موقف مصر من المتغيرات في تركيا

بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ـ ١٩٣٨

الدكتور زكريا سليمان بيومي

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر
دار الكتاب الجامعي
٨ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

الى روح أخـى

محمـد سـليمان

الذى فقـدته وافتقـده

مقدمة

على الرغم من تزايد الاهتمام بدراســة تاريخ مصر فى العصر العثمانى فى العقدين الأخيرين ، وانسحاب ذلك الاهتمام الى دراسة العلاقة بين مصر ودولة الخلافة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حين وقعت تركيا معاهدة سيفر Sevres فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ التى أملاها الحلفاء على السلطان العثمانى وتنازلت بمقتضاها تركيا عــن ولاياتها العربية وغيرها واعترفت بالحماية البريطانية على مصر ، الا أن المصريين ظلوا يتفاعلون مع الأحداث فى تركيا بمزيد من التعاطف الذى كان يعبر من جانب المصريين عن العداء للاحتــلال البريطانى ورفض ما فرضه على الأتراك فى هذه المعاهدة والتمسك برمز خلافة الاسلام فيها • وقد قوى ذلك الشعور الانتصــارات التى كانت تحققها حركة التحرير التركية التى قامت فى الأناضــول بزعامة مصطفى كمال على الحلفاء وفى مقــدمتهم الانجليز الذين كانوا يمثلون عدوا مشــتركا للمصريين والأتراك على السواء ، واصرارهم — أى الأتراك — على رفض معاهدة سيفر المهينة حيث كان ذلك يعنى لدى التيار المحافظ فى مصر انتصارا لدولة اسلامية على أعداء الاسلام واحياء لمجده ، وفى نفس الوقت كان يعنى لدى المجددين انتصارا لحركة التحرير ضــد الاستعمار ويشكل يسهم فى تقوية مسيرتهم النضالية من أجل التحرير الوطنى •

ومع ذلك فان عوامل كثيرة قد أسهمت فى احداث تحول كبير أدى الى خروج العلاقات المصرية التركية من مرحلة التزاوج والتداخل بكل ما تخللها من ايجابيات وسلبيات ، الى طريق الجفوة والعزلة والانطواء ،

لا على صعيد العلاقات السياسية فحسب ولكن على صعيد الدراسات التاريخية فى مصر التى اهتمت بهذه العلاقة وبخاصة فى الفترة التى تبدأ بالغاء مصطفى كمال أتاتورك للخلافة الاسلامية فى ٢ مارس سنة ١٩٢٤ وعلى امتداد ما يقرب من نصف قرن ؟

واذا كان الغاء الخلافة قد أحدث فجوة كبيرة لدى كثير من المحافظين يمثلون غالبية الشعب المصرى وبشكل جعلهم ينظرون نظرة ملؤها التشاؤم لحركة التحديث التركية ، الا أن انشغال قادة تركيا بالاصلاحات الشاملة بهدف تحديث دولتهم وتصفية آثار الحرب ، وكذلك اهتمام الوطنية المصرية بتركيز جهودها — السلمية — لمقاومة أساليب الاستعمار البريطانى الذى اندفع لتشديد قبضته على مصر وعلى غيرها من الأقطار العربية كأثر لخذلانه فى تركيا على يد حركة التحرير فيها ؛ كل ذلك أدى الى اتساع الهوة بين الشعبين التركى والمصرى •

وكذلك فانه على الرغم من انشغال كل من شعبى مصر وتركيا بقضيته القومية الا أن الاستعمار البريطانى قد لعب دورا بارزا فى توسيع الجفوة بينهما حتى لا يسهم أى نوع من التقارب فى تأثر مصر — وغيرها من الأقطار العربية — بأسلوب الأتراك فى المقاومة والتحرر من جهة ، وخشية أن يسهم هذا التقارب فى اهتزاز ميزان القوى فى المنطقة لغير صالح بريطانيا من جهة أخرى •

من هنا فقد اقتصر اهتمام المصريين بتطورات التحديث والتحول العلمانى فى تركيا من جانب بعض الأحزاب الليبرالية على استخدامه نظريا فى معركتها ضد التيار المحافظ بشكل يدعم وجهة نظرهم فى لفظ القديم والسير فى طريق التحديث والأخذ عن الحضارة الغربية متخذين من الحركة التركية نموذجا لذلك ، وبالطبع فان ذلك قد زاد من مساحة الجفوة والتباعد بين التيار المحافظ وبين تركيا الحديثة ، وأدى بالتالى الى اندفاع الكثير من أتباع التيار المحافظ الى مهاجمة خطوات التحديث

التركية وبخاصة ما يتصل منها بالعلاقة مع الدين الاسلامى ومحاولة التهوين من شأن تلك الاصلاحات وتشويهها أحيانا .

على أن موقف هذه الأحزاب قد اتسم بالحذر الشديد من كل جوانب التجربة التركية حيث أحجم البعض عن تحديد موقفه من هذه التجربة كحزب الوفد مثلاً . ولم يكن تبرير انشغاله بالقضية المصرية هو التبرير الحقيقى لذلك الموقف ، وانما لشمول هذه التجربة لجوانب اقتصادية واجتماعية تسهم فى اهتزاز النظام الاجتماعى المصرى الذى يحافظ حزب الوفد عليه اذا ما خاض فى تفاصيلها .

ولا تقتصر أهمية هذه الدراسة ، التى تنتهى بوفاة مصطفى كمال أتاتورك سنة ١٩٣٨ ، على تحديد موقف القوى السياسية والتيارات الفكرية من التجربة التركية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بل تسهم فى توضيح موقف هذه القوى وتلك التيارات من قضية التحديث فى مصر ، وتوضح كذلك مؤثرات هذا الموقف على التكوين الثقافى للعقل المصرى حيث تلقى الضوء بشكل أو بآخر على الصراع بين التيار الليبرالى والتيار المحافظ . أو بمعنى آخر تأثير هذا الموقف على أزمة الصراع الفكرى بين دعاة الأصالة ودعاة المعاصرة ، وبالتالى تعكس كل هذه الأمور صورة لقضايا الصراع الاجتماعى والاقتصادى التى تركت بصماتها على مسيرة الحركة الوطنية المصرية فى الفتر موضوع الدراسة .

وآمل بذلك أن أكون قد اسهمت فى القاء الضوء على جانب من جوانب تاريخ مصر فى العصر الحديث .

والله المستعان ...

د. زكريا سليما بيومى

تمهيد

موقف مصر من المتغيرات فى تركيا قبيل الحرب الأولى وأثناءها

ظل العامل الديني يمثل الركيزة الأساسية فى تعلق غالبية المصريين بدولة الخلافة برغم نمو الشعور القومى منذ ظهور الدولة الحديثة فى عهد محمد على ، فقد ارتكز عليه السلطان عبد الحميد لمقاومة الاستعمار الغربى فى دعوته لفكرة الجامعة الاسلامية التى استعان فيها بجمال الدين الأفغانى ، ولم يلق الأفغانى صعوبة فى تكوين مجموعة من مؤيدى هذه الفكرة فى مصر أثناء زياراته لها • وعلى الرغم من فتور تلك الدعوة فى مصر فى أعقاب وقوعها تحت الاحتلال البريطانى الا أن التمسك بالارتباط بدولة الخلافة ظل رمزا يعبر عن رفض المصريين لهذا الاحتلال ، وظلت فكرة الجامعة الاسلامية أملا يلتقى حوله الأتراك والمصريون لاستعادة قوة الشرق فى وجه الاستعمار الغربى •

ففى الوقت الذى اتجه فيه الحزب الوطنى المصرى بزعامة مصطفى كامل الى المطالبة بالتأييد العثمانى وتأييد فكرة الجامعة الاسلامية ، كان الأتراك لايزالون يرون أملا فى هذه الفكرة وبخاصة بعد زيادة نشاط الدعوة السلافية التى كانت تخفى وراءها أطماع الروس فى ممتلكات رجل أوربا المريض ، وتنافس الدول الأوربية مع روسيا على هذه الممتلكات ، وهو الطريق الذى نفذت منه بريطانيا كى تكسب مزيدا من النفوذ داخل العاصمة التركية •

وكان الأتراك يدركون أهداف السياسة البريطانية ، ولهذا كانوا يستعينون بها فى مقاومة الأطماع الروسية فى نفس الوقت الذى وجد فيه السلطان عبد الحميد أن احياء الجامعة الاسلامية واثارة شعور المسلمين وحشده ضد الاستعمار البريطانى بشكل خاص قد يؤجل أو

يضيع على بريطانيا تهيئة الفرصة المناسبة لتقسيم ممتلكات الدولة [١] .

لذلك أصبح قصر السلطان العثمانى « يلدز » كعبة يقصدها المسلمون الذين رأوا فى انهاض الخلافة الاسلامية سبيلا لمقاومة الاستعمار الغربى . وكان من بين هؤلاء مصطفى كامل الذى أدرك طبيعة العلاقة بين بريطانيا وتركيا ، واستغل حرص بريطانيا على نفوذها لدى السلطان العثمانى وتبريرها لاحتلال مصر بأنه احتلال مؤقت قصدت به اصلاح الأوضاع الداخلية وأنها ستجلو بعد ذلك ، وراح يشهر ببريطانيا لدى الدول الأوربية التى وان اتفقت فى سياستها مع بريطانيا فى مقاومة النفوذ الروس الا أنها كانت تسعى لمنافستها فى تحقيق نفوذ مماثل فى تركيا انتظارا للظروف السياسية المناسبة لتقسيم ممتلكاتها وحتى لا تفوز بريطانيا بنصيب الأسد فى ذلك . كما أن مصطفى كامل قد حقق باتجاهه الى دولة خليفة المسلمين رصيدا شعبيا لحزبه يمكن حشده اذا ما أصبح ذلك ممكنا ويعد تهيئة الرأى العام الأوربى — ما أمكن — ضد أطماع الانجليز [٢] .

واذا كان الانجليز قد نجحوا فى اثارة مخاوف السلطان العثمانى من أن ضغطه لاجلائهم عن مصر قد يؤدى بمصر الى سلك سبيل محمد على وانقلابهم عليه ، مستندة فى ذلك الى بعض تصرفات خديو مصر عباس حلمى الثانى ، فان مصطفى كامل قد نجح فى تبديد أغلب هذه

---

(١) عن مساندة بريطانيا للدولة العثمانية فى القرم ضد روسيا فى مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر انظر :

Grant, A. J. M, and Harold Temperely : Yurope in the Nineteenth Century (1789 — 1914) London 1929. p. 310 .

(٢) د. عبد اللطيف حمزة : مستقبل الصحافة فى مصر ، ط ١ ، دار الفكر العربى — القاهرة سنة ١٩٦١ ص ١٧٢ . ، د. زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧ — ١٩٥٣ — القاهرة سنة ١٩٨١ ص ١٩٣ .

المخاوف التى ساعد عليها ادراك السلطان العثمانى لحقيقة أطماع الانجليز ، فأبدى السلطان مزيدا من العطف علي مصطفى كامل واتجاهه الوطنى ، وكان منحه رتبة « المتمايز باشا » تأكيدا لهذا التعاطف (٣) .

على أن نمو الدعوة الطورانية فى تركيا وزيادة نشاط حزب تركيا الفتاة قد دعا البعض لأن يصم اتجاه مصطفى كامل بأنه محاولة لاستبدال الاستعمار الانجليزى باستعمار آخر تركى ، وبالتالى لن يلق تأييدا لدى دعاة الحرية فى أوربا بقدر الاتجاه الى الاستقلال التام من نفوذ أى دولة (٤) . ولقى هذا الرأى قبولا لدى بعض المثقفين المصريين من دعاة القومية الذين كونوا بعد ذلك حزب الأمة حيث لم يرتضوا موقف مصطفى كامل من قضية طابا التى أيد فيها احتلال تركيا لهذه المنطقة (٥) . ومن ناحية أخرى فقد كان رصيد الحكم التركى لدى المصريين — وبخاصة الفلاحين — قد جعلهم يضيقون أبساليب العسف والجور من قبل كبار الملاك الأتراك ، وبالتالى رأى دعاة القومية المصرية أن اتجاه مصطفى كامل الى حشد قوى الشعب لقضية الاستقلال قد يؤدى الى عكس الهدف المرجو (٦) . لكن مصطفى كامل قد أكد أن اقترابه من دولة الخلافة هو اتفاق بين من توافقت مصالحهم وهو أمر لن يكون على حساب مطلبه الرئيسي وهو الاستقلال الكامل ، واتهم الذين يشككون فى هدفه بأن

---

(٣) أوراق محمد فريد : وتقع فى ٤٩ مظروف ومحفوظة بدار الوثائق القومية ، مظروف رقم (١) خطاب من مصطفى كامل الى محمد فريد فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦ . ، أوراق مصطفى كامل : المقالات ، جـ ١ الهيئة العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ . تقديم د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(4) Chirol Valentine : The Egyptian Problem, London 1920, p. 95 .

(٥) د. زكريا سليمان : المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٦) أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ — القاهرة سنة ١٩٥٤ ص ٨٢ .

« علوم الغرب التى نقلت الى مصر منذ قرن من الزمان مازادتهم الا تمسكا بالعبودية والمذلة [٧] ، وأكد الخديوى عباس حلمى الثانى فى مذكراته رأى مصطفى كامل حين وصف مبادئه السياسية بأنها — بعد أن عانت بعض التعديلات — قد غدت مصرية دقيقة فى مصريتها [٨] .

المصريون وجماعة تركيا الفتاة قبل الحرب العالمية الأولى :

على الرغم من تواؤم تغير الأوضاع فى تركيا بالانقلاب الدستورى سنة ١٩٠٨ مع وفاة مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى كان يتزعم سياسة التقارب والارتباط بالأتراك الا أن هذه السياسة ظلت تمثل المحور الرئيسى لسياسة حزبه ، ففى الوقت الذى غلب فيه الشيخ عبد العزيز جاويش الاتجاه الاسلامى والارتباط بخليفة المسلمين على صفحات اللواء التى ترأس تحريرها فى أعقاب وفاة مصطفى كامل ، اتجه محمد فريد الذى تولى رئاسة الحـزب الى مناصرة الاتحاديين وتأييد مطالبهم الدستورية من خلال دعوته للدستور فى مصر ، والدعوة الى استقلال ولايات الدولة العلية حيث أيد استقلال بلغاريا وهو بصدد الدعوة للاستقلال المصرى [٩] .

وعلى الرغم من أن تأييد المصريين المحدود لرجال تركيا الفتاة كان سابقا للانقلاب الدستورى فقد أبدى بعض المصريين تعاطفا مع بعض العناصر الثائرة على السلطان والتى كانت موجودة فى باريس ثم اتخذت من مصر وجنيف مأوى لها بعد أن تمكن السلطان من اكتشاف أمرها . وقد سمحت لهم الظروف العامة فى مصر للتعبير عن آرائهم فأصدروا

---

(٧) د. زكريا سليمان : المرجع السابق ص ١٩٤ .

(٨) مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى : المصرى ، يونية سـنة ١٩٥١ .

(٩) د. زكريا سليمان : المرجع السابق ص ١٩٦ .

جـرائد خاصـة بهم تهاجـم ظلم السـلطان عبد الحميد وحكمـه الفاسـد مثـل « أناضـولى » التى كـان يصـدرها « آدنـه لى سـليمان وحيـد » ، و « أرناؤوطلق » للزعيم الألبـانى الثائر « درويش هيمـا » ، « جـورجـونة » لـ « عـلى حافـى » ، و « اتين مظـلوم » « لمصـطفى راغب » ، و « فريات » « لأحمد توفيق » ، « وميزان » التى كان يصدرها « مرادبك » والتى كانت تنشر آراء تدعو الى الحرية والدستور والقومية وهى أفكار مشتقة من رواد الفكر التركى « تركيا الفتاة » والتى انضمت اليها بعض عناصر من جماعة الاتحاد والترقى سنة ١٩٠٢ (١٠) ، وقد صدرت أغلب هذه الصحف فى المدة من سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩٠٧ (١١) •

ومع ذلك فان هذه الصحف كانت تعبر عن وجهة نظر أصـحابها سواء كانوا من دعاة الحرية أم من التابعين المأجورين من رجال تركيا الفتاة ، وأن وجود الامتيازات التى تمتع بها الأجانب فى مصر فى ملكية الصحف قد مكنتهم من ذلك وهى أمور تظهر أنهم لم يلقوا تأييدا مـن غالبية المصريين وأن تأييدهم كان من قلة من المثقفين ثقافة غربية •

وظهر اتجاه بين أفراد الأسرة الحاكمة فى مصر يناصر بعض رجال تركيا الفتاة فى اتجاههم المعادى للسلطان والسعى لخلعه • من ذلك أن البرنس مصطفى فاضل باشا وضع ثروته لخدمة أغراض الثائرين على السلطان فى عهد السلطان عبد العزيز (١٢) ، وأن الخديوى عباس

---

(10) Kemal Karpat, Turkey's Politics : The Transition to a Multi - Party system, Pernceton university press, N. J., 1969. p. 18 , 19 .

(١١) توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨ — ١٩١٤ — القاهرة سنة ١٩٦٠ ص ١٩١ •

(١٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ص ٨ •

حلمي الثاني دفع أربعة آلاف جنيه لأحد أعضاء تركيا الفتاة وهو اسماعيل كامل بك الذى كان يسعى لخلع السلطان عبد الحميد لمساعدته فى سبيل تحقيق هذه الغاية ، وأنه استقبل البرنس صباح الدين حين أتى الى مصر طلبا لمساعدة الخديوى لنفس الهدف (١٣) ، وكذلك انضم أحد أفراد الأسرة المالكة الى جماعة الاتحاد والترقى وهو البرنس سعيد حليم (١٤) .

واذا كان المصريون من رجال الحزب الوطنى قد أبدوا شيئا مـــن التعاطف الحذر تجاه الاتحاديين — فى البداية — مع استمرار سياسة التقرب من السلطان فيرجع ذلك الى شكهم فيمـــا يمكن أن يصـــيبه الاتحاديون من نجاح من جهة وعدم وضوح موقفهم من القضية المصرية من جهة أخرى • وقد أدت بعض العوامل الى احداث فجوة فى العلاقة بين المصريين والاتحاديين حيث هاجمت بعض عناصر الاتحاديين ، فقد

---

(١٣) أسس هذا الأمير جمعية المبادرة الخاصة واللامركزية فى باريس فى أعقاب فشل الجهود التى بذلت لجمع جمعيات تركيا الفتاة فى ٤ فبراير سنة ١٩٠٢ ، ولمزيد من التفاصيل انظر :

Berard Lewis : The emergence of modern Turkey, Royal institute of international affairs, U. K - U. S. 1968. p. 203 .

وحول أطماع صباح الدين انظر :

Kushner, David : The Rise of Turkish Nationalism 1876 — 1908, London 1977, p. 47, 48 .

(١٤) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ١٩٢ . ، وقد كان البرنس سعيد حليم ومعه محمد شمس الدين وموسى كازم وحاكى فهيم من انصـــار التيار الاسلامى حيث كانوا يرون أن تدهور الامبراطورية العثمانية انما يرجع الي انحرافها عن قواعد الاسلام الأصلية بقبول افكار غربية رغم شـــمول الاسلام لقواعد التطور الاجتماعى . انظر : أميرة محمد كامل الخربوطلى : الدور السياسى للعسكريين فى تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القـــاهرة سنة ١٩٧٢ ص ٢٣٢ . ،

Karpat : op. cit., p. 20 .

أدلى الصدر الأعظم حسين حلمى باشا بحديث لجريدة الطان الفرنسية نفى فيه كل علاقة بين رجال تركيا الفتاة والحزب الوطنى المصرى وأن حكومته راضية عن الوضع القائم فى مصر ولا تطلب أى تغيير له وأن أى تغيير يحدث فلا شأن للدولة به [١٥] • كما أدلى سليمان نظيف بك الذى عين واليا على البصرة بعد استلام طلعت بك وزارة الداخلية بحديث الى جريدة المؤيد المصرية عند مروره بالقاهرة فى طريقه الى مقر وظيفته الجديد هاجم فيه الحزب الوطنى ، كما هاجمت بعض الصحف التركية مثل « طنين » المحمل المصرى ولم يكن قد مضى على الانقلاب الدستورى سوى خمسة أشهر ، وأشارت بعض الصحف الى أن حاجة الاتحاديين الى تعاطف الأوربيين لا يجعل من صالحهم مهاجمة احتــلال انجلترا لمصر [١٦] •

وقد أدت هذه المقالات الى احراج موقف الحزب الوطنى فعلقت اللواء على حديث الصــدر الأعظم بأن الدولة والاتحاديين لا يقيمون علاقة سياسية مع أحزاب فى بلد آخر ، وأهملت التعليق على حديثه عن الحكم فى مصر ، وعلقت على الحــديث الثانى الذى أدلى به سليمان نظيف بأن تصريحات الأفراد لا قيمة لها وأن الدولة العلية لن تترك مصر فريسة للمطامع الأجنبية [١٧] • واذا كانت بعض الصــحف التركيــة التقليدية قد ردت على الاتجاه المهاجم للحزب الوطنى فى تركيا ، الا أن ذلك لم يخفف من صدمة قيادات الحزب فى العهد العثمانى الجديد • ومع أن ذلك كان كفيلا بشعورهم باليأس من سياســة الاعتماد على

---

(١٥) توفيق برو : المرجع السابق ص ١٩٢ •

(١٦) المرجع السابق ص ١٩٢ •

(١٧) المرجع السابق •

الأتراك ، وبخاصة بعد ظهور العديد من الجمعيات القومية [١٨] ، الا أنهم قد ظلوا يحتفظون ببصبيص من الأمل اليهم وكانوا فى ذلك مضطرين حيث لم يكن الطريق مفتوحا أمامهم الا من هذا السبيل [١٩] .

ومن الأمور التى ساعدت رجال الحزب الوطنى المصرى على دوام الاتصال بعناصر من تركيا الفتاة ما أصاب صفوف الاتحاديين مـــن انقسام أدى الى اعتداءاتهم على الحرية التى أعلنو فى البداية أنهم من دعاتها فزوروا الانتخابات وتحولوا فى حكمهم الى شبه ديكتاتورية على عكس دعوتهم للديمقراطية مما دفع بحركات التمرد ضدهم للسعى لابعادهم عن الحكم وتوجيه المزيد من الاتهامات لهم وبخاصة من جانب الحلفاء بأنهم على صلة باليهود وبالحركة الماسونية ، واتهامهم من قبل بعض العناصر العربية بالميل الى الامبريالية نتيجة غلوهم فى الدعوة للطورانية [٢٠] ... لكن قيام الحرب الطرابلسية قد أسهم فى عودتهم

---

(١٨) ظهر من هـــذه الجمعيات جمعية الوطن التركى التى تأسست سنة ١٩١١ ، والمشعل التركى سنة ١٩١٢ ، انظر : أميرة الخربوطلى : المرجع السابق ص ١٢٩ .

(١٩) توفيق برو : المرجع السابق ص ١٩٢ . ، وعن جهود الانجليز لتغيير بعض نصوص فرمان مصر لصالحها انظر : احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ص ١٥٦ . ، وعن مساعى رجال الحزب الوطنى لدى الحكومة التركية ورجال تركيا الفتاة لتأييد القضية المصرية ورفض الاحتلال الانجليزى لها انظر :

F. O. 407 / 176, No. 45. Cheethan to Sir Eduard Gray, April 29, 1911 (No. 39 Confidential).

(20) Bernard Lewis : The emergence of Modern Turky, Oxford. U. P. 1961. p. 207 , 208 .

ويرى بعض الكتاب أن انتصار حركة تركيا الفتاة كان له أثر ايجابى فى الحركة الماسونية ، انظر : د. على شلش : اليهود والماسون فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ٢٥٧ .

الى الحكم العسكرى الذى ظل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى [٢١] ، فقد اضطر الاتحاديون الى التمسح فى الميول الاسلامية فى أعقاب اعلان ايطاليا الحرب على ليبيا فى هذه الحرب ، فأبدوا سياسة أكثر لينا وتقربا من عناصر الحزب الوطنى المصرى آملين مساعدتهم فى هذه الحرب بالمال والسلاح والرجال [٢٢] . وانتهز رجال الحزب الوطنى الفرصة وسعى بعضهم للتقرب من الاتحاديين ، وبخاصة الشيخ عبد العزيز جاويش ، مما أدى الى مساعدة الاتحاديين له باصدار صحيفتين فى تركيا بالعربية والتركية ، وذلك بعد أن أثمرت جهود الحزب الوطنى فى انضمام كثير من المصريين الى الجيش التركى الزاحف ، والتحاق قبائل اولاد على فى صحراء مصر الغربية الى السنوسى ، وانضمام كتائب من الجنود المصريين من رجال خفر السواحل بأسلحتهم الى السنوسى أيضا [٢٣] . وظل جناح من الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد رئيس الحزب يعارض سياسة التقرب الى الاتحاديين بسبب

---

(٢١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : فى أصول التاريخ العثمانى ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٢٢) د. عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، جـ ١ ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٢٣) د. لطيفة سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، القاهرة سنة ١٩٨٤ ص ٣١٥ . ، وحول حث صحف الحزب الوطنى على ضرورة وقوف مصر الى جانب الدولة العثمانية فى هذه الحرب ورفضها للموقف الرسمى للحكومة المصرية الذى أعلن الحياد انظر :

د. جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ — ١٩١٤ ، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٨٧ ص ٣٢٠ ، ٣٢١ . ، ومقالات جريدة العلم تحت عنوان « ايه ايها المسلمون » التى اعتبرت الدفاع عن طرابلس الى جانب الدولة العلية بمثابة دفاع عن آخر معاقل الاسلام فى افريقيا « العلم » : ٨ ، ١٩١٢/١٠/١٠ وما بعدها . ، الأفكار : ١٩١٢/١٠/٢٥ .

صلتهم بالخديوى عباس حلمى الثانى الذى كان جناح فريد مازال يعاديه ، لكن المحاولات التى بذلت للتقريب بين جناحى الحزب من جهة والخديوى من جهة أخرى لتوحيد صفوفهم فى نصرة الاتحاديين قد أثارت الانجليز بشكل جعلهم يسعون للتقليل من مكانة الحزب فى تركيا [٢٤] .

واندفع صاحب المنار — رشيد رضا — فى الهجوم على الدولة العثمانية ، فكون حزب اللامركزية مع شبلى شميل ورفيق العظم واسكندر عمون وداود بركات [٢٥] ، وشن المنار حملة على الشيخ جاويش ورجال الحزب الوطنى بسبب تقربهم من رجال الاتحاد والترقى واعتبارها جماعة عدوة للعرب والاسلام ، اتهمت الشيخ جاويش بأنه شخص مفتون يحب الشهرة والزعامة ويحاول أن ينال بجاه الاتحاديين ما أعياه نيله بغلوه فى الحزب الوطنى فى مصر [٢٦] . فأبدى جاويش ومعه محمد فريد وشكيب أرسلان وأمين الرافعى شكهم فى هذا الحزب وأكدوا صلته بالانجليز والفرنسيين ، وكون جاويش جمعية فى تركيا هى جمعية « خدام الكعبة » بقصد جمع كلمة المسلمين واثارتهم ضد الاستعمار وبخاصة بين الشعوب الخاضعة للانجليز فى الهند وأفغانستان الى جانب تركيا ومصر ، واعتبرت انجلترا هذه الجمعية أشد خطرا عليها من الحزب الوطنى وبخاصة بعد أن ضبطت السلطات الانجليزية بعض أتباع هذه الجمعية من الهنود والأفغان وقد أرسلوا

---

(٢٤) انور الجندى : عبد العزيز جاويش ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢٥) انظر برنامج حزب اللامركزية « المنار » : جـ ٢ م ١٦ فبراير سنة ١٩١٣ ص ٢٢٦ الى ٢٢٩ .

(٢٦) انور الجندى : المرجع السابق ص ١٢٧ .

الى مصر لاثارة الجنود من المسلمين والهنود ضد قادتهم من الانجليز [٢٧] .

وحينما اندفع حزب اللامركزية فى الهجوم على هذه الجمعية على صفحات المنار واعتبار قيامها تأكيدا لعجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن الكعبة ، سعى جناح الشيخ جاويش لحث الحكومة العثمانية على تأسيس جامعة فى المدينة المنورة لجمع كلمة المسلمين تحت لواء الخلافة [٢٨] .

وتؤكد قضية المنشورات اهتزاز التقارب الذى كان بين الحزب الوطنى والاتحاديين حيث ضبط بوليس جمرك الاسكندرية منشورات وصفت بأنها ثورية مع شاب مصرى قادم من الآستانة هو أحمد مختار فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٢ ، واتضح للبوليس أنها مطبوعة بمطبعة الهلال العثمانى التى كان يشرف عليها الشيخ جاويش ، وقد تضمنت هذه المنشورات الدعوة الى تأسيس الجمعيات سرية للفتك والاغتيال ، وتواءم ضبطها مع ضبط منشورات تدعو الى اتجاه مماثل فى كل من الاسكندرية وطنطا واستطاعت السلطات الانجليزية أن تدفع الحكومة التركية الى القبض على الشيخ جاويش وارساله الى مصر وهو أمر أغضب رجال الحزب الوطنى من الحكومة التركية فكتب فريد مقالا فى جريدة السبيكل وكان قد ترك مصر ، انتقد فيه حكومة الآستانة لتسليمها رجلا متهما بتهمة سياسية لخصومة وأن ذلك يخالف التقاليد الدولية . وشنت صحف الحزب الوطنى فى مصر « اللواء » و « العلم » حملة شديدة على السلطات الانجليزية ومن سايرها فى تلفيق هذه

---

(٢٧) سالم عبد النبى قينبر : عبد العزيز جاويش ، حياته وفكره ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب الاسكندرية ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٢٨) الشعب فى ١٩١٤/٣/٨ .

التهمة للشيخ ، وعلى محاولة حكومة الاتحاديين ارضاء الانجليز ، فاضطرت السلطات الانجليزية لاغلاق الصحيفتين (٢٩) •

وحين أدركت حكومة الآستانة أن هذه القضية قد أثارت المصريين عليها أصدرت بلاغا رسميا بررت فيه موقفها بأنها تعتبر أن مصر جزءا متمما للسلطة العثمانية فلا مانع من أن يرسل مواطن مصرى للتحقيق معه ، واستقبلت جاويش بعد عودته بشكل يؤكد حرصها على الرغبة فى عودة الوفاق مع الوطنيين المصريين (٣٠) •

واذا كانت الحرب الطرابلسية قد لعبت دورا فى التقارب بين حكومة الاتحاديين والحزب الوطنى المصرى فان الأطماع الأوربية فى البلقان قد فرضت ضرورة استمرار ذلك التقارب • فقـد أعلنت دول البقان الحرب على الدولة العثمانية فى أواخر سنة ١٩١٢ ، وفقـدت الدولة الكثير من أراضيها فى البلقان أقرتها معاهدة لندن فى مايو سنة ١٩١٣ ، لكن تجدد القتال قد جعل الدولة تنضم لليونان والصرب والجبل الأسود ضد بلغاريا واستطاعت أن تحرر أدرنة (٣١) •

وتفاعل رجال الحزب الوطنى فى تركيا ومصر مع مجريات الحرب فكتب الشيخ جاويش مقالا يثير فيه الهمم وينبذ اليأس فى أعقـاب سقوط أدرنة ونقلتها جريدة الشعب فى مصر (٣٢) ، وعندما عادت تركيا

---

(٢٩) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ط ١ ص ٢٧٠ • ، العلم : ٥ — ١٩١٢/٨/٨ حيث قرنت بين تولى مختار باشا منصب الصدد الأعظم وبين تقرب الاتحاديين من الانجليز على حساب المصريين وغيرهم .

(٣٠) أنو الجندى : المرجع السابق ص ١٢٤ ، ١٢٥ . وقد ذكر أن حادثة المنشورات قد حدثت سنة ١٩١٧ لا سنة ١٩١٢ .

(٢١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٧٥ ، ٢٧٧ .

(٣٢) سالم قينبر : المرجع السابق ص ٢٨٨ • ، الشعب فى ١٧/٤/١٩١٣ •

وأعلنت الحرب على دول البلقان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩١٣ تألفت فى مصر فى نفس اليوم لجنة برياسة البرنس عمر طوسون لجمع التبرعات لدولة العثمانية افتتحها هو بخمسة آلاف جنيه ، وطافت المديريات حيث انهالت عليها التبرعات ، ووعد الخديو عباس حلمى بقطع العلاقات مع دول البلقان .

وكان لذلك وقع طيب فى الآستانة حيث أرسل السلطان شكرا للخديو ولأبنائه المصريين (٣٣) ، ولم تتأثر حكومة الاتحاديين بالهجوم الذى شنته عليها مجلة المنار ، كما لم تتأثر زعامة الحزب ممثلة فى فريد وجاويش اللذين شملهما هذا الهجوم ربما بسبب وجود محمد فريد خارج مصر (٣٤) .

وتؤكد الوثائق استمرار علاقة التقارب بين حكومة الاتحاديين والحكومة المصرية خلال هذه الفترة ، فقد حرص الاتحاديون على موافاة مصر بصور من معاهداتهم مع دول البلقان وغيرها ، فأبلغتها بعودة العلاقات مع ايطاليا فى ديسمبر سنة ١٩١٢ بعد انقطاعها بسبب الحرب الطرابلسية ، وأرسلت صورة من المعاهدة العلنية والسرية التى عقدتها مع ايطاليا بخصوص تلك الحرب فى أكتوبر سنة ١٩١٢ ويناير سنة ١٩١٣ ، وكذلك بصورة من بروتوكول الهدنة مع كل من حكومة

---

(٣٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ط ١ جـ ٢ ص ٢٨٨ . ، محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم (٦) نظارة الخارجية ، تركيا ، حيث تذكر موافقة الحكومة المصرية على تخصيص المبلغ المتبقى من اعانات الحرب البلقانية وقدره —— ر١٤٢١ لاعانة مسلمى القدس وهو أمر يؤكد معونة المصريين للدولة العثمانية فى الحرب البلقانية .

(٣٤) المنار : جـ ٢ م ١٦ ص ١٠٧ حيث ذكرت انه من حسن حظ مصر عدم تولى فريد وجاويش أى أمر من أمور البلاد ولكن من سوء حظ تركيا تولى الاتحاديين الحكم لمدة ثلاث سنوات فعلوا فيها مالم يفعله السلطان عبد الحميد فى ثلاثين سنة .

الصرب والبلغار والجبل الأسود فى أكتوبر سنة ١٩١٢ الى يونيــة سنة ١٩١٣ ، وكذلك بصور من معاهداتها مع بلغاريا المسماة معــاهدة الآستانة ، ومع حكومة اليونان المسماه بمعــاهدة أثينا فى ٤ فبراير سنة ١٩١٤ [٣٥] .

على أنه اذا كان قد بدا انشقاق فى صفوف الحــزب الوطنى واهتزاز فى موقف الاتحاديين منه كما تصوره مذكرات محمد فريد فان ذلك ينحصر فى الصراع بين الخديو عباس حلمى الثانى والصدر الأعظم سعيد حليم ، فقد حرص الأول على تدعيم الجناح الداعى للاستقلال فى الحزب الوطنى كى يتحرر من تحكم الأتراك وأطماع سعيد حليم فى عرش مصر ، فى حين حرص الثانى على تدعيم الجناح الداعى للارتباط بتركيا ، وكان هذا الجناح يتزعمه الشيخ جاويش ، وحــاول أن يكون منه حزبا مستقلاً عن الحزب الوطنى سعيا لتحقيق أطماعه فى الوصول الى عرش مصر [٣٦] . وكان جنوح بعض أعضاء الاتحاديين لأى من الفريقين مدعاة لهجوم الفريق الآخر أو هجومهما على الاتحاديين ، فقد هاجمتهم صحف الحــزب الوطنى فى مصر حين شرعوا فى منح مزيد من الامتيازات للانجليز فى مصر وطالبتهم بترك الحكم لمن هو أعرف منهم به قبل أن تضيع آسيا كما ضاعت أوربا [٣٧] .

---

(٣٥) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم (٦) الخارجية ، تركيا .

(٣٦) اوراق محمد فريد : المجلد الأول ، فذكراتى بعد الهجرة ص ١٧٢ ، ١٧٣ حيث يشير الى احاديث الصدر الأعظم سعيد حليم المــادية لاستقلال مصر وسعيه لتأسيس حزب مصرى جديد تحت رياسة جاويش . ، الشعب فى ١٩١٤/٧/٣١ حيث تشير الى دور الانجليز فى تلفيق الاتهــام لزعماء الحزب فى حادث الاعتداء على الخديو عباس فى ١٩١٤/٧/٢٥ عقب زيارته للسلطان محمد الخامس .

(٣٧) الأفكار : ١٩١٣/٦/٧ « المسألة المصرية » .

موقف مصر من تركيا ابان الحرب العالمية الأولى :

كان لابد لرجال الحزب الوطنى المصرى الموجودين فى تركيا أن يأخذوا جانب الأتراك فور الاعلان عن دخولهم فى الحرب العالمية الأولى سواء بحكم اقامتهم أم بحكم اتجاههم المساند للأتراك من البداية ولكون الأتراك فى الجانب المعادى للانجليز فى هذه الحرب . وكان عليهم أيضا أن يعملوا على استمالة بقية أعضاء الحزب فى مصر الى هذا الاتجاه ودفعهم لاثارة الرأى العام المصرى ضد الانجليز لجانب الأتراك .

وكان الانجليز يدركون أبعاد هذه المساعى فأجبروا الحكومة المصرية على اعلان الحرب على ألمانيا وحلفائها باعتبار أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية [٣٨] ، كما اعتقلت الكثير من أعضاء الحزب الوطنى البارزين الموجودين فى مصر ، واضطرت الكثير منهم الى السفر خارج مصر فلحقت مجموعة كبيرة بزملائهم فى تركيا [٣٩] .

وتبع ذلك اعلان انجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وزوال سيادة تركيا عنها ، وعزل الخديوى عباس حلمى الثانى عن العرش وكان مازال موجودا فى تركيا ، وتعيين السلطان حسين كامل خلفا له ، وقرر مجلس النظار المصرى فى أول اجتماع له برياسة السلطان الغاء وظيفة قاضى قضاة مصر التركى [٤٠] .

---

(٣٨) د. زكريا سليمان : الحزب الوطنى ص ١٣٩ . ، وعن اثر اعلان دخول مصر الحرب الى جانب انجلترا انظر : أوراق محمد فريد : المجلد الأول ص ١٤٧ (١٩١٤/٨/٨) .

(٣٩) المصدر السابق : ص ١٦٨ فى (١٩١٤/٩/١٦) .

(٤٠) د. محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، ج ٢ ، ط ٣ ص ١٠ .

ولا شك أن كافة هذه الاجراءات قد استفزت مشاعر الرأى العام المصرى ورجال الحزب الوطنى ، فبادر محمد فريد بانتقاد قرار الحكومة دخول الحرب ضد ألمانيا وحلفائها فى وقت أعلنت فيه حيادها أثنـاء حروب الدولة العلية مع ايطاليا أو فى البلقان ، ووصف التوقيع على قرار دخول الحرب بأنه خيانة عظمى (٤١) .

ولم تحل الأحكام العرفيـة التى أعلنها الانجليز ، الى جانب اغراقهم البلاد بالجيوش ، وفرض الرقابة على الصحف ، دون تعبير المصريين عن سخطهم على الانجليز وعلى السلطان حسين كامل الذى تولى العرش على أيديهم ، فقد امتنع طلبة الحقوق عن الذهاب الى كليتهم لاستقبال السلطان فى اليوم الذى حدده للزيارة فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٥ ، وأطلق عليه شاب يدعى محمد خليل — تاجـر خردوات بالمنصورة — النار عند مرور موكبه بعابدين فى ٨ ابريل سنة ١٩١٥ ، وألقيت عليه قنبلة فى الاسكندرية من فوق أحد المنازل وهو فى طريقه لأداء صلاة الجمعة فى يونية سنة ١٩١٥ ، ووصلت شكاوى الاحتجاج العديدة على كل هذه الاجراءات الى داخـل القصر ، واحتجبت جريدة الشعب عن الظهور احتجاجا على هذه الاجراءات ورفض رئيس تحريرها أمين الرافعى أوامر السلطان باعادة اصدارها (٤٢) ، وأدرك الانجليز من خـلال ذلك مدى ارتباط الشعب المصرى بالأتراك الذى أدى الى ارتباطهم بالألمان وكذلك مدى عدائهم للانجليز (٤٣) .

---

(٤١) أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ١٦١ .

(٤٢) د. محمد محمد حسين : المرجع السابق ص ١١ ، ١٢ . ، وعن صدى هذه الأحداث على المصريين فى تركيا أنظر : أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ٢١٥ ، وقد وصف فريد السلطان حسين كامل بالخائن .

(43) L. layd, George : Egypt Since Cromer, 2 Vols, London 1933, p. 189 .

وقد التقت مصالح كافة الأطراف ، المصريون من رجال الحزب الوطنى والأتراك والألمان ، على ضرورة انفاذ حملة عسكرية الى مصر • وكان هدف الألمان منها هو الاستيلاء على مناطق استراتيجية تمزق قوات الحلفاء — وبخاصة انجلترا — وتتحكم فى خطوط امدادهم وتؤثر على مصالحهم الاقتصادية ، أما الأتراك فكانوا يرون الى جانب ذلك الحفاظ على الولايات التابعة لهم والسيطرة على مواردها لتقوية موقفهم الاقتصادى والعسكرى فى الحرب ، فى حين رأى المصريون من رجال الحزب الوطنى أنها خير وسيلة تخلصهم من الاحتلال الانجليزى ، أما الخديوى عباس حلمى الثانى فقد كان يرى فيها الوسيلة الأخيرة والوحيدة لاستعادة عرشه •

ولا شك أن اختلاف الأهداف قد أسهم فى عدم الترتيب اللازم لهذه الحملة وبالتالى فى عدم نجاحها فى النهاية ، فقد انقسم رجال الحزب الوطنى الى فريقين فريق يتزعمه الشيخ جاويش ويميل الى انفاذ الحملة وتحرر البلاد من الانجليز حتى ولو خضعت للأتراك ، وفريق يتزعمه رئيس الحزب محمد فريد الذى وان اتفق مع الفريق الآخر فى ضرورة الاعداد للحملة الا أنه كان يعارض تسليم مصر للأتراك ، ويبدو ذلك فى تعليقه على حديث محمد على محمد زميل عبد الملك حمزه ، وهما عضوان بالحزب الوطنى ، الذى قال فيه « هل تظنون أن الدولة العلية تضحى بعشرات الآلاف من رجالها لفتح مصر ثم تسلمها اليكم غنيمة باردة » ، فعلق فريد بأنه فى هذا يعبر عن اتجاه الشيخ جاويش القاضى بتسليم مصر للأتراك (٤٤) • وقد حاول فريد أن يتصل بالألمان لمساعدته للقيام بحملة بعيدا عن الأتراك فيذكر أنه « قابل مترجم السفارة الألمانية المسيو « فيبر » « Weber » أبدى

---

(٤٤) أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ٢٧٨ .

استعداده لمساعدتنا بالسلاح والضباط اذا أمكننا اتيان عمل مفيد فى مصر بقصد تحريرها من الاحتلال » (٤٥) .

ولم يكن بامكان المصريين الموجودين فى تركيا من رجال الحزب الوطنى أن يحققوا هذا الهدف حيث كان أغلبهم من المحامين والدارسين قليلى العدد ، كما أن ابعاد سلطات الاحتلال لأغلب أتباعهم من مصر قد أضعف من امكانية اعتمادهم على مؤيديهم فى مصر لانجاح مثل هذا العمل . أما الألمان فلم يكونوا مستعدين لتحمل كل تبعات الحملة وألقوا بتبعتها على الأتراك الذين أصبحوا عبئا عليهم فى الساحة الأوربية ، كما لم يكونوا — أى الألمان — يهتمون كثيرا بمصير مصر أكثر من اهتمامهم بتفتيت القوات البريطانية لتخفيف الضغط على الساحة الأوربية .

أما الخديوى عباس حلمى فلم يقتصر دوره على متابعة مدى استعداد الأتراك لانفاذ الحملة بل لعب دورا هاما فى تشجيع هذا الاستعداد من جهة وحاول أن يقوم بدور خاص يميزه فى هذه الحملة التى كانت أمله الوحيد فى استعادة عرشه من جهة أخرى . فاجتمع برجاله فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٤ وأبلغهم أن « الأتراك يعملون أعمالا هامة لتجهيز الحملة على مصر ويمدون الخط الحجازى الى حدود مصر « وذكر لهم أنهم » اذا لم يقوموا بأى عمل فعند الحساب يقولون — أى الأتراك — أنهم هم الذين قاموا وحدهم وطردوا الانجليز فنخسر كثيرا من امتيازاتنا » (٤٦) .

وبالقطع فان العمل الذى كان يريد القيام به هو اثارة المصريين عند قدوم هذه الحملة ، ولهذا أسف على خروج أقطاب الحزب الوطنى

---

(٤٥) المصدر السابق : ص ١٦٧ .

(٤٦) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، ط ١ ص ٣٧٥ .

من مصر ، ورحب باقتراح بعض أتباعه باستدعاء أحد الأقطاب المنتمين لحزب الأمة وهو سعد زغلول لكنهم وجدوا أن ذلك أمر صعب التحقيق (٤٧) .

وكان الخديوى ، ومعه رجال الحزب الوطنى ، قد شكلوا لجنتين سريتين فى مصر احداهما عسكرية والأخرى تنظيمية ، للتهيئة لمساعدة الحملة ، وقد أبلغوا حكومة الاتحاديين بذلك حتى يدركوا مدى اهتمامهم من جانب وحتى لا ينفردوا بكل شئون الحملة بشكل يضعف مطالب المصريين والخديوى من جانب اخر .

على أن تصور الخديوى لما كان يمكن أن تقوم به هذه اللجان كان تصورا خياليا ، فيذكر محمد فريد أن الخديوى قد اجتمع به وبعض رجال الحزب الوطنى وطلب منهم تبليغ اللجنتين المشكلتين فى مصر للقيام بحركة وقرر « أن تعزل الوزارة ورئيسها القائمقام خديو حسين رشدى وتعيين مصطفى ماهر باشا قائمقام مؤقت » ، الى جانب طلبه باعداد منشور يوزع على المصريين لمساعدته على طرد الانجليز مقابل وعدهم بالدستور التام والعفو عن الجرائم السياسية (٤٨) .

وقد شاركه رجال الحزب الوطنى فى هذا التصور الخيالى ، بل ان أغلبهم من الذين طردتهم سلطات الاحتلال من مصر الى تركيا قد أسهموا بحماسهم الذى لم يكونوا يملكون سواه — فى الغالب — فى صنع ذلك التصور حيث نقل هؤلاء الى اخوانهم — والى الخديوى — فى تركيا « أن الأمة كلها متحفزة للوثوب على المحتلين بمجرد تحرك الجيش العثمانى وأن الحماس بلغ غايته ، وباختصار فان الحالة فى

---

(٤٧) احمد شفيق : المرجع السابق .

(٤٨) أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ١٧١ . ، احمد شفيق : المرجع السابق ص ٣٧٨ .

مصر تشجع ما نحن ساعون له هنا وهو ارسال جيش عثمانى عن طريق العريش لمحاربة الانجليز ، وأبلغوا ذلك لأنور باشا » (٤٩) .

على أن ذلك لاينفى وجود موجة تعاطف شديدة سادت الشعب المصرى تجاه الخديوى عباس حلمى ، ولم تكن هذه الموجة تعبر عن مدى تعلق المصريين به بقدر تعبيرها عن مدى كرههم للانجليز الذى جاهر الناس به فى الأندية والمقاهى والأماكن العامة وقطارات السكة الحديد ، وتعالت دعوات العامة من الناس لانتصار الأتراك والألمان وتعرضوا لعقاب السلطة الانجليزية بسبب ذلك (٥٠) وأسهمت بعض الصحف فى تدعيم هذا الاتجاه كصحيفة « الشعب » لسان حال الحزب الوطنى قبل احتجابها حيث كانت تنشر أخبار انتصار الألمان وتشكك فى أخبار القتال التى تنشرها الصحف الموالية لسلطان الاحتلال ، الى جانب جريدة « العالم الاسلامى » التى كان يصدرها رجال الحزب الوطنى فى تركيا وتتسرب الى مصر فكانت تركز على ذكر حوادث تمرد المصريين على الانجليز وتعرضهم للعقاب الشديد الذى وصل الى حد الاعدام ، الى جانب ما كانت تذكره عن أخبار القتال مركزة على مدى تقدم الألمان وانتصارهم ، وبالطبع فقد كان القصد من هذه الأمور فى نظر القائمين على هذه الجريدة هو دفع الشعب المصرى الى المزيد من التمرد على الانجليز والسعى لمعاونة الأتراك فى الحملة العسكرية من جانب واظهار دور المصريين البارز أمام الأتراك والألمان من جانب آخر (٥١) .

---

(٤٩) أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٥٠) د. لطيفة سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، القاهرة سنة ١٩٨٤ ص ٢٩٨ . ، د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ٧٣ .

(٥١) العالم الاسلامى : العدد (٣) فى ١٩١٦/٥/٢٥ ص ١٣ ومابعدها . ، ١٩١٦/٥/١٧ ص ٥ — ١١ حيث نشرت تحت عنوان « أخبار مصر » ما يحث المصريين على التمرد والثورة .

ومن الأمور التى تؤكد حقيقة تعاطف الشعب المصرى نجاح بعض الألمان والأتراك فى دخول مصر والاختفاء عن أعين السلطات الانجليزية، ونجاحهم فى اثارة الرأى العام — نسبيا — ضد الانجليز ودعوتهم الى مساندة الحملة التركية عند اقترابها • وحين حققت الحملة انتصارا محدودا وضئيلا على قوة صغيرة من خفر السواحل ابتهج الناس بذلك وتعالت أصواتهم بالدعاء لخليفة المسلمين بالنصر (٥٢) • وحين اقتربت الحملة التركية من الاسماعيلية رفض الجنود المصريون اطلاق النار — بناء على أمر سلطات الاحتلال — على الأتراك (٥٣) ، كما حاول قلة من شباب الحزب الوطنى اثارة المصريين للخروج لمساندة الحملة لـكن سلطات الاحتلال أسرعت بالقبض عليهم وترحيل مجموعة كبيرة منهم الى معتقلات مالطة (٥٤) ، الى جانب نجاحهم فى القبض على مجموعة من الألمان والأتراك الذين شاركوا فى محاولة الاثارة (٥٥) •

ومع أن هذه العوامل لم تكن كافية لانجاح الحملة الا أنها كانت من الممكن أن تسـهم فى انجاحها لو أن عوامل أخرى توفرت لذلك ، لكن اختلاف الأتراك حول الحملة وعدم حماسهم لها منذ البـداية ، واختلاف أعضاء الحزب الوطنى المصرى الموجودين فى تركيا تبعـا لذلك كان كفيلا بالحكم على الحملة بالفشل قبـل قيامها • فقد نجح الصدر الأعظم سـعيد حليم الطامع فى عرش مصر فى التفريق بين رجال الحزب الوطنى بقصد عدم التفافهم حول الخديوى عباس حلمى ،

---

(٥٢) حول دور الألمـان والأتراك فى مصر ابان الحـرب انظـر : د. لطيفة سالم : المرجع السابق ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٩٣ .

(٥٣) د. محمد محمد حسين : المرجع السابق ص ١٠ — ١٢ .

(٥٤) د. زكريا سليمان : المرجع السابق ص ٢٠١ .

(٥٥) د. محمد أنيس : أزمة الحركة الوطنية ابان الحرب العالميـة الأولى — الأهرام فى ١٩٧٢/٦/١٦ .

كما نجح فى افشال مخططات الخديوى الساعية الى اظهار دوره فى الحملة حيث حال دون وصول منشوراته ومنشورات الحملة الى مصر ، كما حال — قبل ذلك — دون مرافقة الخديوى للحملة مما اضطر الخديوى الى السفر الى سويسرا ومعـه جناح من الحـزب الوطنى بزعامة محمد فريد (٥٦) .

ثم استخدم الصدر الأعظم سلاح المعونات التى كانت تصرفها الحكومة التركية لكثير من أعضاء الحزب الوطنى فقطعها الا عن قلة من تابعيه بزعامة الشيخ جاويش مما اضطر مجموعة كبيرة منهم الى اصطحاب الخديوى الى سويسرا بعد أن ضيق عليهم سبل العيش فى تركيا بعد خروجهم من مصر ، ودفع بعضهم للاشتغال بأعمال الجاسوسية على الحركة الوطنية المصرية لصالح الألمان وغيرهم (٥٧) .

والى جانب عدم الاعداد الجيد للحملة سواء فى جنودها عدداً أم تدريبا أو فى سلاحها كان العجز فى قيادتها المتمثلة فى جمال باشا الذى لم يكن متحمسا لهذه الحملة (٥٨) ، وكان يدرك أنها وسيلة من جانب حكومة الاتحاديين لابعادهم عن العاصمة التركية حتى لايشاركهم فى الصراع الدائر على الاستئثار بالسلطة ، وبالتالى فلم تكن تهمه نتيجة الحملة بنفس قدر اهتمامه بالانتهاء من مهمتها حتى يعود الى الآستانة . كما أنه كان يدرك أن المصريين من أعضاء الحزب الوطنى الذين رافقوه فى الحملة كانوا يعملون لصالح سعيد حليم أكثر من

---

(٥٦) د. زكريا سليمان : المرجع السابق ص ٢٠٣ .

(٥٧) أوراق محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة ، كراسة (٧) فيما يتعلق باتهام الشيخ جاويش وبعض رجال الحزب الوطنى بالجاسوسية .

(٥٨) كان جمال باشا من الساعين الى فرض سياسة التتريك على العرب ولهذا فانه صدم واصطدم بالقوميين منهم ، انظر :
Karpat : op. cit., p. 27 .

سعيهم لانجاح الحملة وبالتالى كان يدرك أن سعيد حليم هو أكثر المستفيدين من نجاح الحملة [٥٩] ، وهو أمر دعا الخديوى عباس الى التفكير فى الاتصال بالانجليز للاتفاق معهم على اعادته ومنح مصر الدستور مقابل اقرارهم بالانفصال عن الدولة العلية وقبول الاحتلال بشروط معينة ، وكان هذا مدعاة للشك فى اخلاصه من قبـل الأتراك والانجليز على السواء [٦٠] .

لذلك أسهمت كل هذه العوامل فى فشل الحملة التى كانت مقدمة لهزيمة معسكر الترك فى الحرب الذى تضمن ضياع أسهم الحـزب الوطنى فى الحركة الوطنية عند نهاية الحرب لصالح الأحزاب السياسية الأخرى الناشئة وفى مقدمتها حزب الوفد ، فى نفس الوقت الذى شهدت فيه الساحة التركية تطورات جديدة حيث بزغت فيها ملامح أمل لانقاذها من الضعف والهزيمة يتمثل فى حركة الأناضول التى بدأت على يد أحد الضباط الأتراك وهو مصطفى كمـال والتى اقتصر تعلق المصريين بها على مجرد الاعجاب لا المشاركة والتعاطف الذى أوجده العامل الدينى الى جانب العامل الوطنى لاشتراكهما فى مقاومة عـدو واحد هو بريطانيا ، وبالتـالى انتقل موقف المصريين من تطـورات الأحداث فى تركيا الى طور جديد .

---

(٥٩) أوراق محمد فريد : المصدر السابق ص ١٨٠ ، ٢٣١ ، ٢٥٤ ، ٢٨٠ ، ٣٠١ ، ٣٥٣ .

(٦٠) المصدر السابق ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

الفصل الأول

مصر والتطورات السياســية فى تركيا
من نهاية الحرب الأولى حتى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣

فى الوقت الذى كان المصريون يفتحون فيه صفحة جديدة من تاريخ كفاحهم ضد الاحتلال الانجليزى بدأت بثورة الشعب سنة ١٩١٩ كان الأتراك هم الآخرون يفتحون صفحة مماثلة فى تاريخهم ، فقد تكونت حركة وطنية مسلحة فى الأناضول ، وأعلنت رفضها لاستسلام حكومتها للانجليز واعلانها الانسحاب من الحرب والتخلى عن حلفائها وتوقيعها معاهدة بذلك أمليت عليها على ظهر باخرة بريطانية فى ميناء مودروس فى أكتوبر سنة ١٩١٨ (١) ، وكان انعقاد مؤتمر أرضروم فى يوليو سنة ١٩١٩ واختيار الضابط مصطفى كمال رئيسا له واعلان المؤتمر بداية الطريق للدفاع عن تركيا .

وعلى الرغم من أن الظروف قد فرضت على الحركتين المصرية والتركية السير فى طريق اقليمى الا أن جسور الاتصال بينهما ، ومن جانب المصريين تجاه الأتراك بشكل خاص ، لم تنقطع سواء لاستمرار نظرتهم التقليدية الى أن انتصار الأتراك يعد انتصارا لدولة الخلافة الاسلامية ومدعاة للأعتزاز بصمود المعسكر الاسلامى واستعادته لمجده أم لالتقائهما فى الكفاح أمام عدو مشترك هو بريطانيا من هنا فقد تابع المصريون باهتمام مجريات الأمور فى تركيا وتأثروا بكل تفاصيلها تأثرا بالغا ، وأدركوا فى كل حادث أملا جديدا فى امكانية اجلائهم للاحتلال الانجليزى عن بلادهم .

ففى أعقاب توقيع الأتراك لمعاهدة موندروس بدأت قوات الحلفاء تزحف لاحتلال اراضى التركية فى نوفمبر سنة ١٩١٨ دون أن تلق مقاومة تذكر من جانب الجيش التركى المهزوم . ولم يكن أمام الأتراك

---

(١) عزيز خانكى بك : ترك وأتاتورك ، القاهرة سنة ١٩٣٨ ص ٥ .

سوى أنتظار ما يمليه عليها مؤتمر الصلح فى باريس ، بل وجدت أصوات فيها تنادى بالانتداب الانجليزى وآخرون يفضلون الانتداب الأمريكى وجماعة ثالثة تفضل فرنسا ، وكانت هذه النداءات تعكس مدى اليأس النابع من الشعور بالهزيمة [٢] .

ومما زاد الأمر سوءا قيام اليونانيين بمهاجمة أزمير بالاتفاق مع الحلفاء وبمعاونتهم أثناء انعقاد مؤتمر الصلح ، وحاول الأتراك أن يجدوا صدى لاحتجاجهم على ذلك لكن دون جدوى ، كما لم تفلح جهود بعض الجماعات الوطنية فى استانبول لانقاذ أزمير ووقف هذا الهجوم [٣] . فاتجهت كثير من هذه العناصر الوطنية الى الأناضول لتنضم الى بعض العناصر الثائرة التى تحتمى فيها والتى لم تكن تعد مجموعات متفرقة من العصابات فأعطاها ذلك ثقلا أكثر وأسهم فى اتحادها بعد أن أوضحت لها العناصر المهاجرة ما أصبحت عليه العاصمة . ورفضت العناصر الثائرة التى أصبحت أكبر شأنا أن تسلم أسلحتها لقوات الحكومة المأمورة بأمر الحلفاء المحتلين ، فبحثا سويا (الحكومة وسلطات الاحتلال) عن كيفية قبر هذه الحركة والقضاء عليها ، ووقع الاختيار على أحد ضباط الجيش لتكليفه بهذه المهمة وهو الضابط مصطفى كمال وعين مفتشا عاما للجيش التاسع الذى شملت اختصاصاته شرقى الأناضول ومقره سامسون على الساحل الجنوبى للبحر الأسود [٤] .

---

(٢) فتحى رضوان : مصطفى كمال اتاتورك ، القاهرة سنة ١٩٨٣ ص ١٨ .

(٣) كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ، ط ، ص ٦٨٧ ، ٦٨٨ .

(٤) د. عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، ج ٣ ، القاهرة سنة ١٩٨٣ ص ١١٦٤ . وحول المزيد من سيرة مصطفى كمال انظر : حلمى مراد : مصطفى كمال اتاتورك — دار المعارف — القاهرة سنة ١٩٧٦ . ، عبد الله عبد الرحمن « مترجم » فى رجل الصنم ، بيروت سنة ١٩٧٧ . ، فتحى رضوان : المرجع السابق .

وكان اختيار مصطفى كمال لهذه المهمة راجع الى قدرته العسكرية التى أبداها خلال الحرب الأولى وادراك سلطات الاحتلال لرفضه دخول تركيا الحرب الى جانب ألمانيا وتنبؤه بهزيمة ألمانيا منذ بداية الحرب [٥] ، كما أنها كانت تريد التخلص بابعاده بعد تسريح الجيش ذلك لأن استمراره بلا عمل قد يشكل قلقا لهم وخاصة بعد مجاهرته برفض معاهدة موندروس • وبدلا من أن ينفذ الأوامر الرسمية التى كلف بها وهى اعادة الأمن والنظام وتجريد الصابات المسلحة والقوات العثمانية من سلاحها وتسريحها قام بعكس ذلك [٦] •

وقد تمكن مصطفى كمال من أن يجمع الثوار حوله بسرعة فائقة ، ولكن يعلن رفضه للمهمة الرسمية التى جاء الأناضول كى ينفذها أعلن فى ٨ يوليو سنة ١٩١٩ تنازله عن جميع رتبه وألقابه العسكرية والمدنية ، وكان لذلك صدى هائلا لدى جموع الثوار وأغلب فئات الشعب التركى مما أدى الى اختياره رئيسا لمؤتمر أرضروم الذى انعقد فى غضون أسبوعين من اعلانه تنازله ، وقرر المؤتمرون برئاسته الدفاع عن استقلال تركيا ورفض جميع الانتدابات وجميع الحمايات • وعبثا حاولت حكومة استانبول — بايحاء من الحلفاء — اثناء مصطفى كمال عما اعتزمه ، فقد رفض قرارا أصدرته حكومة استانبول باعادته الى العاصمة ورد على ذلك بقطع الاتصال بين الأناضول وبين الحكومة فى العاصمة [٧] • بل ان جهوده وضغوطه هو قد نجحت فى اسقاط الوزارة القائمةالتى كان يرأسها الداماد فريد (زوج شقيقة السلطان) ولم يكن قد مضى على وجودها ستة أشهر ، وتولت وزارة جديدة برئاسة

---

(٥) فتحى رضوان : المرجع السابق ص ١٨ •

(٦) د• عبد العزيز الشناوى : المرجع السابق ص ١٦٦٥ •

(٧) كارل بروكلمان : المرجع السابق ص ٦٩٠ • ، وانظر أيضا :
Bernard Lewis : op. cit., p. 245 , 246 .

على رضا الذى اعترف بالحركة الوطنية فى الأناضول وتفاوض معها ، وقبل اقتراحها باجراء انتخابات جديدة للبرلمان فاز فيهـا الكماليون بأغلبية المقاعد [٨] .

ولم يرق ذلك للحلفاء فأبعدوا الحكومة وأعادوا حكومة الداماد فريد ، ودخلت جيوشهم الآستانة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ ، فما كان من الجمعية الوطنية فى الأناضول الا أن اختارت مصطفى كمال رئيسا لها ، وقررت اعتبار السلطان أسيرا للأعداء . فكون السلطان مجلسا عسكريا فى الآستانة لمحاكمة مصطفى كمال وأصدر قرارا باعدامه وكبار أعوانه ، فاستصدر مصطفى كمال فتوى من علماء ومشايخ الأناضول بخيانة رجال حكومة الآستانة نحو الدين والأمة والوطن [٩] . ولم يكن أمام حكومة الآستانة الأسيرة الا أن توقع على معاهدة سـيفر فى أغسطس سنة ١٩٢٠ حيث أقرت سلخ الولايات العربية ومنح أزمير وأقسامها الداخلية استقلالا داخليا ومنح بعض الأراضى لليونان وأخرى لايطاليا .

واستعدت حكومة اليونان لمواصلة الحرب أملاً فى كسب مزيد من الأراضى ، فتصدت لها الحركة الوطنية فى الأناضول وحققت العديد من الانتصارات . وفى نفس الوقت امت حكومة مصطفى كمال بتوقيع عدة معاهدات مع روسيا التى تعاطفت مع حركته منذ قيامها ، وكذلك مع فرنسا [١٠] .

أما عن موقف مصر فعلى الرغم من أن هزيمة تركيا كانت تعنى لدى البعض سقوط حقوقها فى مصر الا أن جناحا من أتباع الحزب

---

(٨) أميرة الخربوطلى : المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٦٨ .

(٩) عزيز خانكى بك : المرجع السابق ص ٥ .

(١٠) كارل بروكلمان : المرجع السابق ص ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

الوطنى ظل يرى أن السيادة التركية على مصر مازالت قائمة برغم قبول تركيا لمبادىء الرئيس ولسن وخاصة حق تقرير المصير ، وتزعم هذا الجناح مصطفى الشوربجى عضو الحزب الوطنى ، فى حين عارضه جناح آخر من الحزب قاده أمين الرافعى حيث اعتبر أن الشوربجى والقلة المؤيدة له من أتباع المدرسة التلقيدية لا يعبرون عن رأى الحزب بل يعبرون عن أنفسهم ، ووصفهم بأنهم كمن يستجير من الرمضاء بالنار [11] .

ومع أن جناح الرافعى قد اقترب برأيه من اتجاه حزب الوفد الذى كان يرى أن هزيمة تركيا فى الحرب تعنى سقوط حقوقها فى مصر ، الا أن الجناح المعارض لهذا الاتجاه فى الحزب الوطنى كان يرى عدم قبول تنازل تركيا ضمانا لتدويل القضية المصرية ورفضا لاتجاه الوفد فى جعلها قضية ثنائية غير متكافئة الأطراف بين مصر وانجلترا [12] .

وفى مصر لم يتعد صدى مساندة الروس للحركة الوطنية فى الأناضول وارتباط الأتراك بهم ، سوى ما جاء فى منشور أصدره البلاشفة المصريون ردا على فتوى أصدرها مفتى الديار المصرية الشيخ محمد نجيب فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ضد الشيوعية حيث استشهد البلاشفة فى منشورهم باعتناق الأتراك وهم مسلمون لمذهب البلشفية وحربهم من أجله بما يؤكد الصلة بين الاسلام والبلشفية [13] .

---

(١١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ — ١٩٣٦ ص ٤٠٥ .

(١٢) د. زكريا سليمان : الحزب الوطنى ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(١٣) د. عاصم الدسوقى : من أرشيف الحركة اليسارية فى مصر ١٩١٩ — ١٩٢٥ ص ٤٣٨ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣ .

واكتفت جريدة الأخبار بذكر أنباء اتصـــال الحركة الوطنية فى الأناضول بالبلاشفة وقرب وقوع اتفاق بينهما (١٤) ، كما نشرت نص الرسالة التى أرسلها « مصطفى كمال » الى « موسيو تشيشرين » وزير خارجية روسيا طالبا فيها تدعيم الصلة بينهما وتبادل الممثلين السياسيين والقناصل (١٥) . وكتب « أمين الرافعى » رئيس تحرير الأخبار مقالا أشاد فيه بمساندة البلشفيك للحركة الوطنية التركية وذكر أنه ينبغى على دول الغـــرب اذا أرادت مقاومة خطر البلاشـــفة احترام ارادة الشعوب ، وأن مداومتها معاداة هذه الشعوب سيدعوها للارتماء فى أحضان البلاشفة بدلا من أن يكونوا حاجزا أمامهم (١٦) ، وأيد الرافعى رأى أحد الكتاب عن فشل سياســـة الحلفاء فى آسيا الوســـطى وأن البلاشفة هم المستفيدون من هذه السياسة (١٧) .

ونقلت الأخبار على لسان رسميين أتراك يمثلون الحركة الوطنية فى الأناضول بأن تركيا لم تكن ولن تكون بولشيفيكية وأنهـــا حركة وطنية بحته أن الأمة التركية أمة اسلامية متشبعة بالمبادىء الاسلامية وتتبع ذلك فى كل مظاهر الحياة فيها وكل غايتها أن تفوز باســـتقلالها حتى تخلص عرش الخلافة ومقـــر السلطنة من الأخطـــار المحـــدقة بهمـــا (١٨) .

وليس لدينا ما يشير الى تأثر الحركة الشيوعية فى مصر بالتقارب التركى الروسى الذى انتهى بعقد معاهدة بينهما سنة ١٩٢١ ، ويرجع

---

(١٤) الأخبار فى ١٩٢٠/٥/١٦ . ، المقطم فى ١٩٢٠/٦/٣٠ .

(١٥) الأخبار فى ١٩٢٠/٦/٢٩ .

(١٦) الأخبار فى ١٩٢٠/٦/٧ ، «مشاكل الشرق» بقلم «أمين الرافعى»

(١٧) الأخبار فى ١٩٢٠/٦/٨ .

(١٨) الأخبار فى ١٩٢١/٤/٨ مقال بعنوان : « الحركة الوطنيـــة التركية وحقيقة علاقتها بالحركة البلشفية » .

ذلك فى الغالب الى انشغال الحركة الشيوعية المصرية بحماية وجودها وتدعيم جذورها الى جانب حسم خلاف أتباعها بين تدعيم الكيان المحلى أو الارتباط باطار الدولى •

وينبغى الاشارة الى أن محاولات الروس الاتصال بدول العالم الاسلامى ومساندة الحركات الثورية فيه ضد الاستعمار الغربى كان الغرض منه هو دعم ثورتهم معنويا فى الداخل والخارج الى جانب السعى لاضعاف الضغط الاستعمارى ، والبريطانى بشكل خاص ، على الثورة الروسية الوليدة [١٩] •

وفى نفس الوقت كان ترحيب الحركة التركية بالمساندة الروسية يعكس رغبتها فى البحث عن التأييد الدولى من جهة وتأمين جبهتها مع روسيا حتى تتفرغ لمواجهة المحتلين من جهة ثانية ، كما أنها لم تكن تريد أن تخسر تأييد التنظيمات اليسارية التركية التى كان يتزعمها حـزب العمال والفلاحين الاشتراكى الذى تأسس سنة ١٩١٩ وحزب المشاركة الشعبية الذى تأسس سنة ١٩٢٠ [٢٠] •

أما عن موقف الرأى العام المصرى من أحداث تركيا فقد ظل العامل الدينى يلعب دورا بارزا فى توجيهه [٢١] ، ففى سـنة ١٩١٨ تكونت جماعة سرية فى مصر تسعى للاتصال بالسنوسيين بقصد توحيد الجهود

---

(١٩) د. جمال محمود محمد حجر : بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز ١٩٢٤ — ١٩٣٨ ، قطر سنة ١٩٨٨ ص ٣٣ ، ٣٤ . ، د. فاضل حسين : محاضرات فى مؤتمر لوزان ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ١١ .

(٢٠) أميرة الخربوطلى : المرجع السابق ص ٧٤ .

(٢١) محافظ عابدين : محفظة رقم (٢١٤) « حزب وطنى » حيث تنشر صورة من مقال « لعبد الملك حمزة » نشره فى الصحف الألمانية عن سلطان مصر القادم « أحمد فؤاد » الذى اختاره الانجليز وعن حياته السابقة فى أوربا ، وأثر العامل الدينى فى تقرب المصريين من الاتراك .

لمهاجمة الانجليز • وحين سقطت الآستانة فى مارس سنة ١٩٢١ ساد شعور الغضب لدى المصريين ، ونظم « حافظ ابراهيم » قصيدة بكى فيها — من منظور دينى — المدنية الضائعة (٢٢) •

وجنحت صحيفة الأخبار منذ بروز النزاع بين الآستانة وأنقرة الى تأييد الحركة الوطنية فى أنقرة ، فكتب « أمين الرافعى » معلقا على سفر وفد الآستانة الى مؤتمر الصلح بأن هذا الوفد لا يمثل الشعب كله طالما أن حكومة الآستانة لاتحكم سوى الآستانة وجزء من ساحل الأناضول فى حين تدين بقية البلاد لحكومة أنقرة ، وذكر أن هـذه الحكومة لن تؤثر فيها فتوى شيخ الاسلام حيث سيبطل مفعولها ، وأن الحلفاء اذا وقعوا الصلح مع وفد الآستانة فسيكون قصير العمر لأنه غير قائم على أساس (٢٣) •

وبعد توقيع المعاهدة كتبت الأخبار مقالا لأمين الرافعى تعجب فيه من توقيعها على الرغم من اعلان مندوب كل من ايطاليا وفرنسا صعوبة تنفيذها فلماذا اذا وقعت ؟ وتساءل عما اذا كانت دعائم السلم تقوم على مثل هذه السياسة (٢٤) • ثم علقت بعد ذلك على أن مثل

---

(٢٢) قال حافظ ابراهيم فى قصيدته :

أيا صوفيا حان التفرق فاذكرى	عهود كرام فيك صلوا وسلموا
اذا عدت يوما للصليب واهله	وحـل نواحيـك المسيح ومريم
ودقت نواقيس وقـام مزمر	مـن الروم فى محـرابه يترنم
فلا تنكرى عهد المسـاجد انه	على اللهمنعهد النواقيس اكرم

(٢٣) الأخبار فى ١٩٢٠/٥/٤ . « معاهدة الصلح مع تركيا » بقلم أمين الرافعى .

(٢٤) الأخبار فى ٩ ، ١٩٢٠/٥/١١ . « هل ينفذ الصلح فى تركيا » بقلم أمين الرافعى .

هذا المؤتمر يعد فشلا للسياسة الدولية (٢٥) ، وذكرت نص البرقية التى أرسلها مصطفى كمال الى المؤتمر يعترض فيها على شروط المعاهدة (٢٦) .

وعن جهود حكومة الآستانة للقضاء على حركة الأناضول ذكرت الأخبار عدم قدرة « أنزاوور » الذى عينته حكومة « الداما فريد » فى الآستانة للقضاء على الوطنيين فى الأناضول ، وكيف استطاعت الحركة الوطنية القضاء عليه (٢٧) ، وأوضحت أن حكومة الآستانة لا تجد متطوعين لهذا الغرض وأنها لاتستطيع فرض نظام التجنيد الاجبارى (٢٨) ، وشككت الجريدة فى امكانية استخدام حكومة الآستانة للطائرات حيث من الممكن أن ينضم الطيارون بطائراتهم الى حكومة الأناضول الوطنية ثم يعودوا ليضربوا الآستانة (٢٩) .

وتابعت الأخبار تطور الحركة الوطنية فى الأناضول فنقلت خطب مصطفى كمال مركزة على رفضه اقتطاع أى جزء من تركيا واستعداده للدفاع عنها ، وتمنياته للبلاد العربية عموما بأن تحصل على استقلالها وفقا لمبادىء الرئيس ولسن (٣٠) ، ثم نقلت برقيات التهانى بين الوفدين التركى والمصرى فى مؤتمر الصلح (٣١) ، وكذلك برقية أرسلها أرمن كيليكيا الى مصطفى كمال يهنئون فيها بافتتاح المجلس الوطنى الكبير ووصفه بأنه يمثل الأمة العثمانية الشريفة (٣٢) .

---

(٢٥) الأخبار فى ١٩٢٠/٥/١٣ « الحركة الوطنية فى الأناضول وكيف نشأت حركة أنزاوور ضدها » .
(٢٦) الأخبار فى ١٩٢٠/٥/١٦ .
(٢٧) الأخبار فى١٢ ، ١٣ /٥/١٩٢٠ .
(٢٨) الأخبار فى ١٩٢٠/٥/٢٦ .
(٢٩) نفسه فى ١٩٢٠/٥/١٩ .
(٣٠) نفسه فى ١٩٢٠/٦/١٣ .
(٣١) نفسه فى ١٩٢٠/٦/١٦ .
(٣٢) نفسه فى ١٩٢٠/٦/٢٠ .

وعلى الرغم من انشغال الصـــحف المصرية بالقضية الوطنيـــة وبالاحتفالات والتحية لسعد باشا فقد تابعت باهتمام شديد تطـــور المعارك الحربية بين الأتراك واليونانيين فهللت لانتصـــار الترك فى معركة « اسكى شهر » وأسرها لفرقة يونانية وتقهقر اليونانيين على طول خطوط القتال (٣٣) ، وشككت فى البيانات التى ينشرها اليونانيون عن انتصارهم مؤكدة انتصار الحركة الوطنية التركية واعتراف دول الغرب بها حيث تبادلت مع فرنسا السفراء (٣٤) .

وعن الجهود التى بذلت لعقد مؤتمر صلح يخفف من شروط معاهدة سيفر ذكرت الأخبار أن وصول وفدين تركيين لكل من حكومة الآستانة وأنقره هو ضد القضية التركية،وأيدت المساعى المبذولة لتوحيدهما(٣٥)، وأن سيادة مشاعر الفرح بين الشعب التركى بعد انتصار الوطنيين على اليونانيين يؤكد ضرورة توحيد الصفوف فى مؤتمر الصلح (٣٦) . ونقلت حديثا لرئيس وأعضاء وفد الأناضول ذكرت فيه أن حكومة الأناضول تحترم وتقدس التقاليد والخليفة وأن الأمة ومجلسها الوطنى يعتمدان على الله رسولل اعتمادا مطلقا ، وأنها ستتحد مع الآستانة على هـــذه الأسس (٣٧) .

ورحبت الأخبار بالمعاهدة التى عقدت بين حكومة أنقرة والحكومة الروسية ونشرت نصا كاملا لها ، وعلقت بأن « المسألة الشرقية بعـــد

---

(٣٣) نفسه فى ١٩٢١/٤/٣ .
(٣٤) نفسه فى ٧ ، ١٩٢١/٤/١٠ .
(٣٥) نفسه فى ١٩٢١/٤/١٩ .
(٣٦) نفسه فى ١٩٢١/٥/٨ .

(٣٧) نفسه فى ١٩٢١/٥/٦ ، وفى ١٩٢١/٥/٩ ذكرت تغير موقف سياسة الداماد فريد تجاه الوطنيين وتوقف عن مناهضتهم ، واكدت ذلك فى ١٩٢١/٦/٢١ .

هذه المعاهدة قد دخلت فى طور جديد ولم يعد لأوربا تلك السيطرة القديمة التى كانت تستعملها لتسوية شئون الشرق بل أخذ الشرق يستقل بشئونه وهو الآن سائر فى الطريق الذى يختاره بنفسه» ، وقالت أن « هذا التطور الجديد يقوى مركز تركيا ويجعل حاضرها ومستقبلها بمنجاة من عبث خصومها السياسيين ويحيط استقلالها بسياج منيع فلا يصيبه سوء بعد اليوم [٣٨] .

ونقلت نفس الجريدة صورة من تفاعل المصريين مع انتصارات الأتراك فنشرت قصيدة لمحمود محمد صادق تحت عنوان « عاطفة الشرقى للشرقى » وصف فيها مصطفى كمال بأن العناية الالهية قد بعثته لينصر أمة الاسلام ، وفى نفس الصفحة تحدثت الصحيفة عن آثار الهزيمة على اليونان وكيف أدى ذلك الى هبوط عملتها [٣٩] .

وعلى أثر موقف الأتراك من كل من الأرمن واليونانين والايطاليين قامت حوادث اعتداء فى مصر ضد هذه الجاليات ، فقد أطلق شاب أرمنى النار على المتظاهرين المؤيدين للأتراك فهجمت جموع المتظاهرين على الأرمن وقتلت أربعين منهم مما أدى الى أن وضعتهم السلطات الانجليزية تحت حمايتها ، كما قامت معارك بين المصريين المتظاهرين وعناصر يونانية وايطالية فى الاسكندرية فى مايو سنة ١٩٢١ [٤٠] . وتابعت الصحف أخبار المعارك بين الأتراك واليونانيين فنشرت أنباء

---

(٣٨) الأخبار فى ١١ ، ١٩٢١/٥/١٢ . « معاهدة سياسية بين حكومة أنقرة والحكومر الروسية » .

(٣٩) الأخبار فى ١٦ ، ١٩٢١/٥/١٧ .

(٤٠) د. محمد محمد حسين : المرجع السابق ص ٢٣ .

الانتصارات التركية وحديث مصطفى كمال للعــالم المدنى الذى يذكر فيه قيام الجيش اليونانى بتخريب أزمير [٤١] .

وواصلت الأخبار الدعوة لمؤازرة الحركة الوطنية التركية فتبنت تأييد موقف الهلال الأحمر المصرى لمساندة أهل الأناضول حيث تبرع بمبلغ ٣٧ ألف جنيه [٤٢] وقرنت بين تحول موقف الحلفاء تجاه الأتراك وبين ما حققوه من انتصارات وما أصبحوا عليه من قوة وأن ذلك كفيل بأن يحقق مطالب الأتراك فى محو آثار معاهدة سـيفر وأن الأتراك بهذا قد أكدوا بفوزهم فوز مبادىء العدل والحق وأن مصر وهى تجاهد فى سبيل استقلالها تنظر الى ذذلك بغاية الاغتباط والارتياح [٤٣] .

وامتدحت الأخبار موقف الخليفة حين أراد الانجليز وساطته بين اليونان وأنقرة وأن اليونانيين يرحبون بهذه الوساطة ، فرد الخليفة بأنه يشترك مع الشعب فى الرد على اعتداء اليونان وأنه يرفض الوساطة مابقى شبر واحد من أرضه محتل وأنه لن ينسى وشعبه الفظائع التى ارتكبها اليونانيون فى أراضيه [٤٤] . ونشرت فى هذا المجال مقــالا لكاتبة فرنسية « برت جورج جوليس » أوضحت فيه مدى التجنى على الأتراك من ذكر ما يحدث منهم تجاه اليونانيين فى حين لاينبغى اغفاله

---

(٤١) الأخبار فى ١٩٢١/٥/١٠ . ، ونقلت فى أعداد أخرى علاقاته الأناضول الخارجية وموقفه من معاهدة سيفر وتطور نشأة حركتهم الوطنية وغير ذلك ، أنظر : ٢٢ ، ٢٤ ، ١٩٢١/٥/٢٩ . وعن الأمور الداخليــة واحوال الجيش التركى ١٩٢١/٥/٣١ .

(٤٢) الأخبار فى ١٩٢٢/١/١٩ .

(٤٣) نفسه فى ١٩٢٢/١/٢٤ « المسألة التركية » بقلم « سيد كامل » .

(٤٤) نفسه فى ١٩٢٢/١/٢٨ .

الفظائع التى ارتكبها اليونانيون ضد المسلمين الأتراك [٤٥] .

ونشرت الأهرام قصيدة لأحمد شوقي امتدح فيها مصطفى كمال فى نفس الوقت الذى ذم فيه الخليفة « وحيد الدين » الذى كان قد أصدر قرارا باهدام دم مصطفى كمال ، ووصف الخليفة بالعديد من الأوصاف كالطاغية والشرير [٤٦] .

وكان شوقى قد قال قصيدة سابقة بمناسبة أنتصار الأتراك على اليونانيين أبرز فيها أثر العامل الدينى فى الموقف من الأتراك [٤٧] .

---

(٤٥) نفسه فى ١٩٢٢/٢/٢ .

(٤٦) الأهرام فى ١٩٢٢/١٠/٢٤ . ومما اكد ارتماء الخليفة فى أحضان الانجليز أنه طلب فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ من الانجليز رسميا حمايته ، عزيز خانكى : المرجع السابق ص ١٦ .

ومن اهم الأبيات التى وردت فى قصيدة احمد شوقى .

جارة الاسلام فى محنته	علمى الجارات مما تعلمين
ذكريهن فروقا وصفى	طلعة الخيل عليها والسفن
ووليا للطواغيت بها	كان يدعى بأمير المؤمنين
ألبس الاسلام ذلاوكا	خلفاء الله أثواب القطين
قد أباحو دم آساد الشرى	فاز دراهموجرىيحمى العرين
محق الفرد وألغى حكمه	ان حكم الفرد مرذول لعين

(٤٧) ومن أهم الأبيات التى وردت فى قصيدة شوقى تؤكد العامل الدينى :

الله اكبر كم فى الفتح من عجب	يا خالد الترك جدد خالد العرب
تحية أيها الغازى وتهنئة	بآية الفتح تبقى آية الحقب
وقيما من ثناء لاكفاء له	الا التعجب من أصحابك النجب
الصابرين اذا حل البلاء بهم	كالليث عض على نابيه فى النوب
من فل جيش ومن انقاض مملكة	ومن بقية قوم جئت بالعجب
أخرجت للناس من ذل ومن فشل	شعبا وراء العوالى ليس منشعب

وعد مدى تعبير ذلك عن العامل الدينى انظر : د. محمد محمد حسين : المرجع السابق ص ٢٦ ، ٢٧ .

وكتب « فكرى أباظة » بأسلوبه الساخر معلقا على انتصار الأتراك وهزيمة اليونانيين : « خيرلكم أيها الأروام أن تهجروا من اليوم ميادين الحروب الى براميل المشروب وأن تستعيضوا عن بلاد الأبطال المغاوير بفتح « الخمامير » وتربية أسمن الخنازير ، وأن تسدوا نفقات الصليب الأحمر من بيع البصل الأحمر ، وأن تعودوا كما أنتم جرسونات من أن تعيشوا جنرالات بدون آلايات ، وأنتم أيها الأروام فى العدو أسرع من الخيول فقد سابقتم الأتراك فى مسافة ٤٠٠ ميل فوصلتم أزمير قبلهم وقفزتم على الشاطىء الآســيوى الى جزر الأرخبيل فقدمتم الدليل القاطع على أنكم أبطال الألعاب الأوليمبية وأنكم النوابغ المبرزون فى الجرى والنط والقفز ، أيها الأحباب هنيئا لأمكم بريطانيا بكم فقد أثمرت التربية السكسونية فى الأجسام الرومية ، وهنيئا للمستر لويد جورج بصبية الحاج أنستى فقد أدى واجب الجلاء حق الأداء ، وحياكم الله أيها الأبطال ، أبطال الأناضول أنتم أبنــاء الموت وبنو الكريهــة وخواضوا الغمرات ، أنتم أبناء الحقائق وأباة الذل وحملة الصـــارم البتار ، يمينا لاتعيدوا السيف الى قرابه حتى تعيدوا كل وطن مغتصب الى أصحابه وطلابه ، أيها الأعداء ان تركيا لم تمت وأن تركيـــا لن تموت » (٤٨) .

ولم يشذعن ذلك الاجماع الذى كان يمثل أغلب اتجاهات الرأى العام المصرى سوى جريدة « المقطم » التى كانت تعبر عن وجهــة نظر الاحتلال البريطانى فى مصر ، فقد وقفت الى جانب اليونان على حساب الحركة الوطنية التركية منذ البداية ، فعقبت على احتلال الحلفاء

---

(٤٨) اللواء فى ١٩٢٢/٩/١٨ . ، وحــول نشاط الحــزب الوطنى والطلبات التى قدمها أعضاؤه للقصر الملكى بشان توكيلهم لوفد من الحزب الوطنى لتمثيل مصر فى المؤتمر الشرقى انظر : محافظ عابدين : محفظة رقم (٢١٤) حزب وطنى .

للآستانه بأنه احتلال مؤقت حتى تقبل الصلح وأنه اذا كانت حكومة الآستانة وراء حركة مصطفى كمال فى الأناضول وتتظاهر بغير ذلك فخير للحركة الوطنية فى الأناضول أن تخلد الى السكينة حرصا على الآستانة وحتى لا تضيع من يد الترك (٤٩) .

ومدحت المقطم موقف الانجليز تجاه الآستانة وتأكيدهم لضرورة أن تبقى مقرا للسلطنة فى حين أن الرئيس الأمريكى ولسن يرى ضرورة اخراج الأتراك من كل أوربا مما يؤكد أن الموقف الانجليزى تجاه تركيا موقفا معتدلا (٥٠) .

وحين فرض الأتراك على الحلفاء معاهدة سيفر لم تحدد المقطم الجوانب المهينة فى هذه المعاهدة على حين أشارت الى احتواء بنودها على اقرار الأتراك « لعهد » بلفور الخاص باقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، كما ذكرت ما تضمنته المعاهدة من تنازل تركيا عن جميع حقوقها وامتيازاتها فى مصر اعتبارا من تاريخ اعلان انجلترا الحماية على مصر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وأن المصريين فى تركيا يعاملون معاملة الحلفاء وأن بريطانيا هى التى تتولى رعاية مصالح المصريين بالخارج الى جانب ما يتعلق بقناة السويس والجزية فى المعاهدة (٥١) .

وشنت المقطم حملة شديدة على أعضاء جمعية الاتحاد والترقى لأنهم تسببوا فى دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء وأنهم هم الذين باعدوا بين مصر والآستانة وأنهم جمعوا جيشا من أشياعهم حاربوا

---

(٤٩) المقطم فى ١٩٢٠/٤/١٧ . وقد ركزت فى عدة مقالات بعد ذلك على تنازل تركيا عن البلاد العربية واعترافها بالاحتلال فيها كوريا والعراق والمغرب وليبيا الى جانب فلسطين ، المقطم فى ١٩٢٠/٥/٢٤ .

(٥٠) المقطم فى ١٩٢٠/٤/٢١ .

(٥١) المقطم فى ٢٧ /٤ ، ١٣ ، ١٩٢٠/٥/١٤ .

به جلالة الخليفة ووزارة الداماد فريد وأنصار الحقيقة الذين أرادوا محاسبتهم على ما جنوه فى زمن الحرب من قتل النفوس ونهب الأموال واباحة الأراض . واتهمت الاتحاديين بأن بعضهم كانوا لصوصا والبعض الآخر سكيرا ، وقالت أن هؤلاء قد انضموا للحركة الوطنية فى الأناضول وهو هم زعماء الحركة الوطنية .

ووصفت الجريدة « أحمد انزاوور » الذى عينته حكومة الداماد فريد لمقاومة حركة الأناضول بأنه غيور على وطنه ولا يريد أى جزاء من الحكومة ، وأنه لو أراد المال أو الوظائف لسار فى ركاب الاتحاديين [٥٢] ، وامتدحت القرار السلطانى الذى خول لحكومة الداماد فريد السلطة الكاملة لمعاقبة زعماء الحركة الوطنية والعفو عن العصاة الذين خدعو فيهم ، كما امتدحت اتجاه هذه الحكومة لانشاء علاقات مبنية على الثقة الخالصة بين تركيا والحلفاء [٥٣] .

واستعرضت فى مجموعة من المقالات دور تركيا فى الحرب وكيف أن الاتحاديين كانوا ألعوبة فى يد الألمان بعد أن أقنعوهم أنهم سيفتحون لهم مصر والقوقاز وايران ، وذكرت أن أحدهم كان مغرورا مثل طلعت وأنور لا يفهمون فى الحكم فكان جمال باشا أبله ، وأن هؤلاء الثلاثة هم الذين تسببوا فى دخول تركيا الحرب [٥٤] .

أما عن موقف هذه الجريدة من الحرب بين الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال واليونانيين فقد أخذت جانب اليونانيين معارضة أغلب وسائل الاعلام المصرية فكثيرا ما كانت تنقل أحاديثا لقادة الجيش

---

(٥٢) المقطم فى ١٥/٥/١٩٢٠ . وقد سبقت الاشارة الى ان الداماد فريد هو زوج شقيقة السلطان ، وكان خاضعا للسياسة الانجليزية .

(٥٣) المقطم فى ٩/٤/١٩٢٠ .

(٥٤) المقطم فى ٢١ ، ٢٥/٥/١٩٢٠ .

اليونانى وتركز على تهوينهم من شأن جيش مصطفى كمال وأنهم حتى بمساعدة البلاشفة لهم لا يعدون عقبة أمام قوات الحلفاء ، وأنه اذا كان اجتياح الجيش اليونانى للأناضول صعبا الا أنه « اذا استولى على أى منطقة فيها سيكون جلاؤه عنها صعبا ومشروطا » (٥٥) . وذكرت أن الأراضى التى أخذها اليونانيون من الأتراك هى « أراض لهم كانوا قد فقدوها فى تاريخ سابق وأنهم بهذا قد استعادوا مكانتهم وأصبحوا دولة ذات شأن فى البحر المتوسط » ، وأبرزت من خلال ذلك فضل صلتهم ببريطانيا وأن زعماء اليونان قد اهتدوا بالتاريخ البريطانى فى مسيرتهم وتعموا بمساعدة بريطانيا (٥٦) ، ومن الواضح أن ذلك كان يبرز اتجاه الجريدة تجاه الحركة الوطنية المصرية .

وحين تأكد انتصار جيش مصطفى كمال على اليونانيين اكتفت الجريدة بذكر الخبر مجردا من التعليق وذيلته بنداء الى الحلفاء بسرعة العمل على وقف القتال حقنا للدماء ولسوء موقف الجيش اليونانى (٥٧)، وتكررت نشراتها حول تكوين هيئة من الصليب الأحمر المصرى لمساعدة جرحى الأناضول مقرونا بنداءاتها لوقف القتال (٥٨) .

وحاولت الجريدة أن تربط بين انتصار الترك وبين ارتباطهم بالبلاشفة هادفة تشويه صورتهم لدى الرأى العام المصرى ، فذكرت أن « البلشفية تقدم الى فلاحى الأناضول كمذهب جلو مقبول وذريعة للتقدم والارتقاء الاجتماعى وأولئك الفلاحون يعجزون عن نقدها وكشف النقاب عن طبيعتها الحقيقية فالضرر الذى ينشأ هناك لا يقع تحت حصر ، وأنه لا منقذ لتركيا سوى بريطانيا المعروفة بالعدل الحريصة

(٥٥) المقطم : ١٩٢٠/٦/٣٠ «حديث لفنزيلوس قائد الجيش اليونانى»
(٥٦) المقطم : ١٩٢٠/٥/١٤ .
(٥٧) المقطم : ١ ، ٤ ، ٧ ، ١٩٢١/٤/١٧ .
(٥٨) المقطم : ١١ ، ١٥ ، ١٩٢١/٤/١٦ .

على الصداقة » [٥٩] . وأكدت أنه لولا مساعدة روسيا لمصطفى كمال «بالمتطوعين والسلاح والملبس ماتمكن من تحقيق النصر على اليونان»، لكن الأتراك ينبغى أن يدركوا « مالروسيا البلشفية من أطماع تشابه أطماع روسيا القيصرية » ، وأن عدم ظهور ذلك أو تدخل روسيا يرجع الى « انشغالها داخليا وعدم رغبة لينين فى زيادة أعباء بلاده حاليا » [٦٠] .

وسارت الجريدة فى أكثر من هذا حين أرادت الاساءة الى موقف مصر من الحركة الوطنية التركية فنقلت ما نشرته احدى الصحف فى لندن عن البلاغات الرسمية التركية أن حكومة فى مصر سهلت ارسال الذخائر والاحتياط من مصر الى اليونان لاستخدامها ضد الكماليين ، وأن ذلك قد أثير فى مجلس العموم الانجليزى ، ولم تشر الى دور سلطات الاحتلال فى مصر فى ذلك ، وكذلك عدم علم الأوساط الشعبية به [٦١] .

وتحول موقف المقطم بتحول موقف الانجليز من الحركة الوطنية التركية بعد أن انتهت حربهم مع اليونان وسارت المباحثات فى الطريق الى اقرار معاهدة جديدة ، فنقلت ابتهاج العرب بانتصار الأتراك . وتابعت الاحتفالات التى أقيمت فى مصر بهذه المناسبة كالاحتفال الذى أقامه محمد بك نصير عضو المجلس البلدى فى شكل حفلة شاى فى النادى الأهلى ابتهاجا بانتصار « دولة المشير الغازى مصطفى كمال باشا » [٦٢] ، ونشرت صورة من البرقيات التى أرسلها المحتفلون لتهنئة

---

(٥٩) المقطم فى ١٩٢٠/٦/٧ .

(٦٠) المقطم فى ١٣ ، ١٤ ، ١٩٢١/٤/٣٠ .

(٦١) المقطم فى ١٩٢١/٤/١٥ .

(٦٢) نفسه فى ١٥ ، ١٩٢٢/٩/٢١ .

مصطفى كمال وأطلقت عليه العديد من الألقاب كبطل الشرق الأوحد وبانى تركيا وغير ذلك ، وعلقت على ما حققـــه الأتراك فى مباحثات باريس بأنه فوز كبير جاء نتيجة للنصر الكبير الذى حققه الأتراك فى الأناضول وأدى الى اقرار الدول بحقوق تركيا (٦٣) • ومع أن جريدة المقطم — كما سبق القول — كانت تعبر ن آراء سلطات الاحتلال وتحتمى به ولا تمثل أى اتجاه للرأى العـــام المصرى الا أنهـــا غيرت موقفها وانضمت الى وسائل الاعلام التى تساند الحركة الوطنية التركية حتى تم عقدها معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ •

---

(٦٣) نفسه فى ٢٢ ، ١٩٢٢/٩/٢٦ ، ويلاحظ انه طوال شهر سبتمبر سنة ١٩٢٢ تابعت الجريدة أخبار الحرب وانتصارات الأتراك .

الفصل الثانى

مصر ومعاهدة لوزان

يوليو سنة ١٩٢٣

منذ أن أجبر الأتراك على توقيع معاهدة سيفر فى أغسطس سنة ١٩٢٠ تركزت جهودهم على محو آثارها المهينة ، وتعلقت آمالهم فى ذلك بالحركة الوطنية فى الأناضول بعد أن أصبحت حكومة الآستانة أسيرة محدودة الارادة لا تملك الا تنفيذ ارادة الحلفاء .

ورأت الحركة الوطنية فى أنقرة أنه لا سبيل أمامها الا المقاومة سواء لحكومة الآستانة أم للحلفاء ، فلم يمض وقت طويل على توقيع المعاهدة الا وأقر المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة الدستور الجديد ، وتقرر رفض كل المعاهدات والعقود والالتزامات التى أبرمتها حكومة الآستانة (استامبول) بعد ١٦ مارس ١٩٢٠ ، واحتفظ المجلس لنفسه بالحق الأوحد فى عقد الاتفاقيات واقرار القوانين باسم الشعب التركى [١] .

وبعد أن نجحت الحركة الوطنية التركية فى تحقيق العديد من الانتصارات على اليونانيين المدعومين من الحلفاء ، ولم يكن أمامهم من سبيل الا التسليم بمطالب الأتراك دعت بريطانيا فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ومعها كل من فرنسا وايطاليا الى عقد مؤتمر فى لوزان يضم معهم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ورومانيا ويوغوسلافية وحكومة المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة ، ودعيت كل من روسيا وبلغاريا للاشتراك فى مناقشات المضايق وحدها [٢] .

---

(١) د. احمد عبد الرحيم مصطفى : فى اصول التاريخ العثمانى ص ٣٠٦ .

(٢) د. فاضل حسين : محاضرات فى مؤتمر لوزان وآثارة فى البلاد العربية ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ١٢ ، ١٣ .

وأثناء انعقــاد المؤتمر زالت حكومة القسطنطينية ومثلت حكومة أنقرة وحدها ، وظلت المفاوضات مستمرة حتى انقضى المؤتمر فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ بسبب رفض الحكومة التركية « أنقرة » مشروع معاهدة الصلح الذى عرضه الحلفاء ، وأعلن المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة فى ٦ مارس سنة ١٩٢٣ رفضه لمشروع المعاهدة لمخالفته الميثاق الوطنى التركى ولكنه خول الحكومة الوطنية اعادة فتح باب المفاوضات مع الحلفاء • واستؤنفت المفاوضات فى ٨ مارس سنة ١٩٢٣ فأرســل عصمت باشا وزير الخارجية التركى ورئيس وفد تركيــا فى المؤتمر رسالة تحوى اقتراحات حكومته الى الدول صاحبة الدعوة فى المؤتمر ، ووافق الحلفاء على بحثها وأعيد فتح مؤتمر لوزان فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت المناقشات حتى اتفق المؤتمرون على توقيع معاهدة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ عرفت بمعاهدة لوزان [٣] •

وقد احتوت هذه المعاهدة على عدة بنود تتعلق بمصر فقد نصت المادة (١٦) على تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج الحدود التي عينتها المعاهدة ، كما نصت المادة (١٧) على أن تنازل تركيا عن مصر والسودان يبدأ من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، والمادة (١٨) نصت على تحرر تركيا من جميع التعهدات والالتزامات الخاصة بالقروض العثمانية المضــمونة بالجزية المصرية أى قروض ســنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، وقد نقلت الدفعات السنوية التى كانت مصر تقدمها عن هذه القروض الى الدين المصرى العام وهو ما ستوضحه بعد ذلك • ونصت المادة (١٩) على أن القضايا الناشئة من الاعتراف بدولة مصر ستسوى باتفاقيات تعقد بين الدول المختصة ولا تنطبق على مصر

---

(٣) اميرة الخربوطلى : المرجع السابق ص ٢٣٧ •

المواد المذكورة فى المعاهدة والمتعلقة بالأراضى التى فصلت عن تركيا [٤] .

اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان :

فى نفس اليوم الذى دعت فيه بريطانيا لعقد مؤتمر لوزان اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى مصر وأصدرت قرارا يقضى بوجوب اشتراك مصر فى هذا المؤتمر ، وأعلنت أن الحزب « كان يحبذ الاشتراك الرسمى للدولة ولكن لأن البلاد لا تتمتع بسيادتها ولاتستطيع اعلان أغراضها ورغباتها فان الحزب لم يجد بدا من ارسال وفد يمثله » [٥] ، ورفعت العديد من الالتماسات الى الديوان الملكى من قبل أتباع الحزب الوطنى فى الأقاليم لتؤيد تمثيل الحزب الوطنى للأمة المصرية فى هذا المؤتمر [٦] .

وفى نفس الوقت أصدر حزب الوفد قرارا بضرورة اشتراك مصر فى المؤتمر وممن وكلتهم الأمة للدفاع عنها وهم الوفد ويهدف الى أمرين :

١ — اقرار الدول بتنازل تركيا عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وخاصة ما يتعلق بحيدة قناة السويس الى مصر لا الى انجلترا .

٢ — تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على أساس جلاء جيوشها عن وادى النيل .

---

(٤) د. فاضل حسين : المرجع السابق ص ١٥ ، القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ ، جمهورية مصر سنة ١٩٥٥ ص ٢١٦ .

(٥) الأهرام فى ١٩٢٢/١٠/١٧ .

(٦) محافظ عابدين : محفظة رقم (٢١٤) حزب وطنى .

على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن • وعلل الوفد رفضه للاشتراك الرسمى الحكومى بأنه لو حدث سيؤدى الى نقل السيادة التركية اسميا الى مصر وأن التمثيل للوفد خير من التنازل عن طريق وفد رسمى (٧) •

أما عن موقف انجلترا فانها لم تكن تعارض اشتراك مصر فى هذا المؤتمر سواء أكان وفدا رسميا أم وفودا حزبية وان كانت أميل الى تمثيل حزب الوفد ، وكانت تهدف من ذلك الى اسقاط السيادة التركية على مصر رسميا ، كما كانت ترى أن اشتراك وفد مصر يعتبر تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (٨) ، وأن ذلك يتيح لها فرصة مواصلة أسلوب المفاوضات الثنائية بينها وبين مصر بشكل رسمى •

وقد شكلت مسألة تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان آزمة لوزارة نسيم باشا ، فقد أشار فى خطاب استقالته فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ الى ذلك موضحا أنه لم تكن قد وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور المؤتمر ، وأن وزارة الخارجية سعت للحصول على هذه الدعوة لكن الدول ذات الشأن فى ارسال هذه الدعوة لم توافق ، كما لم يقبل البرنامج الذى قبلت هذه الحكومة الاشتراك فى المؤتمر بمقتضاه (٩) •

وسافر وفد الحزب الوطنى فى نهاية أكتوبر سنة ١٩٢٢ وتبعه وفد حزب الوفد ، وفى أعقاب وصولهما الى أوربا نجحت بعض المساعى

---

(٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، ط ٢ ص ٧٨ ، ٧٩ •

(٨) د. زكريا سليمان : الحزب الوطنى ص ٢٠٥ •

(٩) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، جـ ١ القاهرة سنة ١٩٥٢ ص ١٢٠ •

فى توحيدهما بعد أن أدركا أن انفصالهما سيضعف مطالبهما فكونا لجنة واحدة سميت « الوفد المصرى » ، واجتمعا فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ووقعوا على وثيقة فى روما لتحيد المطالب الوطنية أطلقوا عليها « الميثاق الوطنى » ، وركز هذا الميثاق على ضرورة استقلال وادى النيل وجلاء القوات البريطانية والغاء الامتيازات الأجنبية بعد مفاوضات بين مصر وبين الدول صاحبة الامتياز ، والغاء معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وتدويل القضية المصرية وعدم قبول المفاوضات الثنائية مع انجلترا ، وتحييد قناة السويس وعودتها للسيادة المصرية [١٠] .

وأرسل سكرتير الحزب الوطنى فى مصر برقيتين الى كل من الخليفة عبد المجيد فى الآستانة ومصطفى كمال رئيس الجمعية الوطنية التركية فى أنقرة أثناء مؤتمر لوزان وذلك بمناسبة اعتلاء الخليفة العرش أكد فيهما ارتباط المصريين بمقام الخليفة ، وكان الغرض من ذلك هو العمل على تقوية موقف الوفد المصرى فى لوزان [١١] .

كما أرسل مصطفى كمال رسالة الى رئيس الوفد المصرى المؤتلف أعرب فيها عن تمنيات الشعب التركى تحقيق الاستقلال لمصر وأكد أن هذا يعد مطلبا هاما لكل شعوب العالم الاسلامى بأسره والشعب التركى بصفة خاصة ، كما أعرب عن شكره للشعب المصرى النبيل [١٢] .

---

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ، ط ٢ ، ص ٧٩ .

(١١) الأمة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وقد سبق لوفد الحزب الوطنى ان التقى وجلال الدين عارف ممثل الجمعية الوطنية التركية فى روما فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، انظر التقرير الخاص بهذا اللقاء فى : محافظ عابدين : محفظة رقم (٢١٤) حزب وطنى .

(١٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٨٥ ، ٨٦ . ، الأخبار فى ١٩٢٣/١/٢ .

وكذلك أقام الوفد المصرى وليمة فى الآستانة دعا اليها عددا من السياسيين والكتاب والصحفيين أعرب خلالها عن أمله فى تأييد الترك للقضية المصرية ، وامتدحت الصحف التركية هذه الوليمة ، كما عقد وليمة للوفد المصرى فى محفل الشرق أشادت بها صحفهم وأعربوا خلالها عن تمنياتهم بتحقيق الأمانى القومية المصرية (١٣) .

وينبغى الاشارة الى أنه بعد وصول وفد الحزب الوطنى وذهابه من الآستانة الى أنقرة وعودته منها وصل وفد مصرى آخر مؤلف من عبد الحميد البيلى بك وابراهيم راتب بك بقصد الذهاب الى أنقره ثم عرض « التعظيمات على جلالة الخليفة المعظم » ، وقد طلب الوفد من حكومة أنقرة أن تظاهرهم لأن مصر « ركن قوى من أركان العالم الاسلامى ولكن تسعى مع شقيقتها تركيا لاعلان شأن الاسلام ورقية وعلى الأخص خلاصة » (١٤) .

ولم تستمر وحدة وفدى الحزب الوطنى وحزب الوفد فى المؤتمر حيث حدث انشقاق بينهما ، وأرسل كل منهما وفدا للاتصال بالحكومة التركية فى أنقره ، والتقوا منفردين بمصطفى كمال ، وأخذ كل وفد ينتقص من صفة الوفد الآخر مما كان له أثره السىء فى نفوس ساسة الترك (١٥) .

ولهذا فان مؤتمر لوزان — كما يذكر الأستاذ محمد شفيق غربال — يعتبر هزيمة تامة لمصر وعلى يد أبنائها ، كما كان مسجلا للخطة التى ستجرى عليها تركيا الحديثة وهى أن تنفض يدها من شعوب الدولة

---

(١٣) الأخبار فى ١٩٢٣/١/١٧ .
(١٤) الأخبار فى ١٩٢٣/١/١٠ .
(١٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٨٥ .

العثمانية وألا تعنى الا بمصالحها الخاصة وأن تؤثر العمل السياسى فى صف الدول الأوربية على العمل زعيمة ونصيرة لتلك الشعوب (١٦) .

على أن ما يخص مصر من **قضية الدين العثمانى** التى تضمنتها معاهدة لوزان فى المادة (١٨) والمادتين (٤٦ ، ٤٧) والخاصة بتوزيع الديون العثمانية على البلاد المنسلخة عن تركيا والتى أوكلت لمجلس ادارة الديون العثمانية فى الآستانة فى تعيين النسبة المتعين على كل بلد أن تدفعها (١٧) ، قد احتلت أهمية كبيرة فى الديون العثمانية .

فقد تضمنت المادة (١٨) من المعاهدة مانصه « صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ . وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية (١٨) .

وقد دارت العديد من المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية بخصوص الدين العثمانى المضمون بجزية سنة ١٨٥٥ ، وكانت امكانية الحكومة المصرية ضعيفة وبشكل لا يمكنها من الوفاء بهذه الديون فاقترح التقسيط حتى سنة ١٩٥٥ ، لكن وزارة المالية المصرية لم تكن مستعدة لقبول هذا الاقتراح فى حين ألحت بريطانيا على قبوله

---

(١٦) محمد شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٢٣ .

(١٧) المقطم فى ١٩٢٤/٥/١ .

(١٨) القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ — جمهورية مصر سنة ١٩٥٥ ص ٢١٦ .

لأن حكومتها كانت تضمن وحدها هذا الدين [١٩] •

أما بالنسبة للقروض الخاصة بسنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤ فستوضحهما من خلال تقرير للمستر الكسندر رفعه الى حكومته حول الموقف بالنسبة لحملة السندات حيث كانت الفوائد بالنسبة لدين ١٨٩١ بواقع ٤٪ ، ودين ١٨٩٤ بنسبة ٣ر٥٪ ، وأوضح التقرير أن الجزية أول الأمر وطبقا لفرمان السلطان سنة ١٨٤١ كانت أربعمائة ألف جنيه تركى فى السنة ، وكانت مصر وقتها ولاية عثمانية ، وأن محمد على كان يعتمد فى قوته على هذا الفرمان الذى كان صدوره بتأثير من القوى الأوربية • وفى سنة ١٨٦٥ زادت الجزية المقررة بعد اتساع الولاية المصرية الى سبعمائة وخمسون ألفا بالجنيه التركى فى السنة • وهبطت قيمة الجزية لبعض التغيرات سنة ١٨٩٢ الى ستمائة وخمسة وستون ألف جنيه تركى وهو الرقم الذى كان يرد دوما فى الميزانية المصرية ، وكانت المحاكم المختلطة فى مصر تأخذ فى الاعتبار المركز المالى لحاملى هذه السندات عند اتخاذ قراراتها •

وذكر التقرير أن الحكومة المصرية بعد أن رأت العبء الناتج عن هذه الديون أعلنت أنها لا ترتبط بمعاهدة لوزان وهو أمر كان يدعو لضرورة بحث هذه القضية بين الحكومتين المصرية والتركية •

---

(19) F. O. 407 / 202, Ottoman Guaranteed Loan of 1855, Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain, Cairo, July, 1, 1926, No. 79. (J, 1811 / 1 / 16) p. 133. ;

No, 80. July 5 / 1926 (J. 1840 / 1 / 16) . ;

No, 81. July 13 / 1926 (J, 1894 / 1 / 16) . ;

No, 82. SirAusten Chamberlain to Mr. Henderson, July 15 / 1926, No. 44, p. 134 .

وعن قضية الدين العثمانى فى لوزان انظر : الأخبار فى ١٩٢٣/١/٢٣ •

ونصح التقرير فى النهـاية الحكومة البريطانية بضرورة عقـد اتفاقية تسوى هذه المسألة حرصا على حقوق حملة السـندات [٢٠] . وظلت هذه القضية موضع مباحثات بين الحكومتين المصرية والبريطانية لعدة سنوات .

أما عن صدى **أحداث مؤتمر لوزان فى الصحف المصرية** فقد كتبت جريدة السياسة « لسان حال حزب الأحرار الدستوريين » تعلق فيه على انفضاض المؤتمر فى فبراير سنة ١٩٢٣ بسـبب رفض الحكومة التركية لشروط الحلفاء قالت فيه : « يقول الجانب التركى بلى ان يدى طاهرة وضميرى مرتاح فقد عملت للسلم وضحيت أقصى ما يمكن من التضحية فلا تقع على مسئولية عدم الوصول الى اتفاق بل مسئولية ذلك واقعة على السياسة الانجليزية » « أما نحن فى مصر فلسنا ذوى مصلحة مباشرة فى الموضـوع ولا نملك مـن التفاصيل الكافية عـن مفاوضات هذه الأيام الأخيرة ما يدعونا الى ابداء الرأى القاطع فى مسئولية الحالة التى وصلت اليها مفاوضات لوزان انما يلوح لنا أن عوامل المطامع وتثبيت الانتدابات فى شرق والميل الى الاستئثار بالمنافع الاقتصادية فيه قد كانت هى الباعث الأساس فى تقرير كثير من الشرائط التى وضعها الحلفاء فى مشروعهم ، ويلوح لنا أن القضية التركيـة داخل حدود ميثاقها القومى حقه فى ذاتها وأن عصمت باشا أو أى شخص غير عصمت باشا لا يملك تعديل هذا الميثاق » [٢١] .

ونشرت الصحف بيانا على « الأمة المصرية » أعدته « لجنة الدفاع الوطنى المصرى العليا بلوزان » أكدت فيه نية انجلترا فى الانفراد

---

(20) F.O . 407 / 199. September 17, 1924, No. 87, Report and Opinion by Mr Alexander, p. 103 — 117 .

(٢١) السياسة فى ١٩٢٣/٢/٦ .

بتقرير مصير مصر وسعيها لأخذ موافقة الدول الأوربية الأخرى فى المؤتمر على ذلك من خلال تبادل المصالح فى هذه الأمور ، وأعلن البيان أن « حل مسألة مصر لا يتعلق بتراضى الدول فيما بينها على حل يكون من ورائه ضياع حق مصر فى استقلالها وحريتها لأن كل اتفاق لا تمثل فيه مصر تمثيلا صحيحا للدفاع عن مصالحها وحقوقها وتقرر فيه ما ترتضيه طائفة مختارة فهو اتفاق باطل لا يلزم مصر فى شىء وأن هذا لا يغير فى مركز الأمة فى جهادها حتى تضطر انجلترا أن تغير من خطتها وتطلب رضاء الأمة للاتفاق معها • ان صح ماسمعناه فان هذا يزيد تأكيدنا فى أنه لا يصح أن نؤمل خيرا فى سياسة الدول الغربية سياسة المطامع والاستعمار ، سياسة اغتيال حق الضعيف واستبعاد الأمم الصغيرة ، فلنضرب بسياسة الوعود الخلابة والاعتماد على الغير عرض الحائط ولا نقيم لها وزنا » ، ودعت اللجنة فى نهاية بيانها زعماء الوفد الحزب الوطنى العودة ى ما كانوا عليه من اتحاد فى لوزان (٢٢).

وكتبت الأخبار مقالا منقولا عن جريدة « التيمس » الانجليزية للسير « فالنتين تشيرول » ضرب فيه مثلا للسياسة المصرية لما أسماه بتساهلات الحلفاء التى عرضوها على تركيا في لوزان فيما يتعلق بالامتيازات فقال : « وقد أظهر المصريون روحا أذكى ورغبة أعظم مما أظهره الأتراك فى الاتصال والاحتكاك بالمدنية الغربية منذ أيام محمد على ، وطلب من الدول أن تعالج مسألة الامتيازات في مصر بروح أكرم مما عالجتها به الآن » (٢٣) •

وقد طالبت الصحف المصرية باستقبال الوفد المصرل العائد من لوزان استقبالا حسنا بعد أن أدى واجبه (٢٤) ، ولم تنقل الصحف — بعد ذلك — ماينبىء عن حدوث ذلك •

---

(٢٢) الأخبار فى ١٩٢٣/١/١٠ ، «مصر ولوزان ، بيان للامة المصرية».
(٢٣) الأخبار فى ١٩٢٣/٢/٨ •
(٢٤) الأخبار فى ١٩٢٣/٢/١٢ •

ونشرت الصحف بعد ذلك خلاصة الاحتجاج الذى قدمه الوفد المصرى ضد مشروع المعاهدة المقدم الى المؤتمر حيث ذكرت فى احتجاجها « طلب الوفد المصرى مرات عديدة فى ٢١ نوفمبر و ١٩ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ، ٤ ، ٢٤ يناير سنة ١٩٢٣ أن يسمعه مؤتمر لوزان موضحا الأسباب التى بنى عليها طلبه ومبلغ الظلم الذى سيقع على مصر اذا بت فى مصير شعب بأسره بدون أن يسمح له بعرض مطالبه ... لم يقف الأمر عند منع ممثلى مصر من اسماع صوتهم بل ان مشروع المعاهدة الذى عرضته الدول الداعية الى المؤتمر على امضاء تركيا يزعم تسوية النظام السياسى لمصر على غير علم منها وبدون مراعاة الطلبات المعنية المحددة التى أعرب عنها الشعب المصرى » ، . وذكر أن المادتين ١٧ ، ١٨ لم تتضمنا اشارة الى الاعتراف باستقلال مصر والموعد المضروب قهرا تتنازل تركيا عن حقوقها ومستنداتها من جهة أخرى يسمحان بطبيعتهما لانجلترا بأن تأخذ فى الوقت المناسب مصادقة على الأمر الواقع الذى تولد عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . باسم الشعب المصرى يحتج الوفد بشدة على هذه النصوص التى لاتعترف اعترافا صريحا بالاستقلال الفعلى لمصر والسودان ، وهذا الاعتراف بعينه ، الاعتراف فى معاهدة دولية ، هو الذى كان يطلب وفدنا تسجيله لأن تركيا لا تتمسك من الآن بروابط السيادة التى كانت تربطها بمصر التى أصبحت حرة بأن تقرر مصيرها طبقا للميثاق القومى لحكومة أنقرة » ، « ان هذا التنازل المدهش من الدول قد أدمى قلوب المصريين ولكنهم ظلوا لا يحقدون على أحد » (٢٥) .

وحين طلب وزير خارجية تركيا ورئيس وفدها فى مؤتمر لوزان ابقاء المادتين ١٧ ، ١٨ من مشروع الصلح والخاصتين بتنازل تركيا عن مصر وكذلك التعهدات الخاصة بالقروض لم يثر ذلك المصريين على الأتراك بل استجلب ثورتهم على الحكومة المصرية ، فكتب ابراهيم

---

(٢٥) الأخبار فى ١٩٢٣/٢/٢٣ .

عبد القادر المازنى مقالا هاجم فيه الحكومة لعدم تحديدها موقف مصر الرسمى من مؤتمر لوزان بعد أن ذاع بأن انجلترا وفرنسا وايطاليا لا تمانع فى حضور وفد مصرى ، وطالب باطلاع الشعب على جهود الحكومة فى هذا الصدد وأن يكون التمثيل شعبيا لا حكوميا وان لم تراع ذلك فستقف الأمة من هذه الحكومة كما وقفت من الحكومة السابقة (٢٦) .

وكتب المازنى مقالا آخر أكثر حدة فى مهاجمة الحكومة قال فيه : « لو أن هناك من يمثلنا أمام مؤتمر لوزان لاستطاع على الأقل أن يحتج على هذا النص وأن يرفضه وأن ينسحب اذا استدعى الأمر ذلك اذا أعياه أن يعدله لمصلحتنا لكن الوزارات المصرية التى تولت لم تصنع شيئا جديا . وزارة ثروت باشا أرادت أن يكون التمثيل حكومى ، وأمسكت على برنامجها ولم تذع منه شيئا وكان هذا دليلا على أنه برنامج غير وطنى أو مطابق للارادة القومية لكنها انتظرت رأى انجلترا . أما وزارة نسيم فأرادت الخروج من مأزق التمثيل الشعبى أو الحكومى فأهملت المؤتمر وتركت فرصته تضيع كأنه لا يعنيها على الاطلاق ، فكانت النتيجة أن حقوق مصر لم تجد من يدافع عنها داخل المؤتمر وأن راحت كل دولة تنظر الى مصالحها دون اعتداد بحقوق هذه الأمة التى لا تعرف وزارتها واجبها ولا تجترىء على الدفاع عنها فقدم الحلفاء النص الذى أوردناه والذى يترك حقوقنا تؤول الى من شاء أن يدعيها . بقت تركيا وهذه لا يعقل أن تكون أحرص على حقوق المصريين ومصالحهم منها على مصالحها هى ولذلك لم نستغرب أن يقترح وزير خارجيتها ابقاء المادتين ١٧ ، ١٨ ... وليس على عمل

---

(٢٦) الأخبار فى ١٩٢٣/١/١٥ « مصر ومؤتمر لوزان » . واتهمته الأخبار فى مقال لاحق الحكومة بالتبعية للانجليز فى مسألة المؤتمر ، ١/٢٩/ ١٩٢٣ . ، وعن اعتراض الحكومة المصرية على الاشتراك فى المؤتمر انظر : محافظ عابدين : محفظة رقم (١٣٣) الخارجية ، تركيا ، سنة ١٩٢٤ .

الحكومة التركية الحالية غبار اذا اعتبرنا وجهة نظرها القومية وأنه ليكون من المضحك أن تجد حكومة تركيا مخرجا من عهدة دين فتذهب الى الايثار وتقول كلا تبقى العهدة فى عنقى لا يحلنى منها شىء • ولكن الذى عليه كل غبار أن يذهب الحلفاء فى المؤتمر الحالى المستأنف الى أن هذه المسألة تهم انجلترا وتركيا قبل سواهما أما نحن فلا وجود لنا فى هذه الدنيا • والغريب أن المندوب البريطانى سلم بالمطلب التركى ثم وجه اللوم للحكومة المصرية وطالبها بالتوقف عن دفع الجزية (٢٧) •

وبرغم كل ذلك وقفت الصحف المصرية تؤازر الأتراك فى المؤتمر وخارجه فامتدحت ما قيل عن حدوث اتفاق سرى عقد فى لوزان بين روسيا وتركيا وتحالفهما عسكريا ضد أى اعتداء على أى منهما حيث تغلق تركيا المضايق ضد البواخر المعادية لروسيا اذا قامت حرب ضد روسيا ، وأن تقف موسكو ضد رومانيا اذا تحالفت مع الانجليز واليونان ، وألا توقع تركيا معاهدة لوزان الا بعد عرضها على موسكو (٢٨) ، كما أشادت قبل ذلك بموقف رئيس الوفد الروسى لمساندة موقف الأتراك برفض تدويل المضايق واعلانه مساندة حكومته للترك لتأكيد هذا المطلب (٢٩) ، وأن موقفه هذا قد اتضح أثره فيما أعلنته جريدة المانشستر جارديان فى دعوتها لملاينة الحلفاء للأتراك حتى لا يتجهوا الى الارتباط بالروس (٣٠) •

وحينما تنبأت بعض الصحف بفشل المفاوضات وقرب انتهاء المؤتمر ذكرت صحيفة الأخبار بأن ذلك لن يفت فى عضد الأتراك وأنهم

---

(٢٧) الأخبار فى ١٩٢٣/٤/٢٩ • « حقوق مصر فى مؤتمر لوزان وواجب الوزارة الحالية » بقلم : « ابراهيم عبد القادر المازنى » •

(٢٨) الأخبار فى ١٩٢٣/٢/١١ •

(٢٩) الأخبار فى ١٩٢٣/١/٤ •

(٣٠) الأخبار فى ١٩٢٣/١/١٠ •

يعدون للأمر عدته ويستعدون لكل احتمالات الحرب ، ونقلت العديد من مثل هذه الأقوال وغيرها بما يؤكد قوة الجيش التركى على لسان زعيمه مصطفى كمال [٣١] .

ووصل أمر التعاطف من قبل الصحف المصرية تجاه الأتراك أن ساندوا مطالب الأتراك بضم الموصل وأبدت من الأسانيد التى تؤكد تؤكد حق الأتراك فيها ، وحتى حينما اقترحت على الأتراك التنازل عنها فانها بررت ذلك الاقتراح بأن وجود البترول فيها قد يشعل الموقف من الحلفاء ضدها وأن التنازل عنها قد يسهل كثيرا مطالب الأتراك الأخرى [٣٢] .

ومع ذلك ظلت الصحف تكتب المقالات التى تؤكد حق الأتراك فى الموصل ، وهو أمر يؤكد عليه الاتجاه الاسلامى على الاتجاه العربى الغائب ، فقد أكدت أن الموصل تركية وأن اقتطاعها من تركيا قد يشكل خطرا على علاقات الجوار وخطرا على السلام [٣٣] . وكتب أمين الرافعى مقالا فى هذا الصدد اتهم فيه السياسة الانجليزية بالتعنت وأن الانجليز لم يستطيعوا الثبات أمام براهين الأتراك المستندة الى الحق الذى يؤكد أحقيتهم الشرعية فى الموصل وأن العرب لا يمثلون عشر أهاليها أما الترك والأكراد فيمثلون النسبة الغالبة ، كما أن الموصل من الناحية الجغرافية جزء من الأناضول بعكس مايراه الانجليز ، وأن رفض الانجليز لاجراء استفتاء دليل يؤكد أحقية الأتراك فيها ، ودعت الأتراك الى أن يكون للسيف الكلمة الأخيرة فى هذه المشكلة ، كما دعت الروس لمساندة الأتراك فى ذلك [٣٤] .

---

(٣١) الأخبار فى ١٨ ، ١٩٢٣/٢/١٩ .
(٣٢) الأخبار فى ١٩٢٣/١/٩ .
(٣٣) نفسه فى ١٩٢٣/١/١٢ .
(٣٤) نفسه فى ١٩٢٣/١/٢٨ « ايفشل مؤتمر لوزان ، هل تقع الحرب فى الشرق » بقلم أمين الرافعى .

والى جانب تتبع الصحف لتفاصيل ما كان يجرى فى مؤتمر لوزان اهتمت كذلك بما كان يحدث داخل تركيا خلال انعقاد المؤتمر ، فنقلت خطب وتوجيهات مصطفى كمال ، والاجــراءات التى اتخذتها حكومته لاصلاح الأحوال فى تركيا ،فكتبت الأخبار مقالا تحت عنوان « نظام أنقرة العجيب وكفاءة الادارة التركيــة » امتدحت فيــه دور محاكم الاستقلال فى تطهير البلاد من الفساد ومقدرة بوليس الحرب على تتبع الفساد فى كل أنحاء البلاد (٣٥) ، وكذلك التقسيم الادارى الجــديد لتركيا (٣٦) . وتابعت أخبار حزب الاستقلال الذى تكون من العسكريين وكان أكثر تشددا منحزب الشعب ، الذى أعلن عنتكوينه ــ بعد ذلك ــ مصطفى كمال ، فى التمسك بتطبيق نصــوص الميثاق الوطنى (٣٧) . وحاولت الصحف أن تربط بين هذه التغيرات وبين ارتباط نظام أنقرة بالجانب الدينى فنقلت العديد من أحاديث أصحاب الميول الدينية فى الجمعية الوطنية التركية فى أنقرة ، واعتبرت أن تحية وتهنئة المسلمين فى صين للانتصارات التركية مظهرا من مظاهر الوحدة الاسلامية التى تشد من أزر الحكومة التركية (٣٨) .

ودافعت الصحف المصرية عن الوجــود التركى فى أوربا حيث اعتبرت أنه الى جانب كونه هاما من الناحية الاستراتيجية فانه يعــد أكثر أهمية لقربه من المسلمين الموجودين فى أوربا (٣٩) . كما أشادت باجراءات حكومة أنقرة فى منع المسكرات برغم الخسارة المادية الناجمة عن ذلك ، وطالبت الحكومات الاسلامية أن تقتدى فى ذلك بالحكومة

---

(٣٥) الأخبار فى ١٩٢٣/٢/٢١ ، وتابعت العديد من الخطب منــذ ١٩٢٣/٢/١ وطول شهر فبراير .
(٣٦) نفسه ١٩٢٣/٢/٢٦ .
(٣٧) نفسه فى ١٩٢٣/٢/٢٧ .
(٣٨) نفسه فى ٩ ، ١٩٢٣/٢/١٢ .
(٣٩) نفسه فى ١٩٢٣/١/٦ .

التركية (٤٠) ، وكذلك فى شروعها فى اغلاق الحانات ودور الفسق والفجور (٤١) ، وكتبت العديد من المقالات عن الصلة بين الأتراك والاسلام (٤٢) .

ولم يغير من هذا الاتجاه ما اتخذه الأتراك من اجراءات فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية وهو ما سنلقى عليه الضوء فى الفصل المقبل ، ويبدو أن الاتجاه سلفى الذى تحفظ أمام خطوات الدولة التركية التدريجية تجاه القضايا الدينية والتى انتهت بالغاء الخلافة لم يكن يتوقع أن تصل الأمور الى ذلك الحد .

ومن جهة أخرى حملت الصحافة على الحلفاء لما اتخذوه من اجراءات وصفت بأنها ظالمة فى تركيا حيث وقفوا أمام حرية الصحف وتعدوا على الحريات العامة وهددوا دوما باستخدام القوة ، كما اعلنت تأييدها لحكومة أنقرة فيما اتخذته من اجراءات ضد حكومة الباب العالى الخاضعة للحلفاء ، وفيما اتخذته من فرض تعريفة جمركية لا تعترف بالامتيازات الأجنبية (٤٣) .

ورد الصحف على المزاعم التى أسندت الى مراسل فرنسي فى الآستانة عما أسماه بحالة التفكك والخلل والاهمال والاضطراب التى تسند الى حكومة أنقرة ، وحالة البطالة والافلاس التى تعانى منها تركيا ، وأكدت أن هذه الأخبار لا ينبغى تصديقها (٤٤) .

---

(٤٠) الأخبار فى ١٩٢٣/١/٣ .
(٤١) نفسه فى/١٩٢٣/١ .
(٤٢) نفسه فى ١٨ ، ١٩٢٣/١/٢١ .
(٤٣) الأخبار فى ١٩٢٣/١/١ .
(٤٤) نفسه فى ١٩٢٣/١/٢ .

وحين تمكن الأتراك من تحرير « أطنه » علقت الأخبار على ذلك بأن استرداد أطنه جعلها تلتقى بعلم « الهلال » كرة أخــرى [٤٥] ، وأشادت بقرار الجمعية الوطنية التركية الذى يقضى بأن تكون العطلة يوم الجمعة [٤٦] . واستنكرت صحيفة الأخبار ما أشيع عن انفجــار قنبلة ألقيت على قصر الغازى مصطفى كمال وذكرت أن الباعث الأصلى لذلك هو ايجاد اضطراب فكرى حول المسائل الخاصة بتركيا ، « لكن مثل هذه المناورات الفاسدة لا تنفع فى شىء فى هذا الزمن » [٤٧] .

على أن موقف الحكومة المصرية تجاه تركيا لم يكن مماثلا لموقف الصحف فقد بحثت الحكومة المصرية طلبا ورد اليها من دار المندوب السامى البريطانى بالاسكندرية فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٣ بخصــوص الافراج عن سبعة من المسجونين كانت السلطات المصرية قد حكمت عليهم بالسجن بتهمة الخيانة العظمى ومساعدة الأعداء فى وقائع حدثت أثناء الحرب ، وهم من الأتراك وأشياعهم ، وكان ذلك بناء على توجيه الحكومة التركية ، ولم تبد الحكومة المصرية استجابة سريعة للطلب التركى [٤٨] .

واحتجت الحكومة التركية فى أنقرة كذلك على قرار الحــكومة المصرية بزيادة الرسوم المفروضة على الدخان الوارد من تركيا ، وطالبته أن تكون الدولة الأولى بالرعاية لا ترتفع الجمارك عليها [٤٩] ، وأبدت

---

(٤٥) نفسه فى ١٩٢٤/١/٢٠ .

(٤٦) نفسه فى ١٩٢٤/١/١٦ .

(٤٧) نفسه فى ١٩٢٤/١/٢١ .

(٤٨) محافظ مجلس الوزراء : محفظة رقم (٦) نظارة الخارجية ، تركيا ، تحت عنوان : الحرب مع اليونان وايطاليا والبلقان .

(٤٩) الأخبار فى ١٩٢٤/١/١٧ .

الصحف المصرية تعاطفا مع هـذا الاحتجاج فى حين ظلت الحكومة المصرية صامته ولم تغير موقفها [٥٠] .

ومن الواضح أن الحزب الوطنى كان أكثر القوى السياسية تحمسا للاشتراك فى مؤتمر لوزان وهو أمر يؤكده اهتمام جريدة « الأخبار » القريبة من الحزب الوطنى فى مقابل اهمال الصحافة الحزبية لهـذه القضية ، لكن اشتراك حزب الوفد كان خطوة لتأكيد تمثيله للأمة أكثر من حرصه على الاشتراك فى المعاهدة ولم يكن يأمل فى معاهدة لوزان أن تحقق جانبا ايجابيا للقضية المصرية ولذلك انحصرت محاولته منذ بداية وجوده على المفاوضات الثنائية مع الانجليز . واذا كان الانجليز لم يعلنوا معارضتهم لاشتراك أى وفد مصرى فى المعاهدة الا أنهم قد أعاقوا مهمة اشتراك المصريين فى المعاهدة حتى يدركوا أنه لا سبيل أمامهم سوى المفاوضات الثنائية وبخاصة بعد أن أكدوا فى المعاهدة على تنازل الأتراك عن حقوقهم فى مصر والسودان اليهم واعترافهم بوجودهم فيها واعلانهم الحماية عليها .

واذا كان الحزب الوطنى قد عاب على حزب الوفد أسلوبه فان الحزب الوطنى هو الآخر فى استمرار تمسكه باطار الرابطة الدينيـة أو فكرة الجامعة الاسلامية لم يكن ينطق بلغة العصر ، كما أنه لم يدرك أن اليأس الذى أحاط بكثير من المثقفين المصريين نتيجة لهذه السياسة واتجاههم الى تنمية الشعور القومى كان وراء هجر أنصـاره له الى أحزاب وتجمعات أخرى ، وفى نفس الوقت لم تكن سياسة هذه تلقى استجابة من قبل الاتجاه القومى النامى فى تركيا .

---

(٥٠) نفسه فى ١٩٢٤/١/١٧ .

الفصل الثالث

ردود فعل الغــاء الخــلافة فى مصر

وأثــره على موقف مصر مــن تركيــا

لم يكن الغاء الخلافة هو بداية تحديد موقف حكومة مصطفى كمال فى أنقرة تجاه وقفهم من الدين فى اتجاههم نحو تحديث دولتهم بل سبقته العديد من الخطوات التى أتخذتها هذه الحكومة كان من أهمها فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وتضمن هذا القرار تولى المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة اختيار الخليفة وتعيينه من بين أمراء أسرة آل عثمان ولا يكون سلطانا بل خليفة فقط ، وتلا ذلك أول اجراء تطبيقى لهذا القرار حيث عزل السلطان محمد السادس « وحيد الدين » ونفى الى مالطة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، واختار المجلس الوطنى الكبير عبد المجيد بن عبد العزيز خليفة بدلا منه (١) .

ومع أن ذلك الاتجاه من قبل الأتراك كان كفيلا باثارة حفيظة أصحاب الاتجاه الدينى فى مصر ضدحكومة أنقرة الا أن ما حققته من انتصارات على اليونانيين المدعومين من الحلفاء الغربيين واستعادتهم لهيبة تركيا التى أهينت فى معاهدة سيفر كان كفيلا بأن يحجم مشاعر الغضب التى كان من الممكن مصاحبتها لهذا الاتجاه ، بل ان مشاعر التأييد لهم فاقت بكثير أى اتجاه للوم أو معارضة .

فعلى الرغم من الهجوم الشديد الذى شنته مجلة « المنار » ذات الاتجاه السلفى على حكومة أنقرة الا أنها عادت وساندت الأتراك فى موقفهم الحربى ضد اليونانيين فى موقفهم فى معاهدة لوزان ودعت الى التريث فى محاسبتهم على « ما اتخذوه من اجراءات فصل السلطتين الى ما بعد استقرار دولتهم » ، فقد كتبت تنتقد « ما ابتدعوه

---

(١) د. عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية ، ج ١ ص ٨٥ ، ٨٦ . ، د. احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٣١٠ .

من ايجاد خلافة مجردة من السلطة ، لكن موقفهم فى كفاحهم ضد اليونانيين فى لوزان ، وما حققوه من انتصارات يستوجب تأجيل مناقشتهم فيما فعلوه الى أن يستقر الأمر حيث تناقش المسائل بهدوء » (٢) .

ولم يجد شيخ الاسلام التركى مصطفى صبرى ، الذى هرب الى مصر بعد اصدار مصطفى كمال لقرار بالغاء منصبه ، استجابة من أغلب المصريين فى محاولاته لاثارتهم ضد اجراءات الحكومة الكمالية وتشكيكهم فى نواياها تجاه الدين بشكل عام ، بل قوبل بهجوم شديد من قبل العديد من الكتاب حين حاول أن يهاجم هذه الحكومة . فكتب العديد من المقالات أوضح فيها ما يضمره الكماليون للأسلام وشريعته وأهله وما ينطوون عليه من خبث النية وفساد الدين ، وأكد « أن الخلافة التى ابتدعوها مجردة من السلطة ليست من الاسلام فى شىء ، وأن فصل الدين عن الدولة ليس الا وسيلة للتخلص من سلطانه وشريعته وقيوده وتجاوز حدوده » (٣) .

وحين ووجه بموجة شديدة من الهجوم على ما كتبه فى حق الحكومة الكمالية كتب مقالا فى الأهرام يعبر فيه عن مدى ضيقه لعدم تأييده أو الاستجابة له فقال :

اذا قلت المحال رفعت صوتى وان قلت اليقين أطلت همسى

وبعد أن استطرد فى توضيح مكان الخلافة من الحكم الاسلامى الصحيح وأن ذلك يستوجب عدم الفصل بين السلطتين الزمنية

---

(٢) المنار : ج ٩ م ٢٣ فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . ، وعن ردود فعل ذلك انظر :

Bernard Lewis : The Emergence of madern Turkey, London 1961, p. 257.

(٣) د. محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ج ٢ ص ٣٣ .

والدينية » ، وبعد أن دعا كل شعوب العالم الاسلامى للتمسك بالخلافة الصحيحة وضرورة السعى لاقامتها وعدم الموافقة على ما فعلته الحكومة الكمالية تساءل : « لماذا اختارت أنقرة أن تختص نفسها بالسلطة المدنية وتركت الخلافة التى تجعلها نتصف بالصفة الدينية ؟ أليس هذا دليل رغبتهم فى السلطة المادية واعراضهم عن الخلافة الدينية ؟ وما هى الضرورة التى أوجبت على هذه الحكومة فصل بين السلطتين ، ألا يؤكد هذا أن الحكومة الكمالية حكومة غير اسلامية ؟ » (٤) .

ولم تحدث هذه المقالات أثرا بل ازدادت المقالات التى تمتدح الكماليين وتدعو الى مؤازرتهم ، واعتبر البعض أن ذلك يعد نصرا للاسلام . بل ان مقالات التأييد شملت الفصل بين السلطتين ، فكتب وكيل الجامع الأزهر الشيخ محمد شاكر يصف حكومة الكماليين « بحماة الاسلام » ، وهاجم السلطان المخلوع « وحيد الدين » الذى احتمى بالانجليز ، وأكد أن ذلك لابد أن يكون مدعاة لتغيير ذلك النظام العتيق انقاذا للاسلام والمسلمين من هذه الكوارث وحتى يضعوا حدا له ، واستعرض كيف أدى ذلك النظام الى هزائم الحرب فى حين أنقذ الكماليون الآستانة واستعادوا زعامتها ، وأكد أن العالم الاسلامى لا ينبغى أن يخضع لارادة فرد بل يكون هو رمزا لارادة العالم الاسلامى القوية التى سعى لها رجال أنقرة (٥) .

وحين أصدر السلطان « وحيد الدين » ، قبل خلعه ، فرمانا بعصيان مصطفى كمال ، وأصدر مفتيه فتوى باهدار دمه ، كتب

---

(٤) الأهرام فى ١٩٢٢/١٢/٢ . ، احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى سنة ١٩٢٤ ط ١ القاهرة سنة ١٩٢٨ ص ١١٥ .

(٥) د. محمد محمد حسين : المرجع السابق ص ٣٤ — ٣٦ .

أحمد شوقى قصيدة عبر فيها عن رفض ذلك ممتدحا مصطفى كمال [٦].

ونقلت بعض الصحف المصرية خطب وأحاديث مصطفى كمال وبخاصة التى تؤكد استمرار صلته بالدين الاسلامى فكتبت الأخبار تحت عنوان « مقام الخلافة » خطبة لمصطفى كمال أبرزت فيها تأكيده بأن حكومته مبنية على قواعد الشورى والعدل واطاعة أولياء الأمور وكلها أحكام شرعية ، وأن مسألة الخلافة ليست من اختصاص الدولة التركية وحدها بل من اختصاص العالم الاسلامى جمعية ، وأن حكومته ستحافظ على مقام الخلافة كنقطة أمل الى أن يصل العالم الاسلامى الى مستوى يؤهله لأن يحل مسألة الخلافة [٧].

وحينما أرسل رئيس جمعية تضامن العلماء فى مصر محمد فرج المنياوى برقية لتجديد البيعة للخليفة عبد المجيد واستقبل منه ردا على ذلك كان حريصا على أن يرسل برقية مماثلة لمصطفى كمال للتهنئة بالانتصارات فرد عليه بتمنياته الطيبة للشعب المصرى [٨].

وكتب محمود أبو الفتح صاحب ومدير جريدة الجمهور الى مدير الديوان الملكى فى مصر يوضح نية الحكومة التركية بعد فصل السلطة الزمنية عن السلطة الدينية فى ابعاد آل عثمان عن السلطتين واما تحمل

---

(٦) احمد شوقى : الشوقيات جـ ١ ص ١٦٧ حيث كتب قصيدة بعنوان « تكليل انقرة وعزل الآستانة » قال فيها :

خلعوك من سلطانهم فسليهم ... أمن القلوب وملكها خلعوك ؟
لا يحزننك من حماتك خطة ... كانت هى المثلى وان ساءوك
أيقال فتيان الحمى بك قصروا ... أم ضيعوا الحرمات أم خانوك
وهم الخفاف اليك كالأنصار ان ... قل النصير وعز من يفديك
والمشترون بمالهم ودمائهم ... حين الشيوخ بجبة باعوك
هدروا دماء الزائدين عن الحمى ... بلسان مفتى النار لا مفتيك

(٧) الأخبار فى ١٩٢٣/١/٢٩ .

(٨) نفسه فى ١/٣١ ، ١٩٢٣/٢/٤ .

أعباء الخلافة أو ابعادها ، وأن النية الى عقد مؤتمر إسلامى يؤيد الخليفة التركى تنحصر مهمته فى تحديد سلطات الخليفة لا لاختيار خليفة غيره (٩) .

وواصلت الأخبار تأييد حكومة أنقرة ومهاجمة الخليفة وحكومة الآستانة فنقلت على لسان « احسان بك » رئيس محكمة الاستقلال فى الأناضول أنه ليس بين حكومته وبين الآستانة سوء تفاهم وعاقت على ذلك بأن « الآستانة أكثر تفهما لالغاء السلطنة وأن ادارة البلاد أصبحت تسير نحو ادارة جمهورية اذ رضى الباب العالى والسلطان الساقط محمد وحيد الدين بمعاهدة سيفر القاتلة لمجد الدولة وشرفها وسار هذا السلطان جنبا الى جنب مع الأعداء فى سبيل تلك المعاهدة المشئومة » ، ورأت البلاد التركية جميعها لابد أن تستفيد من النظام الجمهورى ، وأيد الاتجاه الذى يرى اقامة وزارة فى أنقره تسمى وزارة الآستانة تسعى لتحرير تلك المدينة وافادتها بالنظام الجمهورى ، وأن واجب العقلاء فى تركيا وجميع المسلمين خارج تركيا هو العمل على تثبيت النظام الجديد (١٠) .

ونقلت على لسان الغازى مصطفى كمال قوله « ان سياستنا ليست مغايرة للدين أصلا بل نحن لا نشعر بنقص فيها من الناحية الدينية ، ينبغى على الحكومة التركية أن تكون أكثر تمسكا بدينها لأنه لا يعتقد أن دينه يمانع الرقى » (١١) .

---

(٩) محافظ عابدين : محفظة (٣٦١) الخلافة الاسلامية فى ١٩/١١/١٩٢٣ .

(١٠) الأخبار فى ١٩٢٤/١/٢٧ « موقف الجمهورية التركية فى الوقت الحاضر وحول الموقف من تكوين حزب الشعب أنظر : د. أحمد السعيد سليمان ، التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة ، دار المعرفة — القاهرة سنة ١٩٦١ ص ٥٧ . ، أمير الخربوطلى : المرجع السابق ص ٧٤ .

(١١) الأخبار فى ١٨ ، ١٩٢٤/٢/١٩ .

وحين أعلن اثنان من الهنود المسلمين هما أغاخان وأمير على بيانا يدين الحكومة الكمالية ويعتبر ابعاد الخليفة عن السلطة السياسية تشتيت للاسلام وضياع لقوته ، اتهمتهم الصحف المصرية بأنهما موالين للانجليز وأنهما غير ثابتين على مبدأ وأن لحكومة أنقرة الحق فى الاشتباه فى موقفهما [١٢] •

أثر الغاء الخلافة على وقف المصريين من تركيا :

على الرغم من أن اجراءات مصطفى كمال تجاه الدين قبل الغاء الخلافة كانت تشير الى سيرهم فى طريق الغائها الا أن موجة مؤازرتهم فى كل الاجراءات جعلت قطاعا من المصريين يستبعدون اقدامهم على ذلك ، ولهذا فان قرار هذه حكومة بالغاء الخلافة الذى صدر فى ٣ مارس سنة ١٩٢٤ كان مفاجأة محزنة وصدمة عنيفة لكثير من المصريين •

فكتب أمين الرافعى ، وكان من أكثر الكتاب تأييدا لهم ، مقالا ذكر فيه « أن قرار حكومة أنقرة لم يصادف فى نفس كل مسلم الا كل حزن واستياء فقد بالغ رجال الحكومة فى أنقرة فى الاستهتار بالدين ، كما بالغوا فى الاستهتار بحقوق الأسرة المالكة العثمانية » ، « واذا كان رجال حكومة أنقرة يجلسون الآن مجلس الحكام القاصرين فليس هذا الذى يتحكمون فيه الا ميراثا لمجهود مشترك من أسرة آل عثمان ومن الشعب العثمانى » ، ووصف طردهم للأسرة العثمانية وحرمانهما من الرعوية العثمانية بأنه ظلم جائر ونكران للجميل ، ورحب بقدوم الخليفة الى مصر واستعداد المصريين للقيام بواجبهم المقدس تجاه الخليفة

---

(12) Beraard Lewis op. cit., p. 258 .

وانظر ايضا : الأخبار فى ١٤ ، ١٥/١/١٩٢٤ .

وأسرته (١٣) • وطالب فى مقال آخر علماء الدين فى مصر أن يعلنوا استمرارهم بيعتهم للخليفة « بالرغم من قرار أولئك الملحدين الخارجين على الاسلام » (١٤) •

أما الشيخ عبد العزيز جاويش الذى كان قد تعاون مع الكماليين وترأس مؤسسة اسلامية معهم لمدة سنة تقريبا عاد بعدها هاربا الى مصر بعد أن اكتشف أبعاد نواياهم تجاه الدين ، فلم يكن الغاء الخلافة بالنسبة له مفاجأة بل كان أمرا متوقعا ولكن « ليس بهذه السرعة » ، وذكر أن هذا الاجراء يعد انقلابا خطيرا وأن العنصر الدينى فى تركيا قبل غيرها لن يترك هذا الأمر يمر ، وطالب العالم الاسلامى بسرعة اتخاذ قرار فى هـذا الموضوع حتى لا ينفرط عقد الاسـلام ، وألا « يتركوا الخليفة المخلوع يتنقل بين دول أوربا فان ذلك سيؤدى بهذه الدول الى النيل من الاسلام » ، ورأى ضرورة جمع المال لهم لشراء أرض أو عقار يكون وقفا لهم فى مصر (١٥) •

وحمل الشيخ جاويش على الكماليين حملة شديدة فقال : « ان الذين يزينون لمصطفى كمال ما فعله انما هم فئة من التتار التى دسها الروس بين الترك • لا لغرض سوى القضاء عليهم وقطع ما يصلهم

---

(١٣) الأخبار فى ١٩٢٤/٣/٤ « حول قرار الغاء الخلافة » بقلم أمين الرافعى •

(١٤) الأخبار فى ١٩٢٤/٣/٥ « واجب العلماء نحو قرار الغاء الخلافة » بقلم أمين الرافعى •

(١٥) الأخبار فى ١٩٢٤/٣/٤ « حديث فى مسـألة الخلافة » للشيخ عبد العزيز جاويش ، ونشر مقال بنفس المعنى فى المقطم فى ١٩٢٤/٤/٢٠ ، وقد أسند رءوف باشا رئاسة لجنة الشئون الثقافة الاسلامية فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، والتقى الشيخ بمصطفى كمال فى نوفمبر من نفس السـنة واستشف ابعاد موقفه من الخلافة فعاد بعدها الى مصر ، انظر : أنور الجندى : عبد العزيز جاويش ص ١٣٨ •

بالمسلمين ، وقال ان تركيا فقدت عطف العالم الاسلامى الذى ساندها فى مقاومة أعدائها وأنها بعد فقده لن تستطيع التصدى للطامعين فيها [16] .

على أن ما يثير الدهشة هو تأييد أحد من مشايخ الأزهر لما فعله الكماليون مما أدى الى مقاطعة النـــاس له واسكاته بالقوة ، فأسرعت مجموعة أخرى من مشايخ الأزهر الى استرضاء الناس واعلان استمرار بيعة الخليفة ووصف قرار الغاء الخـــلافة بالطيش ، وطالبوا بضرورة الاحتجاج حتى يرجع المجلس الوطنى الكبير فى أنقره عن قراره [17] ، وأعلن شيخ الأزهر استنكاره لما فعله الكماليون[18] .كما أعلنت مجموعة من علماء الأزهر بيانا قـــرروا بطلان ما فعله الكماليون ، وأن بيعـــة الخليفة مازالت مستمرة برغم حكومة مصطفى كمال [19] ، ونشر وكيل الأزهر السابق الشيخ محمد حسنين مقالا هاجم فيه الكماليين واعتذر عن مديحه السابق لهم ورأى أنه لا يحل بيعة الخليفة الا اذا تنازل هو عن الخلافة وساعتها يحق للمسلمين اختيار من يخلفه وذكر أن الأولى بها مصر مشيرا بذلك الى الملك فؤاد ، ولما فيها من علماء بالأزهر [20] .

---

(١٦) الأخبار فى ١٩٢٤/٣/٦ « القنبلة الكمالية تصيب كبير الاسلام وتركيا » بقلم الشيخ جاويش .

(١٧) الأخبار فى ١٩٢٤/٣/٦ « مسألة الخلافة والأزهر » .

(١٨) نفسه فى ١٩٢٤/٣/١٥ « رأى فضيلة شيخ الجامع الأزهر » وقد نشرت العديد من المقالات لمشايخ من الأزهر يحملون فيها على الحكومة الكمالية ويؤكدون رفضهم لعزل الخليفة ، الأخبار فى ١٩٢٤/٣/١٩ ، وحول الدعوة لمؤتمر اسلامى انظر :

F. O. 407 / 199, Report on the General situation in Egypt for the period from march 19 to 31, 1924, the Khalifate. p. 175 , 176 .

(١٩) الأهرام فى ١٩٢٤/٣/٦ « خلع الخليفة غير شرعى »

(٢٠) الأهرام فى ١٩٢٤/٣/٧ « الخلافة الاسلامية » بقلم الشيخ محمد حسنين .

وحرصت الصحف على نشر العديد من برقيات الاحتجاج التى كانت ترد اليها من الريف والمدن والتى تعرب عن ضـيقها من حكومة الجمهورية التركية [٢١] ، وكذلك المنشور الذى أعدته « جماعة تضامن العلماء » والذى رأت فيه أن قرار المجلس الوطنى الكبير فى أنقـرة بالغاء الخلافة لا يعبر الا عن أعضائه المعدودين ولا يمثل رأى الشعوب الاسلامية ولا رأى الشعب التركى نفسه مادام لم يستند الى فتـوى شرعية [٢٢] ، كما طالبت الجمعية فى بيان لها وجهته الى الأمير عمر طوسون مخاطبة أمراء العالم الاسلامى لارسال وفد منهم الى الغازى مصطفى كمال لعودته عن قراره وتأييد بيعة الخليفة [٢٣] ، وقد نشر الأمير عمر طوسون بيانا أعلن فيه أن قرارات الأزهر بشـأن الخلافة سابقة لأوانها ، كما أصدر بيانا بشأن الدعم المالى للخليفة والذى بدأه سموه بدفع ألف جنيه ، وهذه أمور أثارت الحكومة التركية [٢٤] .

وحينما قامت وزارة الاوقاف بتوزيع منشور على مساجدها لوقف الدعاء لأمير المؤمنين الخليفة المخلوع احتج الشيخ على أحمد الجرجاوى رئيس جمعية الأزهر العلمية وطالب الوزارة بارسال منشور آخر ضد هذا المنشور ، وتبع ذلك احتجاجات عديدة من بعض الطلاب لا مـن الأزهر فقط حيث أعلن طلبة الحقوق احتجاجهم وشكلوا لجنة أسموها « لجنة الخلافة بالحقوق » [٢٥] .

---

(٢١) الأخبار فى ٨ ، ١٢ ، ١٩٢٤/٣/١٣ . وكان آخرها احتجاج مشايخ معهد طنطا الذى اتهم الكماليين بأنهم فئة ظالمة غاشمة .

(٢٢) الأخبار فى ١٩٢٤/٣/١٢ « منشور جماعة تضامن العلماء » .

(٢٣) نفسه فى ١٩٢٤/٣/١٦ :

(24) F. O. 407 / 199, Notes Political and industrial on Situation in Egypt for the Fortnight, May 14 to 27, 1924, p. 286.

وعن اثر ذلك على الحكومة التركية انظر تقرير الوكالة المصرية فى باريس ، محافظ عابدين : محفظة رقم (٣٦١) الخلافة فى ١٩٢٤/٥/٥ .

(٢٥) الأخبار فى ٢٣ ، ١٩٢٤/٣/٢٩ . ، المقطـم فى ١٩٢٤/٤/٢٠ « عن لجنة الخلافة بالحقوق » بقلم : محمود محمد صادق .

كما كتب الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر السابق مقالا هاجم فيه الكماليين قال فيه : « رحم الله زمانا كنا فيه نعطف على هذه الفئة ابان تمردها على السلطنة العثمانية وهى تجالد مجالدة الأبطال لطرد الأعداء من الأناضول ، وزحزحة الحلفاء عن دار الخلافة والله يشهد أن الذى حدا بنا الى العطف على هؤلاء المتمردين انما هو الاشفاق على الخلافة العظمى أن تمتد اليها يد المهانة والاستذلال ، وهى البقيـــة الباقية من مجد الاسلام وعهد النبوة الأول ••• عجيب أمر هؤلاء الذين تسللوا فى جنح الظـــلام الى كهوف الأناضـــول وظلوا يهتفون باسم الاسلام حتى حازوا فخار النصر كيف ارتدوا الى أدبارهم يحاربون الاسلام بأسوأ أداة ملكتها أيديهم فى أعز عزيز على العالم الاسلامى وهو نظام الخلافة » (٢٦) •

ونشرت الأهرام مقالا بعنوان « ياغربة الاســـلام فى موطنه » اتهمت فيه قادة تركيا بأنهم ساروا فى طريق تقليد الثورة الفرنسية تقليدا أعمى ، واعتبر ما فعلوه حـــول الخلافة جريمـــة كبرى (٢٧) • وصورت بعض المقالات قرار الحكومة التركية بأنه مفروض على الشعب التركى بالقوة وأنها لابد أن تواصل حمايته بالقوة أو أن تخضع لرغبة

---

(٢٦) د. محمد محمد حسين : المرجع السابق ص ٤٢ • ، وفى مقال لنفس الكاتب فى المقطم فى ١٩٢٤/٤/٣ تعليقا على حديث للمستر لويد جورج حول الخلافة انهم فيها الكاتب الكماليين بأنهم صنائع الانجليز ، الأخبار فى ١٩٢٤/٤/١ حيث اتهمهم أمين الرافعى بالجهل والغـــرور والالحـــاد والفظاظة التى تتعارض مع مبادىء الأخلاق والانسانية •

(٢٧) الأهرام فى ١٩٢٤/٣/١٤ • ، وحول هذا المعنى انظر : المقطم فى ١٩٢٤/٤/٢،١ فى مقالين للكاتبة « بهية فتحى حرم عبد الحميد بك ثابت » بعنوان « الخلافة والاسلام » • وعن تأثير الغرب فى شخصية أتاتورك :
Fisher Sydney Nettleton : Social forces in the middla East, New York 1968, p. 15 .

الأمة الاسلامية والتركية وتعود عن قرارها [٢٨] .

وبعكس هذا الاتجاه العام نشرت المقطم مقالا رفضت فيه اتجاه الذين يتباكون على ترك الترك للخلافة ورأت أن ذلك يعتبر فرصة للعالم الاسلامى كى يعتمد على نفسه بعيدا عن تركيا وذلك لأن تركيا الضعيفة لم تجعل الخلافة مهيبة كما كانت فى البداية [٢٩] .

أما عن انعكاس هذه الحادثة على الحركة الأدبية فقد نظمت العديد من قصائد الشعر التى تبكى الخلافة الضائعة وتعود باللائمة على مصطفى كمال وتتهمه بالضلال ، ولام شوقى نفسه على سابق مديحه للكماليين [٣٠] .

---

(٢٨) الأخبار ٥ ، ١٩٢٤/٤/٧ . ، وكانت لجنة الخلافة فى بمباى بالهند قد أرسلت لسعد باشا زغلول حول عقد المؤتمر الاسلامى والسعى لتأسيس الخلافة على أسس ديمقراطية بدلا من الغائها وان الجمعية أرسلت بهذا الشأن الى تركيا وتطلب من مصر تعضيدها فى ذلك . انظر : محافظ عابدين : محفظة رقم (٣٦١) الخلافة الاسلامية ، رسالة من عليكره فى ١٩٢٤/٣/١٤ .

(٢٩) المقطم فى ١٩٢٤/٤/٥ . وفى نفس العدد نشرت ما يشير الى احتجاج جماعات تركية على حكومتها بسبب الغاء الخلافة .

(٣٠) أحمد شوقى : الشوقيات جـ ١ ص ١٠٥ — ١٠٧ . ومن بين ما قاله :

عادت اغانى العرس رجع نواح ... وتعيت بين معالم الأخراج
كفنت فى ليل الزفاف بثوبه ... ودفنت عند تبلج الاصباح
شيعت فى هلع بعبرة ضاحك ... فى كل ناحية وسكرة صاح

وقال فى الكماليين :

أن الذين است جراحك حربهم ... قتلتك سلمهموا بغير جراح
هتكوا بأيديهم ملاءة فخرهم ... موشية بمواهب الفتاح
نزعوا من الأعناق خير قلادة ... ونضوا عن الأعطاف خير وشاح

وقال فى مصطفى كمال :

بكت الصلاة وتلك فتنة عابث ... بالشرع عربيد القضاء وقاح

=

ومن ناحية أخرى فقد أثارت مواقف الحكومة الكمالية تجاه الدين والتى انتهت بالغاء الخلافة معــركة فكرية بين أتباع التيـار الدينى والمجددين من أتباع التيار العلمانى ، فبدأت هذه المعركة بكتاب لرشيد رضا صاحب مجلة « المنار » بعنوان « الخلافة والامامة العظمى » بدأته أولى حلقاته الست التى نشرت فى المنـار فى أعقاب فصل الكماليين السلطة الزمنية عن السلطة الدينية فهاجم ذلك الفصل وأكد أن الكماليين فى هذا يتبعون أسلوب الغرب وهو أمر يوجب على الشعب التركى مقاومته وأن يعيدوا بناء حضـارتهم على الاسلام وفى ظـل حكومة اسلامية . ثم عاد فى الحلقات الأخيرة من الكتاب ليثبت بطلان خلافة آل عثمان معللا ذلك بأن السـلطان سـليم الأول العثمانى قد أجبر آخر خليفة عباسى على التنازل بعد أن أسره وحمله معه الى الآستانة وبالتالى كان فاقدا لحريته ويعد تنازله عن الخلافة باطلا ، ودعا الشعوب الاسلامية والشعب التركى للتعاون لى اقامة خلافة شرعية صحيحة وأن ذلك بالضرورة يدعـو الى اعادة فتح باب الاجتهـاد لتصـحيح كافة السوءات [٣١] . ومن الواضح أن رشيد رضا كان فى ذلك متأثرا بآرائه القومية ، كما أنه فى هذه الفترة كان قد اشترك فى تكوين جمعيـة

=

أفتى غز عيـلة وقـال ضـلالة ... واتـى بـكفر فى البـلاد بواح
ان الذين جـرى عليهم فقهـه ... خلقـوا لفقـه كتيبـة وسـلاح
ان حدثوا نطقوا نجـرس كتائب ... أو خوطبـوا سـمعوا بصم رماح
استغفر الأخـلاق لست بجاحـد ... مـن كنت أدفـع دونه والا حى
مالـى قطـوقه الملام وطالما ... قلـدته المأثور مـن امداحـى ؟
هو ركـن مملكـة وحـائط دولة ... رقريـع شـهباء وكبش نطـاح
أأقول من احيـا الجماعة ملحـد ... وأقول مـن رد الحقـوق اباحى ؟

(٣١) د. محمد محمد حسا : المرجع السابق ص ٥٥ — ٥٨ .

الرابطة الشرقية التى كان يراهابديلة للجامعة الاسلامية برغم تصديه للدفاع عن هذه الجامعة [٣٢] •

ولم يقف أنصار مصطفى كمال ودعاة العلمانية مكتوفى الأيدى أمام اتهام رشيد رضا لهم بالالحاد والفساد فصدر كتاب لمجموعة منهم باللغة التركية بعنوان : « الخلافة وسلطة الأمة » ، ونقله الى العربية أحد الأتراك المقيمين فى القاهرة • وأكد المؤلفون على أن مسألة الخلافة مسألة دنيوية سياسية لا صلة لها بالدين ، ودللوا على ذلك بأن القرآن والحديث خلوا من أى من التشريعات الخاصة بمسائل الحكم ، وبرروا اتجاه أهل السنة لتأصيلها بأنه سعى للحد من غلو الخوارج والشيعة فى شأنها ، وأشاروا الى أن استحقاق النبى صلى الله عليه وسلم للحكومة يرجع الى النبوة وأن من تلاه تنحصر مهمته فى تنفيذ أحكام الشريعة لا وضع تشريعات جديدة وهو أمر يؤكد شرعية أحكام الاجتهاد وبخاصة التى تنظم القوانين وتختار الأصلح منها لأمور كل عصر سواء أكان الحكم ملكيا أم جمهوريا • وأكد الكتاب على أن الخلافة التى تقوم على اختيار الأمة هى خلافة حقيقية أما التى تقوم على التسلط فليست صحيحة ما هى عند الأمويين والعباسين • وسار الكتاب فى طريق الدفاع عن الكماليين ونفى التهم الموجهة اليهم وقال أن استنادهم الى الشورى يؤكد مسيرتهم الصحيحة ذلك لأن الشورى اذا كانت فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم غير ملزمة فهى ملزمة لمن بعده [٣٣] •

وصدر كتاب ثالث لشيخ الاسلام المخلوع مصطفى صبرى والذى هرب الى مصر بعنوان : « النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة

---

(٣٢) تألفت جمعية الرابطة الشرقية سنة ١٩٢٢ بهدف توثيق الروابط بين الأمم الشرقية ، وذكرت أن هدفها سياسى لادينى ، وقد أرسلت مندوبا التقى بالخليفة بعد الفصل بين السلطتين كما سعى للقاء مصطفى كمال لكنه لم يقابله •

(٣٣) د• محمد محمد حسين : المرجع السابق ص ٦٨ — ٧٣ •

والأمة » ، ومن الطبيعى أن يتجه الكاتب اتجاها شخصيا حيث تأثر بعزل الكماليين له من وظيفته ، ولهذا حمل عليهم — باسم الدين — حملة شديدة واتهمهم بسوء النية والفساد ، ودعا الى نصرة المصريين له ضد الكماليين فلا يظنون بهم خيرا أو يقتدوا بهم أو يتورطوا فى اعانتهم وتشجيعهم على مبدئهم اللاديني من حيث لا يشعرون ، وأكد تبعيتهم لأوروبا وبالثورة الفرنسية خاصة ، بل وحاول أن يؤكد صلتهم باليهود وانتماء أغلبهم للمحافل الماسونية (٣٤) .

واشترك دعاة التحديث فى مصر فى هذه المعركة بكتاب « الاسلام وأصول الحكم » للشيخ على عبد الرازق الذى صدر فى أعقاب الغاء الخلافة ، وأكد نفس الأفكار التى وردت فى كتاب « الخلافة وسلطة الأمة » وأبدى اعجابه به (٣٥) . وقد أثار ذلك الكتاب ضجة كبيرة لدى بعض التقليديين من اتساع التيار الدينى حيث كان مؤلفه من بين مشايخ الأزهر ، كما كان صدوره وسط دعوة شاملة لعقد مؤتمر اسلامى لبحث قضية الخلافة ، ورأى فيه البعض تعضيدا للأتراك فشملهما هجوم المعارضين .

أما فى الصحف فقد حاول كثير من الكتاب الربط بين اقدام الكماليين على الغاء الخلافة وبين صلتهم بدول الغرب الراغبة فى ذلك وعلى رأسها انجلترا ، وحاولوا أن يؤكدوا ذلم حينما نجحت الحكومة التركية فى مسعاها تطرد الخليفة من سويسرا التى أراد أن يستقر فيها بعد طرده من تركيا ، وفسروا سفر صهر مصطفى كمال الى انجلترا بأن لانجلترا دور فى الغاء الخلافة والتقليل من شأنها (٣٦) .

---

(٣٤) المرجع السابق ص ٧٤ — ٧٦ .
(٣٥) المرجع السابق ص ٨٥ .
(٣٦) الأخبار فى ١٩٢٤/٤/٢ « جلالة خليفة المسلمين فى سويسرا » .

وعادت الأقلام التى كانت تتابع حركة التحديث فى تركيا بالتأييد والاعجاب الى التهوين من شأن هذه الحركة ومن شأن قائدها ، فنشرت الأخبار مقالا بعنوان : « انحطاط السلطة الكمالية » ذكر فيه أن « السلطة الكمالية فى أنقرة تسير فى طريق الانحطاط بأسرع الخطى حيث ظهر ذلك جليا خلال المناقشات الأخيرة التى وقعت فى الجمعية الوطنية ، فقد كان لمصطفى كمال باشا هيبة فى النفوس وقوة معنوية مسيطرة على الألباب تحيطه بوقار وجلال عظيم وتمنع الألسنة من أن تتطاول اليه كما تمنع الانتقادات والمؤاخذات من أن تتوجه نحوه وقد كان صاحب القول الفصل فى حل المشكلات ... انما قد دلت الحوادث الأخيرة على أنه قد انهار هذا النفوذ العظيم والجاه العريض دفعة واحدة وأنه قد انحط موقف الغازى وتدهور مقامة فى آن واحد .. وكان أول دليل على ذلك هو أنه أراد أن يفض له حق حل الجمعية الوطنية الكبرى لكن أعضاء حزب الشعب عارضوا فى ذلك » ، وربط المقال بين ذلك وبين موقفه من الخلافة وأن أثر هذا الموقف سيسير بالسلطة الكمالية فى طريق الانحطاط بعد أن وصلت الى أعلى شواهق الاعتلاء (٣٧) . بل والأكثر من ذلك أن خبر مرضه قد أوردته الصحف بشكل يشير الى أن ذلك من باب الانتقام الالهى (٣٨) .

وحينما خالف أحد الكتاب سلسلة الهجوم على الحكومة التركية وراح يمتدح خطتها فى الغاء الرشوة ومدى النجاح الذى أصابته فى ذلك (٣٩) ، ردا على كاتب آخر حاول أن يؤكد فشل هذه الحكومة فى القضاء على هذه الظاهرة (٤٠) ، عاجلة الكاتب بالرد بأن خطط هذه

---

(٣٧) الأخبار فى ١٩٢٤/٤/٣ « انحطاط السلطة الكمالية » .

(٣٨) الأخبار فى ١٩٢٤/٤/٣ .

(٣٩) الأخبار فى ١٩٢٤/٤/٣٠ .

(٤٠) المقطم فى ١٩٢٤/٤/٢٦ .

الحكومة فاشلة أمام هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر التى تقلل من حجم اتجاهها للتطور (٤١) • وتطرق الهجوم الى ظاهرة أخرى تتعلق بموجب الحكومة التركية من الأقليات المسيحية فقد ذكر أحد الكتاب ، بعد سرده لتطور العلاقة بين الدولة التركية والأقليات ، مدى التخوف من اقدام العسكريين الأتراك على طرد الأقليات المسيحية ، وأنهم لو فعلوا ذلك فسيحطمون جانبا هاما من الاقتصاد التركى لما لهذه الأقلية من دور فى هذا الجانب (٤٢) • وفى محاولة لاثارة الرأى العام كتبت جريدة المقطم عن قيام الحكومة التركية بطرد الجنس العربى من تركيا سواء العرب المسيحيين أم المسلمين واتهمتها بانتهاج سياسة عنصرية ، ونشر عدة بيانات عن استنكار العرب فى سوريا والعراق لهذه السياسة (٤٣) •

وسيرا فى هذا الاتجاه اتجهت الصحف المصرية الى ذكر أخبار المعارضة فى تركيا ، واستكتاب الأتراك المعارضين ، واستغلال بعض الجوانب الاجتماعية التى شملها التغيير لتشويهها والتدليل على عدائهم للدين • فعن المعارضة ذكر كيف أدت الدعوة الى تغيير الحروف من العربية الى اللاتينية الى تجمع المشتغلين بالخط والاملاء من الأتراك واعلان معارضتهم وأنه ربما يكون لهذه المعارضة أثر كبير ، فضلا عن التنويه عن المعارضة السياسية وازدياد شعبيتها بعد الغاء الخلافة (٤٤)•

أما عن الاهتمام بمقالات المعارضين فتبدأ ببيان نشرته الأهرام للسلطان وحيد الدين ذكر فيه أنه لم يهرب وانما هاجر الى حيث يستطيع

---

(٤١) المقطم فى ١٩٢٤/٥/٢ •

(٤٢) المقطم فى ١٩٢٤/٤/٢ •

(٤٣) المقطم فى ١٩٢٤/٤/٢٢ •

(٤٤) المقطم فى ١٩٢٤/٤/٤ ، وعن اثر ذلك على الثقافة والأدب انظر مقال بقلم « حبيب غزالة » فى المقطم ١٩٢٤/٤/١٩ •

الدفاع عن مقدسات الاسلام أمام سوء مقاصد حكومة مصطفى كمال والحادهم الذى يدل عليه سماحهم بسفور المرأة وتبرجها وزيادة عدد البارات ودور اللهو والاختلاط فيها ومنـــع الأتراك من حج بيت الله الحرام الى أن قال : « فقسما بعظمة الله وعلو عزته تعالى ياورثة سيد الأنبياء لقد دقت ساعة الوعظ والايقاظ على حركة الكماليين والا فان دين الاسلام وشمس الشريعة والتوحيد لفى غروب قريب من ســماء الأناضول » (٤٥) .

ونشرت المقطم مقالا لسليمان البارونى رد فيه على اتجاه بعض الكتاب الذين يلتمسون العذر للكماليين ورفض أن يحسن أحد الظن بهم ، وعدد ما ارتكبوه من الغاء المحـــاكم الشرعية والمدارس الدينية واغتصاب الأوقاف وتجريد الحكم من الدين واعتباره مـــن خرافات العرب واطلاق العنان للنساء فى مخالطة الأجانب والرقص عاريات الصدور وغير ذلك (٤٦) ، كما ذكر فى مقال آخر كيف عادت الحكومة التركية عن قرارها السابق بالغاء المشروبات الروحية والتوســع فى استعمالها وبشكل علنى (٤٧) .

ويبدو من كل ذلك كيف أن الرأى العام الاسلامى فى مصر فى أغلبه قد أثاره الغاء الحكومة التركية للخلافة التى كانت تعتبر فى نظر أتباع الاتجاه الدينى رمزا من رموز مقاومتهم للاستعمار الغربى وبرغم ادراك الجميع لمساوئها . كما أن تغير موقفهم تجاه حـــركة التحديث التركية كأثر من آثار الغاء الخلافة بعد أن ساندوا هذه الحركة برغم استئثارها بالسلطة الزمنية وترك الخلافة للسلطة الدينية ، يؤكد امكانية

---

(٤٥) الأهرام فى ١٩٢٤/٣/٢٥ .

(٤٦) المقطـــم فى ١٩٢٤/٤/١٧ . « لا يعـــذر الكماليون » بقـــلم « سليمان البارونى » .

(٤٧) الأخبار فى ١٩٢٤/٤/١٠ .

قبول الرأى العام الاسلامى التقليدى فى مصر أى من حركات التحرر وتجاربه مع التغير الاجتماعى والاقتصادى شريطة أن يكون تحت مسمى دينى اسمى ، ومهاجمتهلكل هذا اذا لم يكن يحتمى بذلك الاسم مهما كانت نتائجه الايجابية •

كما يبدو موقف الأزهر من هذه القضية حيث كان موقفا متباينا متأرجحا فمنهم من اتفق مع اجراء الغاء الخلافة وان كان هذا قد انحصر فى آراء فردية محدودة لكن جناحا من مشايخ الأزهر قد اتجه الى مبايعة الخليفة التركى المخلوع رغم أنه قبل الغاء الخلافة كان قد جرد من سلطته الفعلية ، ووجد جناح آخر يلوح بالخلافة الى الملك فؤاد وبخاصة بعد أن خوله دستور سنة ١٩٢٣ سلطات واسعة فى الأزهر ، ووجد جناح ثالث يؤيد اعلان الشريف حسين شريف مكه لنفسه خليفة للمسلمين فى أعقاب الغائها ، وجناح رابع توافق اتجاهه مع السياسة الرامية الى عقد مؤتمر اسلامى بشأن الخلافة متفقا فى ذلك مع أمير نجد عبد العزيز بن سعود • وفوق كل هذا لم يتجه أى من مشايخ الأزهر لمحاولة تأصيل نظام الحكم الاسلامى والرد على القضايا التى أثارها أتباع الاتجاه العلمانى وبشكل يوضح أو يؤكد هذا الجانب، فأكدوا بذلك امتثالهم تاريخيا للأمر الواقع سواء أكان الحكم دينيا أم مدنيا •

ويلاحظ أيضا عدم اهتمام الصحف الحزبية بقضية الغاء الخلافة برغم أهميتها ، ويرجع ذلك فى الغالب الى انشغال هذه الأحزاب وفى مقدمتها حزب الوفد بالقضية فى اطار علمانى فرضته ظروف التجربة السياسية وثقافة السياسيين القائمين على هذه الأحزاب والذين غلبت عليهم الثقافة الغربية •

أما الحزب الوطنى فقد تضاءلت شعبيته بعد الحرب العـالمية الأولى لوجود زعامته فى الخارج وانقسام قياداته ، وهزيمة الأتراك واتجاههم الى قضيتهم القومية ، ولم يكن فى حالة من الترابط بحيث يمكن القول بوجوده بشكل واضح على الساحة السياسية وبالتالى أن رأى أمين الرافعى والشيخ جاويش يمثل اتجاهه ، بل ان سياسـة التعلق بأهداب الخلافة والارتباط بالأتراك قد جعل الغاء الخلافة يبدو البقية الباقية من أتباع ذلك الحزب ، وأن وجود القلة التى كانت تنتسب اليه فى المجالس النيابية يرجع الى مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية أكثر من كونهم من أتباع ذلك الحزب .

الفصل الرابع

موقف مصر من التغيرات فى تركيـــا
منذ الغاء الخلافة حتى وفاة أتاتورك
١٩٢٤ ـــ ١٩٣٨

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بعد أن منيت جهود اعادة الخلافة بالفشل وذلك باخفاق مؤتمرى القاهرة ومكة اللذان عقدا لهذا السبب ، هدأت عاصفة القاء التبعة على الأتراك وخفت موجة الهجوم على حكومة مصطفى كمال [1] .

وكان من أهم الأمور التى ساعدت على ذلك انشـــغال الأحزاب السياسية بالقضية القومية الذى صـــحبه نمو فى المد القـــومى بين المثقفين المصريين حيث انحصرت أغلب جهودهم السياسية فى الاطار القومى المحدود ، وانقسموا تجاه الأسلوب السياسى الذى اتخذ من المفاوضات سبيلا الى مؤيد ومعارض . أما فى الميــدان الاجتماعى والاقتصادى فووجهت جهود أغلبهم الرامية الى الارتباط بالحضارة الأوربية لتحديث بلادهم بالمعارضة ، وفى هــذا الميدان كان النموذج التركى يعد محورا بين دعاة التغيير الذين كانوا يتخذونه مثــلا وبين المعارضين الذين كانوا يرفضون هــذا النموذج ويهاجمونه ويتابعون العقبات التى تصادفه ليستخدمونها كوسيلة للتشهير وحجة للرفض .

لذلك فان معالجتنا لموقف مصر من تطور التجربة التركية ستنقسم الى ثلاث جوانب ، سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية .

أولا : الجانب السياسى :

وسنعالج فيه الصلات بين مصر وتركيا ثم موقف مصر من القضايا السياسية داخل تركيا ذاتها ، وكذلك موقف مصر من علاقات تركيـــا السياسية .

ونبدأ بتوضيح علاقة مصر وتركيا من خلال تقرير مرسل لوزارة

---

(١) المقطم : من ١ الى ١٩٢٦/٢/١٧ « حول مؤتمر الخلافة » .

الخارجية المصرية من أنقرة والذى بدأ بتفسير أسباب النفور الذى كان الأتراك يبدونه نحو المصريين لأن مصر — رسميا — حاربت ضدهم أثناء الحرب الأولى ، وأنها خرجت من تحت يدهم وكانت بلادهم فى أشد الحاجة الى ما بمصر من ثروات لمعالجة الفقر الذى يعانون منه ، كما أن أحسن قصور الآستانة فى أيدى المصريين • وأضاف التقرير أن الأتراك كانوا يسيئون الظن بكل ما تعمله مصر حيث فسروا كل عمل بأنه موجه ضدهم كانعقاد مؤتمر الخلافة ومسألة قانون الجنسية والموقف من المخدرات وحروف التاج الملكى وغير ذلك ، وأسهمت تقارير الأتراك الموجودين فى مصر فى هذا الأمر حيث كانوا يصورون شعور المصريين وحكومتهم بأنه كان موجها ضد تركيا والأتراك (٢) • ويشير التقرير الى أن هناك عدم اكتراث برئيس الجمهورية التركية من قبل الحكومة المصرية مثل عدم الرد على كل تلغرافاته وأن الردود التى كانت ترد تصاغ بلهجة لا تخلو من الجفاء ، ولكونه من العسكريين الذين وصلوا الى هذا المنصب فانه شديد الحساسية تجاه هذه الأمور التى تسهم فى تسوىء العلاقات (٣) • ومن الأمور التى أسهمت فى توتر العلاقات بين مصر وتركيا استمرار جهود خديوى مصر السابق عباس حلمى الثانى فى محاولاته لاستعادة عرشه وبعلم من الحكومة التركية كما تؤكد التقارير الدودية التى كانت ترسلها المفوضية المصرية

---

(٢) استبدلت حروف التاج الملكى الى اللغة العربية بدلا من التركية فى عهد فؤاد ، أما من حيث الموقف من المخدرات فقد قام رسل باشا حكمدار القاهرة فى أواخر سنة ١٩٣١ ونسق الجهود لمقاومة المخدرات وانظر محافظ عابدين : محفظة رقم (١٣٣) وزارة الخارجية ، تركيا » الصلات بين مصر وتركيا « ، ولم تشارك الحكومة أو الصحف المصرية فى احتفال المفوضية التركية فى القاهرة بعيد الجمهورية ، انظر : السياسة فى ١٩٢٦/١٠/٢٨ .

(٣) المصدر السابق . ، وانظر تقرير آخر حول سوء الدار التى تقيم فيها المفوضية المصرية فى أنقرة ويطلب تأجير دار جديدة وتجديد الأثاث .

فى الآستانة حول تحركاته . فتذكر احدى هذه التقارير أن الخديوى السابق قد وصلته دعوة مصطفى كمال باشا للتوجه الى أنقرة وأنه وصلها بالفعل فى أكتوبر سنة ١٩٢٤ (٤) .

ويفيد تقرير آخر بأن الخديوى السابق قد استقر فى الآستانة وأن الحكومة التركية قد سمحت له باقامة بنك له اسمه « البنك التجارى الصناعى » (٥) . وفى تقرير آخر أكد الوزير المفوض المصرى فى أزمير أن الخديوى تبادل برقيات التهانى بالعيد مع كل من مصطفى كمال باشا وعصمت باشا الرجل الثانى فى الحكومة التركية مما يدل على وثوق الصلة بينه وبين الحكومة التركيــة (٦) ، وأن تبرع الخديوى بمبلغ خمسين ألف ليرة تركية اعانة لمنكوبى زلزال « أرضروم » ، وخمســة آلاف عند سروره بأزمير ، هى خطوة لتأكيد العلاقات الطيبة بينه وبين هذه الحكومة (٧) .

لكن الحكومة المصرية قد تأكدت من خلال متابعة هذه العلاقة أن تشجيع الحكومة التركية للخديوى السابق ينحصر فى اطار الاستفادة بما لديه من أموال دون التورط فى مساعيه لاستعادة عرشه أو المساعدة فى هذا المجال ، لذلك انتهز الملك فؤاد فرصة اختيار « على عبد العظيم راشد » باشا كممثل له ووزيرا مفوضا لمصر لدى تركيا وأرسل خطابا

---

(٤) المصدر السابق ، تقرير الى نشأت باشا فى المفوضية المصرية فى تركيا فى ١٩٢٥/٣/٣ .

(٥) المصدر السابق ، تلغراف من محمد سرى بك قنصـــل مصر فى أزمير فى ١٩٢٥/٤/١٩ حول تحركات الخديوى السابق .

(٦) المصدر السابق : تقرير عن متابعة الخديوى السابق فى ٢٩/٤/ ١٩٢٥ .

(٧) المصدر السابق : تقرير عن متابعة الخديوى السابق فى ١٢/٦/ ١٩٢٥ .

مطولا الى مصطفى كمال أتاتورك أسهب فيه فى ذكر العلاقات الطيبة بين البلدين والصلات التى تربطهما عبر التاريخ [٨] .

وفى ابريل سنة ١٩٢٧ نوقش فى أنقرة مشروع معاهدة صداقة بين الدولتين وقعه نيابة عن ملك مصر مندوب مصر فى أنقرة وعن الجانب التركى مندوب عن رئيس الجمهورية التركية ، أكد على ارتباط البلدين برباط الصداقة والسلام (مادة ١) ، وأن تقوم علاقات دبلوماسية بين البلدين طبقا للقانون الدولى العام مع عدم تدخل أى منهما فى شئون الأخرى الداخلية (مادة ٢) ، مع تحديد خصائص هذه العلاقات (مادة ٣) ، وأن تحافظ كلتا الدولتين على سلامة كل منهما ولا تأوى لديها أفراد يقومون بتهديد أمن وسلامة أى منهما (مادة ٤) ، وأن يأخذ هذا المشروع شكل المعاهدة الرسمية بعد التصديق عليها فى أقرب فرصة من برلمان كل دولة (مادة ٥) [٩] .

واستمرت المناقشات بين الحكومتين حول بعض القضايا المعلقة فى مشروع المعاهدة ومحاولة التوفيق بين المشروعين المصرى والتركى لمدة زادت عن عام آخر حتى تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بمشروع آخر للمجلس وطالب بسرعة دراسته واقراره [١٠] . وظلت هذه القضية معلقة حتى وفاة مصطفى كمال أتاتورك فى نهاية سنة ١٩٣٨ .

---

(٨) المصدر السابق : خطاب اعتماد على عبد العظيم راشد باشا فى ١٩٢٧/١/٢٠ .

(٩) المصدر السابق : مشروع معاهدة للصداقة بين مصر وتركيا فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٧ .

(١٠) محاضر مجلس النواب : ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ص ١٤٦٥ ، . ويلاحظ أن جمعية الشبان المسلمين قد نظمت العديد من الرحلات الى تركيا ، عبد العزيز على : الثائر الصامت ، القاهرة سنة ١٩٧٦ ص ٢٣١ .

ويشير تقرير أرسله عبد الملك حمزة وزير مصر المفوض فى أنقرة فى أكتوبر سنة ١٩٢٨ الى حرص الحكومة التركية على تدعيم الصداقة بينها وبين مصر ودعوتها الملك فؤاد لزيارة تركيا ، ونقل الوزير المفوض المصرى فى تقريره تأكيد وزير الخارجية التركى وحكومته على احترام النظام الملكى فى كل البلاد المجاورة الأمر الذى يوحى بتوجس هذه الأنظمة من النجاح الذى خفقته الجمهورية التركية (١١) .

وأسفرت الجهود الرامية الى تدعيم العلاقة بين البلدين الى اقرار تركيا على وجه السرعة لمشروع قانون الجنسية الذى تقدمت به الحكومة المصرية ، وقد تضمن المشروع استجابة مصر الى طلب الحكومة التركية بعدم ابعاد من يختار الجنسبة التركية من الأتراك المقيمين فى مصر عن مصر حيث وافقت الحكومة المصرية على أن يكون الابعاد جوازيا بعد أن كان واجبا فى الاتفاقيات السابقة (١٢) .

وناقشت الصحف المصرية مشروع معاهدة للجنسية والاقامة بين مصر وتركيا تقدمت به الحكومة التركية ، فكتبت محمود أبو الفتح مقالا فى الأهرام هاجم فيه المطالب التركية الخاصة بتمتع الأتراك المقيمين فى مصر بقوانين الامتيازات الأجنبية المطبقة على الأجانب فى مصر ومحاكمتهم أمام المحاكم المختلطة شأنهم شأن الأجانب ، وردت المقطم بلسان صحفى تركى على ذلك بتوضيح المطالب التركية التى ترتكز على عدم التمسك بتركية أحد من الأمراء المصريين ولا مانع

---

(١١) المصدر السابق : تقرير من عبد الملك حمزه وزير مصر المفوض فى أنقرة فى ١٩٢٨/١٠/٣٠ ، وقد حرصت الحكومة التركية على دعوة الفرق الرياضية المصرية ثم تبادل زيارات الفرق فى البلدين ، انظر : المقطم فى ١٨ ، ١٩٢٦/٣/١٩ .

(١٢) المصدر السابق : مذكرة عن مشروع معاهدتى الجنسية والاقامة مع تركيا فى ١٩٣٥/٢/٢٣ . وحول هذه المعاهدة أنظر : مجلة الرابطة الشرقية ، العدد ٢ ، السنة ٢ ، فى ١٩٢٩/١٢/١ ص ٣٥ .

من اعتبارهم تابعين للجنسية المصرية ، كما أنها لا تمانع من فتح باب الاختيار من جديد لمدة أخرى حتى يتيسر للذين كانوا تابعين للدولة العثمانية أن يختاروا بين الجنسية المصرية أو التركية ، وأكدت الصحيفة عدم قبول تركيا للتنازل عن طلباتها بشأن تمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية المطبقة على الأجانب ورفضها محاكمة رعاياها أمام القضاء الأهلى المصرى ، وأن مطلب المصريين المعاملة بالمثل ليس معقولا لأن الامتيازات قد ألغيت من تركيا كلية فى حين أنها مازالت مطبقة فى مصر ، وأن قرار الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى مصر برفض معاهدة الأتراك مثل الأجانب قد يلجىء الحكومة التركية الى المحكمة الدولية فى لاهاى (١٣) .

كما نشرت جريدة « المقطم » مقالا لصحفى تركى آخر يرد فيه على مهاجمة جريدة « السياسة » لسان حال حزب الأحرار الدستوريين لمشروع المعاهدة ، بل ومهاجمة الحكومة الكمالية والتهوين من شأن انجازاتها ، وأكد الكاتب على المودة والمحبة بين الدولتين ، وأشار الى استقبال عصمت باشا رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها لبعض المصريين واستعداده لمناقشة أية طلبات مصرية ، ووصف اتجاه جريدة السياسة بأنه لارضاء شهوة حزبية دون اعتبار للعلاقة بين البلدين ، ودعا الى ضرورة تدعيم الجهود الرامية الى تحسين العلاقات بينهما (١٤) .

---

(١٣) المقطم فى ١٩٣٢/١/٢٩ « العلاقة بين مصر وتركيا » بقلم : محمد سعدى ، محامى وصحفى تركى . ، وقد سبق للمقطم أن ناشدت المصريين عدم التسرع مثل الأتراك فى مسألة الامتيازات ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩٢٨/٢/٢٠ . ولمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر : د. لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ٤٧ وما بعدها .

(١٤) المقطم فى ١٩٣٢/٢/١٩ « العلاقات المصرية التركية بمناسبة مشروع المعاهدة المصرية التركية » بقلم حسين رمزى صاحب جريدة « المخادنة » .

وظلت المناقشات بين الدولتين حول موضوع الجنسية والاقامة يعالج بشكل مؤقت لمدة طويلة مما دفع أحد أعضاء مجلس الشيوخ فى مصر وهو الدكتور مرسى محمود باقتراح للمجلس يطلب فيه اقرار هذه الأمور وانهاء المسائل المعقدة بين البلدين (١٥) • وأحيل هذا الاقتراح الى لجنة الخارجية وأسفر بعد مرور سنة كاملة على الاقتراح عن مذكرة حول مشروع أعدها أحد رجال القانون المصرى وهو عبد الحميد بدوى • وقد تضمنت هذه المذكرة أن قانون الجنسية المصرى فى نظر الأتراك غير موجود لكن العمل بتلك الجنسية يبدأ بمعاهدة لوزان وبالتالى فانه لابد من اعداد مشروع مصرى يوضح هذا الجانب (١٦) •

أما عن الموقف فى مصر من قضايا السياسة الداخلية فى تركيا فان أغلب أحزاب الأقلية وأتباع الاتجاه الدينى فى مصر قد وقفت موقفا معاديا من الحكومة التركية •أما أحزاب الأغلبية أو الأحزاب الليبرالية وفى مقدمتها حزبى الوفد والأحرار الدستوريين فان ابتعادها عن تحديد موقفها من القضية التركية فلا يرجع فى حقيقته لانشغالهما بالقضية القومية فقط وانما يرجع الى اختلاف أسلوب الكفاح الوطنى الذى ارتضوه وهو المفاوضات الثنائية عن أسلوب الأتراك فى المقاومة الايجابية لقوى الاحتلال ، كما أن اقتران مسيرة الحركة الوطنية التركية بقوانين الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى يختلف عن أسلوب هذه الأحزاب التى سنت من القوانين مامكنها من الحفاظ على النظام الاجتماعى القائم • لذلك لم تبد صحف الوفد أى اهتمام بالحركة الوطنية التركية بل على العكس من ذلك فقد تابعت فى مقالات محدودة

---

(١٥) محاضر مجلس الشيوخ : محضر الجلسة ١٢ فى ٣/١٢/ ١٩٣٤ ص ١٤٤ .

(١٦) محافظ عابدين : محفظة رقم (١٣٣) مذكرة عن مشروع معاهدتى الجنسية والاقامة مع تركيا فى ١٩٣٥/٢/٢٣ .

ومختصرة أخبار ثورة اليونان ، وأبدت تأييدا لها وتمنت أن تعـود اليونان الى دورها فى السلام والمدنية الأوربية (١٧) .

أما جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين فكانت تكتفى بذكر أخبار تركيا مختصرة وعلى فترات متباعدة ودون تعليق أو تحديد لموقف ، وحين نشرت للشيخ على عبد الرازق مقـالا يمتدح فيه الكماليين وشخص مصطفى كمال واظهار مدى حرصه على المظاهر الاسلامية فى تركيا (١٨) ، هاجمته جريدة الأخبار فى عديد من المقالات واتهمته بالعمالة للحكومة التركية الى جانب هجومها على هذه الحكومة مما اضطر جريدة السياسـة الى الاحجام عـن الخوض فى هـذه القضـايا (١٩) .

وقد تولت جريدة السياسة التى كانت من أول وأقوى الصحف ترويجا للاتجاه العلمانى التركيز على مدى حرص الحكومة التركيـة على المظاهر الاسلامية ، فعلقت حوادث تنصير بعض الفتيات التركيات فى المدرسة الأمريكية فى بروسة بمدح مسلك الحكومة التركية فى اغلاق هذه المدرسة (٢٠) .

ونعود لنوضح موقف القوى التى أخذت اتجاها معاديا للأتراك فنبدأها بحزب الاتحاد ، وهو حـزب أقامه القصر الملكى ، الذى بدأ بمهاجمة أسلوب الانتخابات فى تركيا فى مقال نشرته جريدته حيث

---

(١٧) البلاغ فى ٢٤ ، ١٩٢٥/٦/٢٧ .

(١٨) السياسة فى ١٩٢٨/٦/١٥ .

(١٩) الأخبـار فى ١٨ ، ١٩ ، ١٩٢٨/٦/٢٢ . مقـالات بعنـوان « الدعاية الكمالية فى مصر » بقلم « الفاروقى » .

(٢٠) السياسة فى ١٩٢٨/١/٩ ، ١٩٢٨/٢/١٢ . وركزت فى مديحها الحكومة التركية على محاكمتها للبلاشفة فى تركيا وهذا أمر يتفق مع اتجاهها الفكرى . وانظر أيضا السياسة فى ١٩٣٣/٢/٩ .

نقلت تصريحا لنقيب المحامين فى الآستانة ذكر فيه أنه لا توجد صفة قانونية حقيقية للمنتخبين القانونيين بتمثيل الأمة التركية ، وأن الحكومة قد تدخلت بالتزوير عن طريق المحافظ والحكمدار لانجاح مرشحى حزب الشعب (حزب الحكومة) وقد تقدم أحد نواب المجلس الوطنى الكبير باحتجاج الى المجلس فى هذا الشأن [٢١] .

وتابعت صحيفة الاتحاد أخبار المعارضة التركية فذكرت أن « خالد عشاقى بك » شقيق « لطيفة هانم » زوجة مصطفى كمال قد انضم الى حزب المعارضة وهو الحزب الجمهورى ، وأن « لطيفة هانم » أرسلت له برقية تدعوه فيها للتمسك بمبدئه حتى ولو عارضها هى وزوجها وأبيها، وخلص من ذكر ذلك الى القول بأن المعارضة التركية قد نظمت صفوفها ، وأن مرشحيها قد نجحوا فى الانتخابات الجزئية الأخيرة وهو أمر يدل على أن الشعب التركى بدأ يفقد معنى الحياة الدستورية والنظم البرلمانية ويعلم أن الجمهورية التركية لا تقوم بحزب واحد [٢٢] .

وفى مقال آخر ذكرت الصحيفة أن حزب الشعب « قد بدأ يتفكك وتظهر عليه أمارات الانحلال وهو ذلك الحزب الذى قاد تركيا الى النصر والاستقلال ، والظاهر أن الأحزاب التى تؤلف الثورات لا تحسن القيام بالاصلاح فى زمن السلم اذ يداخلها الزهو ويلعب برأسها الغرور وهذا ما يوضح الأسباب التى أدت الى سقوط حزب الشعب .. ، ولا شك أن حزب الاتحاد والترقى كان أقوى الأحزاب وأشدها ثم انتهى أمره الى الضعف والاضمحلال » [٢٣] .

---

(٢١) الاتحاد فى ١٩٢٥/١/١٤ .

(٢٢) الاتحاد فى ١٩٢٥/١/١٧ .

(٢٣) الاتحاد فى ١٩٢٥/١/٣٠ ، « المعارضة فى تركيا » .

وهاجمت هذه الصحيفة حزب الشعب الحاكم فى تركيا ومجلسها النيابى المعروف باسم المجلس الوطنى الكبير حيث ذكرت تحوله الى فرقة عسكرية يرأسها الضابط مصطفى كمال وليس به أحد يستطيع ابداء رأيه ، وأن أغلب القوانين التى أصدرها لا تعبر عن رغبة الشعب التركى الذى يخشى التحول الكامل الى الديكتاتورية ، وأن الحزب المعارض الذى يتكون حديثا باسم الحزب الجمهورى يقابله الشعب التركى بفرح شديد (٢٤) .

واتجهت جريدة « المقطم » الموالية للاحتلال البريطانى فى نفس اتجاه حزب الاتحاد حيث ركزت على ذكر أخبار المعارضة فى تركيا واتساع نطاقها بما ينم عن عدم رضا الشعب عن النظام القائم الذى يمثله مصطفى كمال ، فتناولت تاريخ الحركة الثورية النقشبندية التى قامت ضد الحكومة الكمالية وكيف استعانت بالأكراد لكن الحكومة احتشدت لها وقضت عليها بعد أن كان كثير من أبناء الشعب التركى يأمل فى نجاحها (٢٥) . وفسرت تكوين الحكومة لمحاكم الاستقلال لمحاكمة الثائرين بأنه أسلوب ملئ بالعسف والجور ضد رغبات الشعب التركى وضد الأكراد الذين أيدوا الثورة بصفة خاصة (٢٦) .

---

(٢٤) الاتحاد فى ١٩٢٥/٢/٩ ، « ديكتاتورية الحكم والمعارضة فى تركيا » .

(٢٥) قامت هذه الثورة بزعامة احد مشايخ الصوفية وهو الشيخ سعيد النقشبندى فى المنطقة الكردية فى شرقى الأناضول وكان من اهم أسبابها الاعتراض على موقف الحكومة الكمالية من الدين وما صحبه من تغيرات اجتماعية ، المقطم فى ١٩٢٦/٧/١٤ .

(٢٦) المقطم فى ١٩٢٦/٤/٢٨ .

وأنتهزت المقطم فرصة حدوث محاولة لاغتيال مصطفى كمال لتؤكد وهى فى معرض تحديدها للمسئول عن المحاولة اتساع حجم المعارضة للحكومة التركية حتى فى المجلس الوطنى الكبير وبين أعضاء حزب الحكومة ، وعلقت على الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لمحاكمة المتهمين فى الحادث بأنها وسيلة ستستغلها للانتقام من خصومها الشخصيين كما فعلت فى أعقاب الثورة الكردية التى قادها الشيخ سعيد النقشبندى (٢٧) • وعندما صدر الحكم بالاعدام على خمسة عشر شخصا فى هذه القضية علقت على ذلك بأن أغلب من صدر ضدهم الحكم ممن أسهموا فى الحركة الوطنية وأنه ما كان ينبغى أن يلقوا هذا المصير ، لكن اصرار الزعامة التركية على التشبه بالثورة الفرنسية حتى فى عدم التساهل مع الخصوم ، وقالت أن خسارة تركيا بفقد هؤلاء خسارة عظيمة (٢٨) ، ونشرت — وبأسلوب عاطفى مؤثر — آخر أقوال المحكوم عليهم بالأعدام وبشكل يسهم فى اثارة الرأى العام المصرى ضد هذه الحكومة (٢٩) • ثم واصلت بعد ذلك عقد المقارنة بين عهد الاتحاديين وعهد الكماليين وذكرت أن العهد الأخير ملىء بالظلم وبالبطش والارهاب وأنه « لم يمر بتركيا فى تاريخها الحديث عهد أشد من العهد الحاضر أذ يحاسب الانسان حسابا غير يسير على أقل بادرة تبدو منه أو هفوة يهفوها أو كلمة يفوه بها » وأن هذه الأمور أسهمت « فى حدوث أزمة اقتصادية لا تقل خطرة عن الأزمة السياسية التى استحكمت حلقاتها » ، وأعربت الصحيفة عن تمنياتها بانتهاء هذا العهد

---

(٢٧) المقطم فى ٣ ، ١٩٢٦/٧/١٤ • ، وعن التنكيل بالاتحاديين انظر المقطم فى ١٩٢٦/٧/٢٢ ، ووقفت موقفا مماثلا من محاولة اغتيال مصطفى كمال فى ١٩٢٩/١/٢٢ التى اتهمت فيها سيدة تركية تدعى قدرية هانم واتهمت الحكومة بالتلفيق والبطش ، المقطم فى ١٩٢٩/١/١٢ ، ١/٢٢/ ١٩٢٩ •

(٢٨) المقطم فى ١٩٢٦/٧/١٧ •

(٢٩) المقطم فى ١٩٢٦/٧/٢٩ • ، ثم نشرت اعترافاتهم فى ١٧ ، ١٨ ، ١٩٢٦/٨/٢٠ •

الاستثنائى بأسرع ما يكون حتى « ينسى الشعب آلامه ويخرج من ضائقته » (٣٠) .

وقد تغير موقف المقطم فى الثلاثينات حيث امتدحت خطوات الجمهورية التركية فى جعل تركيا دولة أوربية حديثة ، وأنها متجهة الى تدعيم الاتجاه الرأسمالى فيها وأنها تقاوم أى خطوة فى طريق الارتباط بالشيوعية وهى أمور دعتها لأن تصف قادة تركيا بالعبقرية والاخلاص لبلادهم (٣١) .

وننتقل الى توضيح موقف الصحف المصرية من علاقات تركيا الخارجية ، ففى الوقت الذى أشادت فيه جريدة الشرق بتشدد الأتراك مع الانجليز حول الموصل وناشدت المصريين بتأييده ، ونقلت عنه — وعن بعض أعضاء المجلس الوطنى الكبير — الأقوال المقرة لهذا الحق (٣٢) ، وقفت جريدة المقطم الى جانب الانجليز ضد الأتراك وأيدت أسلوب المفاوضات مشيرة الى عدم قدرة الأتراك مهما بلغت قوتهم على تحدى الانجليز (٣٣) .

وظلت كثير من الصحف تثير الشبهات حول العلاقات التركية الروسية لكن بعضها ذكر أن مجرد وجود علاقات سياسية بينهما لايعنى

---

(٣٠) المقطم فى ١٩٢٦/٨/٦ ، فى مقالين الأول عن شئون تركيا الداخلية والثانى عن محاكمة الاتحاديين ، وقد سارت مجلة الرابطة الشرقية فى نفس اتجاه المقطم ، انظر : الرابطة الشرقية : العدد ٢ لسنة ٢ فى ١٩٢٩/١٢/١ ص ٩ ، العدد ١ السنة ٣ فى ١٩٣٠/١٠/١٥ ص ٤٧ ، ١٩٣٠/١١/١٥ .

(٣١) المقطم فى ١٩٣٢/١/٥ ، ١٩٣٤/١/١٨ ، ١٩٣٦/١/٢٤ ، ١٩٣٦/٢/٢٤ .

(٣٢) الشرق فى ١٩٢٤/١٠/٢٠ وما بعدها .

(٣٣) المقطم فى ١٦ ، ١٩٢٦/١/١٧ .

سماح الحكومة التركية بانتشار المبادىء الشيوعية وأن الشعب التركى يساعد الحكومة فى تقويض هذا الاتجاه [٣٤] .

وانفردت المقطم بمتابعة علاقة تركيا بدول أوربا الغربية فامتدحت موافقة الحكومة التركية على أسلوب المفاوضات مع الانجليز بشأن الحدود العراقية التركية وتسوية كافة الخلافات بينهما ، وكيف أن الانجليز لعبوا دورا هاما فى اقامة علاقات سياسية بين تركيا والحجاز [٣٥] . كما أشادت باتباع الأتراك لنفس الأسلوب — المفاوضات — مع فرنسا لتسوية الحدود التركية السورية وكذا مع ايطاليا [٣٦] . ومن الواضح أن أسلوب المقطم كان يهدف الى تدعيم أسلوب المفاوضات مع الانجليز فى مصر وتفضيله على أى أسلوب آخر .

ثانيا : الجانب الاقتصادى :

على الرغم من ادراك الأتراك لشعور الجفوة والعداء الذى أوجده قرارهم بالغاء الخلافة فى مارس سنة ١٩٢٤ وهو أمر كان كفيلا بتجميد العلاقات بين الدولتين الا أن الأزمة الاقتصادية التى أحاطت بالحكومة

---

(٣٤) المقطم فى ١٠/١٧ ، ١٩٢٦/٧/٢٥ . ، الاتحاد فى ١٩٢٦/١/٢٦ . ، الرابطة الشرقية العدد ٧ فى ١٩٢٩/٦/١٥ ص ١٣ ، ١٤ . ، وذكرت المقطم احجام الأتراك عن قبول لجوء الزعيم الشيوعى تروتسكى اليها حرصا على علاقاتها مع روسيا وعلقت بأن ذلك يسهم فى انتشار مبادئه فى تركيا . ، المقطم ١٧ ، ١٩٢٩/٢/٢٦ .

(٣٥) المقطم فى ٥ ، ١٨ ، ٢٣ ، ١٩٢٦/٢/٢٤ ، ١٩٢٦/٧/١١ . وعن اسهام الانجليز فى بناء الأسطول التركى والصداقة بين انجلترا وتركيا بنتيجة لأسلوب المفاوضات انظر ، المقطم فى ١٩٣٨/٧/١٩ .

(٣٦) المقطم فى ١٩٢٦/٩/٤ . ، ١٩٢٨/٢/٨ . ، ١٩٢٩/١/٣ . وعن ترحيب الجريدة بالميثاق الرباعى البلقانى الذى ضم تركيا واليونان انظر المقطم فى ١٩٣٤/٣/٤ ، وعن مشكلة الاسكندرية المقطم فى ١٩٣٨/٧/٤ .

التركية والتى كانت نتيجة طبيعية لطول سنوات اشتراكهم فى الحرب سواء الحرب العالمية الأولى أم الحــرب التى خاضتها ضــد اليونان والحلفاء بعدها ، فقد دفعهم ذلك للسعى لتدعيم العلاقات الاقتصادية والسياسية مع بلاد الشرق وفى مقدمتها مصر ، وخاصة أن الحـــالة الاقتصادية التى كانوا عليها لم توطد علاقاتهم مع دول الغرب الأوربى .

لذلك فانها حينما عينت قنصلا لها فى مصر سنة ١٩٢٤ لتــولى رعاية مصالح الأتراك كان فى مقدمة الأمور التى سعى اليها عقد معاهدة تجارية بين البلدين ، بعد أن صدرت بعض القوانين فى البلدين أثارت قلق التجار فيهما (٣٧) . فقد أصدرت الحكومة التركية قانونا بابلاغ الضريبة الجمركية الى ثمانية أضعاف على واردات البلاد التى لم تعقد معاهدة تجارية مع تركيا ، كما صدر مرســوم ملكى فى مصر بزيادة الرسوم الجمركية التى تستوفى عن الدخان الوارد الى مصر ، وقد أدى هذا المرسوم الى قلق تجار الدخان الأتراك فرفعوا الأمر الى حكومتهم لدراسته مع الحكومة المصرية .

ولا شك أن تجارة الدخان التركى المصدر الى مصر كانت تحتــل أهمية بالغة فى الصادرات التركية التى ازدادت بشكل عام سنة ١٩٢٤ حيث بلغت فى هذه السنة ٨٢٧ ألف جنيه على حين كانت فى الســنة السابقة ٧٤٧ ألف جنيه ، على حين هبطت معدلات التجارة مع اليونان من ٩٩٩ ألف جنيه سنة ١٩٢٣ الى ٩٢٢ ألف جنيه سنة ١٩٢٤ (٣٨) .

ومن الأمور التى كانت تثير قلق التجار الأتراك وحكومتهم أن الدخان الذى كانت تستورده مصر من اليونان وكذلك الورق كان منافسا لمثيله التركى من جهة ، كما أن التجار اليونانيين كانوا يتمتعون بقوانين

---

(٣٧) المقطم فى ١٩٢٦/٣/١٨ .

(٣٨) الاتحاد فى ١٩٢٦/١/١٧ . « تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٢٤ »

الامتيازات الأجنبية من جهة أخرى ، لذلك تركزت مساعى الحكومة التركية على تطبيق هذه القوانين على التجار الأتراك ، وكانت القضية الأولى فى كافة حلقات المباحثات المصرية التركية • وقد قامت ادارة حصر الدخان فى تركيا ، وتديرها الحكومة التركية مباشرة ، بايفاد اثنين من رجالها لدراسة تجارة الدخان فى القطر المصرى واتخاذ الأسباب والوسائل التى تضمن زيادة مقطوعيته وترويجه ، وكانت من بين المسائل التى سعى غير التركى لمناقشتها مع الحكومة المصرية فور وصوله[٣٩] •

ومن جهة أخرى فقد نتج عن اجراءات الأتراك الخاصة بالغاء الامتيازات أن انسحبت كثير من رؤوس الأموال المصرية ، وأكد تقرير أعده الوزير المفوض المصرى أن تركيا قد عانت معاناة شديدة بسبب خروج رأس المال منها وأن سوء معاملة الحكومة التركية وعدم احترامها لاتفاقاتها مع أصحاب رؤوس الأموال لاتشجعهم على العودة [٤٠] ، وبالطبع كان لذلك أثره على الاقتصاد التركى مما حدا بالجكومة التركية للسعى لاعادتها بعد أن أكدت أن رؤوس الأموال المصرية لا خطر منها حيث لا يحيطها نفوذ يضايق الحكومة مثل رؤوس الأموال الأجنبية [٤١] •

وكان من الآثار المترتبة على سحب رأس المال المصرى من تركيا أن قلت زياراتهم لتركيا وقضاء الصيف فى مصايفها ، وكان لذلك أثره فى تغير موقف الحكومة التركية تجاه المصريين حيث سعوا لاكتساب ودهم ، وأشاروا بذلك لوزير مصر المفوض فى أنقرة حيث بحثوا معه

---

(٣٩) المقطم فى ١٧ ، ١٩٢٦/٣/١٨ « محى الدين باشا وزير تركيا المفوض » .

(٤٠) محافظ عابدين : محفظة رقم (١٣٣) تقرير للوزير المفوض المصرى عن خلاصة حديثة مع عصمت باشا مصطفى كمال باشا سنة ١٩٢٦ .

(٤١) المصدر السابق ، الصلات بين مصر وتركيا « تقرير » .

عودة المصريين « لارتياد مصايفهم وحماماتهم المعدنية وأوضحوا له ما أدخلوه عليها من تحسينات » ، كما أبدوا رغبة فى عودة « الأمراء المصريين والكبراء وحاشيتهم من مصر الى قصورهم فى الآستانة والى قضاء جانب من السنة فى تركيا كما كان الحال من قبل » ، وأنهم « أعدوا الخط الملاحى بين مصر والآستانة بأحسن السفن الموجودة لديهم » .

وكذلك عرض عصمت باشا استعداده لاعطاء المصريين قطع أراض فى منطقة « يالوفا » بدون مقابل أو بثمن رمزى لانشاء دور للتصييف بها ، وكانت هذه المنطقة من المناطق الجميلة التى اختارها الغازى مصطفى كمال لكى تكون مقرا صيفيا له . كما سعت الحكومة التركية لازالة أية شكوك حول نشاط الخديوى السابق عباس حلمى الثانى والتأكيد على أن الحرية الممنوحة له تنحصر فى الميدان الاقتصادى حيث سبقت الاشارة الى قيامه بتأسيس بنك برأس مال ٢ مليون ليرة تركية ، كما أسس شركة مساهمة تركية باسم شركة البترول الأهلى لمدة خمسين سنة برأس مال مليون ليرة تركية ، واشترك فى ذلك بنكه وبنك الأشغال والبنك الزراعى والبنك الصناعى والبنك الأهلى . كما فتح فى أزمير بنكا اسمه « ايسن بنكى » رأس ماله مليون ليرة تركية وكان هو ومصطفى كمال رئيس الحكومة التركية من أكبر المساهمين فيه [٤٢] .

---

(٤٢) محافظ عابدين : محفظة رقم (١٣٣) الخارجية ، تركيا ، فى ١٩٢٥/٧/٢٢ . ، وقد نقلت جريدة الاتحاد أحاديث لعصمت باشا عن اهتمام الحكومة التركية بالنواحى الاقتصادية لكنها علقت على تلك الاحاديث بأن الحكومة قد سنت من القوانين ما جعلها تحتكر كل شىء بشكل أسهم فى زيادة المعارضة وضيق الناس،انظر : الاتحاد فى ١٩٢٦/٢/٢٥ «الاصلاحات الجديدة فى القوانين التركية » ، وعن تملك الغازى لمزارع واسعة ، الاتحاد فى ١٩٢٦/٢/٢٨ .

(٤٣) المصدر السابق .

وقد أبدت الحكومة المصرية تفهما لهذه القضايا حيث أشار وزير الخارجية المصرى الى المفوضية المصرية فى أنقرة بضرورة بذل الجهد لدى الحكومة التركية لازالة أية شكوك ، وبالفعل سعى كل من محمد توحيد السلحدار بك القائم بأعمال المفوضية المصرية وعبد الملك حمزه بك الوزير المفوض لتحقيق رغبة وزارة الخارجية المصرية (٤٣) .

كما صدق مجلس الشيوخ المصرى فى ابريل سنة ١٩٢٦ على اتفاق تجارى مؤقت لمدة ستة أشهر بين مصر وتركيا حتى يتم الاتفاق على معاهدة تجارية بينهما وبعد أن وافقت عليه الحكومة التركية (٤٤) .

وكان من آثار استمرار عقد اتفاقيات مؤقتة وتأجيل عقد معاهدة تجارية طويلة المدى أن تأثرت الحركة التجارية بين البلدين ، فقد نتج عن رفع الأتراك لسعر الدخان المصدر الى مصر الى سعى الحكومة المصرية لدراسة امكانية زراعته فى مصر ، وكان ذلك بمساعدة أحد اليونانيين وهو المسيو « نستور جناكليس » ، وبالطبع فان مساعدة حكومة اليونان فى هذا السبيل كان يرمى الى سيادة أنواع الدخان اليونانية والاستغناء عن الأنواع التركية من جانب ، كما أنهم كانوا يدركون أن ذلك لن يؤثر على صادراتهم من الدخان الى مصر لأن ما يمكن زراعته لا يكفى الا بقدر الكمية التى تستوردها من تركيا أو أقل (٤٥) ، وكان ذلك ردا من جانب الحكومة المصرية على قرار الحكومة التركية برفع التعريفة الجمركية اعتبارا من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ على كل الصادرات بما فيها الصادرات المصرية وحتى يتم عقد معاهدة تجارية

---

(٤٤) محاضر مجلس الشيوخ : الجلسة ٨ فى ١٩٢٦/٧/٥ ص ١٠٨ ، وكان قد عرض على مجلس النواب الجلسة ٧ فى ١٩٢٦/٧/٣ ص ٦٢ ، ٥٠٥ .

(٤٥) المقطم فى ١٩٣٠/٢/٤ « تجربة زراعة الدخان فى مصر » .

نهائية بين مصر وتركيا (٤٦) ، كمـا أبلغت الحكومة المصرية الحكومة التركية بفسخ المعاهدة التجارية المؤقتة بينهما (٤٧) .

وظلت نظرة الارتياب تكتنف المقالات التى تنشرها الصحف المصرية الى محاولات الأتراك لتحسين أحوالهم الاقتصادية وبخاصـة بعـد القرارات الخاصة برفع التعريفة الجمركية على الصادرات بما فى ذلك صادرات مصر ، فشككت فى خطوات الحكومة التركية لتشجيع الصناعات الوطنية ، أو الاتجاه الى اقامة صناعات حديثة لأن ذلك لم يكن وفق خطة مدروسة وتحت اشراف الحكومة مباشرة (٤٨) .

ولم تبد الحكومة المصرية عناية أو تعاونا مـع الشركة الخديوية المصرية التى كانت تتولى نقل حجاج استانبول (٤٩) ، كمـا لم تبـد اهتماما بقرارات الحكومة التركية بتوزيع الأراضى على صغار المزارعين وتحديد الملكية الزراعية وغيرها من التنظيمات الاقتصادية وقالت أن كل كل شىء فى ذلك مرتبط بشخص أتاتورك (٥٠) .

---

(٤٦) المقطم فى ١٩٣٠/٢/٥ .

(٤٧) الرابطة الشرقية : العدد ٥ ، السنة ٢ فى ١٩٣٠/٢/١٥ ص ٣١ . ، وربطت نفس المجلة فى العـدد ٧ لسنة ٢ فى ١٩٣٠/٤/١٥ بين الأزمة الاقتصادقة وبين قرارات التغير الاجتماعى وفساد نظام الحكم . انظر : السياسة : فى ١٩٣٠/٣/١٦ .

(٤٨) المقطم فى ١٩٣٠/١/١٥ ، ١٩٣٤/١/٢٣ ، ١٩٣٤/٢/٢٠ .

(٤٩) محافظ عابدين : محفظة رقـم (٥٥١) التماسـات الحج فى ١٩٣٧/٢/١٨ .

(٥٠) محافظ عابدين : محفظة رقـم (١٣٣) الخارجية — تركيا فى ١٩٣٧/١١/١٨ .

ثالثا : الجانب الاجتماعى :

لا شك أن هناك ارتباط بين طبيعة النظام الاجتماعى فى مصر وبين موقف مصر من التغيرات الاجتماعية فى تركيا ، فقد حظيت هذه التغيرات بتأييد وقبول من أبناء الطبقة الرأسمالية وكبار الملاك من المثقفين ثقافة غربية وقد مثلت هذه التغيرات دفعة ونموذجا لدعاة التحديث فى مصر لكن صلتها بالدين قد جعلت أتباع التيار الدينى يرفضونها رفضا كاملا ، وبالتالى فان هذه التغيرات لا يمكن اغفال دورها وآثارها حين التعرض للصراع بين المجددين والمحافظين أو بين دعاة الأصالة ودعاة المعاصرة حيث كانت محورا تدور حوله معاركهم الثقافية التى تركت آثارها على تكوين العقل المصرى .

وتبدأ بموقف الصحف من أول هذه التغيرات التى أعقبت الغاء الخلافة حيث قامت حكومة تركيا بالغاء المدارس الأجنبية حيث فسره بعض المحافظين بأنه محاولة من الحكومة لموازنة موقفها من الغاء الخلافة فى شكل المحافظة على التعليم الدينى وحتى لا تصطدم بأتباع التيار الدينى فى تركيا ، لكن دعاة التحديث أو المجددين قد رأوه — كما قصدته الحكومة التركية — تخلصا من النفوذ الأجنبى ، حيث كانت هذه المدارس متصلة بالنفوذ الأجنبى وبالامتيازات الأجنبية التى ألغتها الحكومة (٥١) .

وحين أقدمت الحكومة التركية بعد ذلك مباشرة على اغلاق المدارس الدينية وايجاد مدارس مشتركة تحل محلها رآها بعض المحافظين محاولة من دعاة المدنية الغربية فى تركيا لمواصلة موقفهم من الدين وأكدوا أن المعارضة التركية ممثلة فى أتباع التيار الدينى

(٥١) المقطم فى ١٩٢٦/٤/١٢ .

لم تترك الأمر يمر بسهولة وأنها لن تتركه يستمر على هذا النمط [٥٢] .

أما عن موقف بعض الصحف المصرية من القوانين التى أصدرتها الحكومة التركية بخصوص حرية المرأة فقد انتهزت صحيفة « حضارة الاسلام » التى كان يصدرها أحد مشايخ الأزهر فرصة ما اشيع عن طلاق مصطفى كمال لزوجته واتهمته فى سلوكه حيث رأت أن « الانفتاح على النساء بسبب قوانينه جعلته لا يحتاج الى الزواج بتاتا ، كما اتهمت زوجته هى الأخرى وقالت أن زوجها » قد أطلق لها الحرية الى آخر مدى فكانت ترافق رجال الجمهورية ، ثم شنت هجوما شديدا على قوانين حرية المرأة بقولها : « ليت شعرى بعد الذى رآه مصطفى كمال من نتيجة حرية النساء أتراه يعتبر فيقضى على تلك الحرية صيانة للأخلاق وحفظا للشرف أم يبقى مصرا على رأيه فيترك النساء على ما هم عليه هروبا من الانتقاد وخوفا من ظهور خطأه وفاء رأيه » [٥٣] .

كما نشرت « المقطم » احتجاجا لمواطن مصرى على ما نشر فى « البلاغ » على لسان الوزير المفوض التركى عن سماح القوانين التركية الجديدة بزواج المسلمة بغير المسلم ، ورد الوزير التركى على ذلك بدبلوماسية لا تعنى الرفض أو التأييد حرصا على الرأى العام المصرى [٥٤] .

---

(٥٢) الأخبار : ١٩٢٤/٥/١٠ . « الانقلاب التركى الأخير ، تصارع المحافظين والأحرار » .

(٥٣) حضارة الاسلام : ١٩٢٥/٩/٧ ، العدد ٤ « مصطفى كمال وزوجته » .

(٥٤) البلاغ فى ١٩٢٦/٣/١٧ . ، المقطم فى ١٩ ، ١٩٢٦/٣/٢٠ . ، محافظ عابدين : محفظة رقم (١٣٣) مذكرة عن مشروع معاهدتى الجنسية والاقامة مع تركيا ، اعداد عبد الحميد بدوى فى ١٩٣٥/٢/٢٣ تتناول أثر التشريعات الجديدة فى تركيا على كيفية معاملتهم فى مصر .

أما جريدة « السياسة الأسبوعية » فكتبت مقالا بعنوان « فتـاة تركيا سنة ١٩٢٦ » وصفت فيه معرضا أقيم فى باخرة تركية تنتقل بين موانىء أوربا الشهيرة وكانت تقل خمسة وعشرين فتاة من الفتيـات الجميلات « مقصوصات الشعر لا يكاد يميزهن الرائى عن فتيات لندرة وباريس وأغلبهن يتكلمن الانجليزية باتقان يدعو الى الدهشة » ، وعلقت بأن المرأة التركية الجديدة حرة تنتقل بلا زوج يرافقها وأن ذلك دلالة على تقدمها « ولا يسـع كل محب لتركيـا الا أن يغبطها على هـذه الخطوات » [٥٥] ، ولا شك أن ذلك كان فى معرض دعوة الجريدة لتحرير المرأة المصرية [٥٦] .

وامتدحت جريدة « الاتحاد » صورة المرأة التركية فى التعليم المختلط والرقص فى الحفلات واللبس وغير ذلك ، وكذلك دورها فى حركة الجهاد الوطنى فى الأناضول كالكاتبة « خالدة أديب هانم » ، وأنه لم يبق أمام المرأة التركية الا حق التصويت فى الانتخابات حتى تشابه المرأة الغربيةتماما [٥٧] .

وكانت القوانين الخاصة بالمرأة جزءا من القانون التركى الجديد حيث وافق المجلس الوطنى الكبير وبالاجماع على تطبيق القانون المدنى

---

(٥٥) السياسة الأسبوعية : فى ١٩٢٦/٧/١٧ .

(٥٦) بدأت مجلة « الهلال » منذ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فى الدعوة لهذا الاتجاه وسـاندتها « المقتطف » وظلت لسـنوات طويلة ، وحـين كتب « سلامة موسى » عن ضرورة مساواة المرأة بالرجل فى الميراث مثلما فعـل مصطفى كمال فى تركيا ومتأثرا بأوربا هاجمت بعض الصحف رأيه وأنه لا ينبغى أن يفتر فى مسائل الاسلامية وهو غير مسلم وأنه ينقـاد الى التقليد ولا شخصية له . المقطم فى ١٩٢٩/١/٨ .

(٥٧) الاتحاد فى ١٩٢٦/١/٢٥ . ، كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية ص ٦٩٦ .

السويسرى فى تركيا ، وقد اعتبرته جريدة « المقطم » خطوة هامة تسجل فى تاريخ الجمهورية الجديدة وحلقة من حلقات التحول الجديد الذى تتجه اليه تركيا » [٥٨] .

أما جريدة « الاتحاد » التى لم تتخذ موقفا موحدا من الجوانب التى اشتملت عليها هذه القوانين فقد رأت أنها اذا كانت مقبولة فى ظاهرها الا أنها بعيدة عن « محجة المنطق والصواب فيما أحدثته من تغيير يلائم نفسية الشعب التركى » ، وأن على الكماليين « أن يعمدوا الى الاصلاح من هذه الوجهة ويجب عليهم أن يفكروا فى الأمر مليا وأن يعمدوا الى اصلاح كل نقص فى الحياة الاجتماعية والى ايجاد كل الموانع التى تفى بمستلزمات الحياة الجديدة » [٥٩] .

وكانت القوانين الجديدة قد تضمنت تغيير الحروف العربيــة الى الحــروف اللاتينيــة فى اللغــة التركيــة ، وتغيير التــاريخ العربى الى التــاريخ الافرنجى اعتبــارا من بدايــة ســنة ١٩٢٦ وانهــاء فصل الدين عن الدولة ، وأصبحت الشريعة الاسلامية من اختصاصات المجلس الوطنى ، وكان قد سبق تحريم الزى الدينى ولبس القبعة بدلا من العمامة ، واغلاق التكايا والزوايا ســنة ١٩٢٥ [٦٠] ، الى جانب قوانين حرية المرأة [٦١] . فصورت جريدة « الاتحــاد » أن هنــاك مظاهرات فى تركيا لمعارضة هذه القوانين وعلقت بأن « القوم بذلك يبتعدون خطوة خطوة عن الشرق ليرتموا فى أحضان الغرب بلا قيــد

(٥٨) المقطم فى ١٩٢٦/٢/٢١ .

(٥٩) الاتحاد فى ١٩٢٦/١/١١ « القوانين العصر ية فى تركيا واثرها فى نفسية الشعب التركى » .

(٦٠) اميرة الخربوطلى : المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٦١) د. أحمد السعيد سليمان : التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة ، ص ٦٣ .

ولا شرط ولكنا لا ندرى هل يغير الغربيون وجهة نظرهم فى الأتراك ، وهل يجد الأتراك فى البيئة الجديدة التى يتهافتون على الترامى فى أحضانها مكانا فسيحا وصدرا رحبيا ؟ (٦٢) .

الا أن مجلة « المقتطف » ومعها جريدة « السياسة » قد اتجهت اتجاها مغايرا ، فامتدحت « المقتطف » سياسة تركيا الجديدة وما حققته من نجاح وأن على البلاد الشرقية الأخرى أن تقتدى بها ، وركزت على ما أصابته المرأةمن حقوق نتيجة لهذه القوانين حيث « التحقت بالطب والحقوق بل وسمح لبعضهن أن يخطبن فى المساجد ، وأن الدين أصبح عائقا فى سبيل الارتقاء وأن العامة منهم لا تزال تجل الدين لكنها صارت تحسبه أمرا شخصيا » (٦٣) .

ورأت جريدة « السياسة » أن اصلاح الحروف التركية « يسهل نشر التعليم ويزيل المصاعب التى تعترض كل من يتصدى لتعلم تلك اللغة قراءة وكتابة ، ونحن لا نتردد مطلقا بصفتنا ممن درسوا تلك اللغة فى الاتفاق معهم على ضرورة ذلك الاصلاح ووجوب التعجيل به ، وأنه من المعقول الاتجاه الى الاستفادة من اللغات الأوربية فى الوصول بالحروف التركية الى حد الكمال » ، وأيد المقال المجددين الأتراك الذين لا يجدون فى اللغة التركية القديمة أنها محل اعتزاز وكذا آدابها التى

---

(٦٢) الاتحاد فى ١٩٢٦/١/٢٠ «الانقلاب الجديد فى التقويم التركى» . وقد سارت جريدة المقطم فى نفس الاتجاه حين عرضت نتائج مؤتمر « باكو » الخاص بالأبجدية اللاتينية فى تركيا وصورت فيه أن اعدادا كبيرة من الأتراك تود المحافظة على لغاتهم ، المقطم فى ١٩٢٦/٤/٢١ .

(٦٣) المقتطف فى ١٩٢٦/٤/١ جـ ٤ م ٦٨ ص ٤١٠ — ٤١٣ بعنوان « الأحوال فى تركيا الحاضرة » . ، وكانت الهلال تقود دعوة محلية فى مصر ، ديسمبر سنة ١٩٢٣ .

لم تشغل فى قلوبهم أى مكانة ولم تثقف عقولهم بأى ثقافة [٦٤] .

وتناولت السياسة مسألة الزواج المدنى التى بدأ العمل بها فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ تطبيقا للقانون الجديد على أن ذلك سيكون له أثر عظيم فى « الوصول بالاستقلال القضائى التركى الى أرقى درجة وتكفله بالوحدة الاجتماعية والسياسية ، كما أنه « يسوى بين الرجل والمرأة فى كل شىء يشكل يسهم فى تقدم الحركة النسوية » و « أن المرأة التركية اذا أحسنت الاستفادة من هذه الحقوق فسيكون ذلك من أهم عوامل الرقى التى تأملها » [٦٥] .

أما قضية القبعة والطربوش التى فرضتها الحكومة التركية فقد كانت مثار اهتمام كثير من الكتاب فى مصر ، فكان من الطبيعى أن يرفضها المحافظون الذين رأوا فيها وسيلة لابعادهم عن الصلاة بصعوبة السجود وأن كلمة القبعة سب للعرب والاسلام [٦٦] . ومع أن مجلة « الرابطة الشرقية » قد رأت أنها قضية لا تستحق كل هذا الاهتمام الا أنها هاجمت شاه ايران الذى اقتفى أثر الأتراك فى لبس القبعة وعقت بأن لبسها أو عدمه لا يحقق أثر هاما فى النهضة [٦٧] .

أما دعاة التجديد فقد وجدوا فى هذه القضية وسيلة لمهاجمة الوقوف عند الأشكال والمظاهر ، فنشرت « المقطم » مقالا لكاتب تركى أعرب فيه عن غضبه من موقف المصريين من هذه القضية وقال أن القبعة

---

(٦٤) السياسة فى ١٩٢٦/٩/١٣ ، ١٩٢٦/٩/٢٠ فى مقال لأحد الأتراك .

(٦٥) السياسة فى ١٩٢٦/١٠/٤ .

(٦٦) الرابطة الشرقية : فى ١٩٢٨/١٢/١٥ « مقال لمصطفى صادق الرافعى » .

(٦٧) المصدر السابق .

والطربوش شيء والدين شيء آخر وأن الأتراك متمسكون بدينهم رغم لبس القبعة [٦٨] . كما نشرت الجريدة العديد من المقالات لأطباء أكدوا ضرورة لبس القبعة من الناحية الصحية ورفض الطربوش ، وطالبت من خلالهم بضرورة القيام بحملة للاقبال على ذلك[٦٩] .

وشاركت مجلة « الهلال » فى هذه الحملة فأيدت قيام مجموعة من المصريين بالاقتداء بالأتراك فى لبس القبعـــة ، وكذلك « السياسة الأسبوعية » التى نشرت آراء صحية عن عدم قدرة الطربوش على الوقاية من ضربة الشمس ، ورفضت دخول رجـــال الدين فى المعركة لأنهم لا يلمسون هذا الضرر ، وفضلت لبس القبعة وربطته بالتقـــدم والرقى [٧٠] . واستخدمت « المقتطف » أسلوبا مستفزا مثيرا فى تأييد لبس القبعة حين ذكرت أن « الأوربيين لا يودون أن تشاركهم لباسهم حتى نظل متميزين تميز الخدم عن سادتهم » [٧١] .

وعندما أقدمت الحكومة التركية فى ابريل سنة ١٩٢٨ على حذف المادة التى تنص على أن دين الدولة هو الاسلام من الدستور وأبطلت وظيفة شيخ الاســـلام أيدت جريدة « السياسة » هـــذه الاجراءات

---

(٦٨) المقطم فى ١٩٢٦/١/٣٠ « مقال بقلم » عونى بك .

(٦٩) المقطم فى ١٩٢٦/٣/١٩ مقال للدكتور احمد حمـــدى بطنطا ، ١٩٢٦/٣/٢٠ ، مقال للدكتور محمد صـــدقى بك ، ١٩٢٦/٣/٢٠ مقـــال لحسن على ٢٤، /١٩٢٦/٣ مقـــال لمحمد صالح حسن ، ١٩٢٦/٣/٢٥ ، ١٩٢٦/٣/٢٨ .

(٧٠) الهلال فى ١٩٢٦/١٢/١ ، مقال بعنوان « الشرقيون والقبعة ».، السياسة االسياسة الأسبوعية فى ١٩٢٦/٧/٣ .

(٧١) المقتطف فى ١٩٢٦/٨/١ . ، السياسة فى ١٩٢٦/٩/٢٠ ، مقال بعنوان « مسألة القبعة والطربوش » بقلم « حكمت هانم حرم عبد الرازق بك القاضى » .

وبررتها قائلة أن « مفهوم الدولة مفهوم مجرد وليس للمفهوم المجرد أى دين » وأيدت الأتراك فى تبريرهم بأن « الدين لا يتغير لكن حياة الانسان تتغير فاذا قبلنا الدين كمنظم لسياسة الدولة وجب أن نربط الأمم بالظروف التى كان يحياها الشعب الذى نزل عليه ذلك الدين » (٧٢) .

وتناولت « الأخبار » فى مقال شامل أغلب التغيرات التركية وبخاصة حول ترجمة القرآن الى اللغة التركية الجديدة فربطت بين هذا الاتجاه فى تركيا وبين اتجاه الشيخ على عبد الرازق والدكتور طه حسين فى مصر ، واتهمت القائمين على السياسة فى تركيا بأنهم ليسوا من أصل تركى وانما هم عناصر يهودية ، وعلقت على هذا الاتجاه بقولها « لم تترجم الحكمة التركية القرآن من جديد ولم تنقحه وانما عمدت الى تفسيره بصورة تختلف كل الاختلاف عن التفاسير المعروفة فوضعت كتابا للصلاة باللغة التركية التى يفهمها الشعب وقررت الزام كل مسلم بمطالعته فى الجوامع ، وهذه الصلوات تتمشى فيها روح الكماليين النازعين الى خلق الأمة التركية وفق هواهم وعلى نسق جديد ، وليس فى هذا الكتاب ما يشير الى أن القرآن موحى به أو أنه معجزة وانما نظر اليه باعتبار أنه شريعة أو قانون » (٧٣) .

وعلى الرغم من أن جمعية « الرابطة الشرقية قد اختارت الشيخ على عبد الرازق عضوا فى مجلس ادارتها ، وانتدبت حسين بك رمزى صاحب جريدة « المخادنة » التركية والمعروف بمساندته للكماليين ،

---

(٧٢) السياسة فى ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٩٢٨/٤/١٥ . ، د. احمد السعيد سليمان : المرجع السابق ص ٦٩ .

(٧٣) الأخبار فى ١٩٢٨/٤/٣٠ « كتاب الصلاة التركى الجديد ينكر ان القرآن موحى به وانه معجزة » بقلم : احمد خيرى سعيد .

سكرتيرا تركيا للجمعية [٧٤] ، الا أن مجلتها هاجمت الاجراءات التى اتخذتها الحكومة التركية حيث رأت أنها « ستفصل بين ماضى الترك وحاضرهم ، بين تركيا العربية وتركيا الحديثة ، بين ناشئه الترك وآبائهم » [٧٥]. وحين أصدرت الحكومة التركية بعض القرارات بوقف عمل المرأة فى المحلات العامة والمقاهى والبارات حتى يتيح فرصة الشباب للعمل وتقضى على البطالة فيها عادت مجلة الرابطة الشرقية » الى مدح هذه الاجراءات ووصفت الحكومة التركية بأنها « أول من يحترم التقاليد الشرقية » ، بل عادت لتفسر تغيير تركيا لحروف لغتها حملة ضد الجهل ومكافحة الأمية [٧٦] .

ووقفت جريدة « المقطم » موقف المناوىء من هذه التغيرات حيث ذكرت وجود جمعية سرية فى تركيا تسعى الى اعادة جعل الاسلام دينا للدولة فى تركيا [٧٧] ، كما ذكرت أن الحكومة التركية تبذل جهودا كبيرة فى سبيل تعليم اللغة الجديدة حيث تؤلف مصححين يطوفون الشوارع يعلمون وينفذون أوامر الحكومة بتغيير اسماء المحلات الى هذه اللغة لكن هؤلاء المصححين يحملون قواميس معهم ، دليل عدم المامهم أو اقتناعهم بعملهم ، وأنهم مسوقون الى تنفيذ الأوامر ويلقون معارضة شديدة اضطرت معها الحكومة لفرض غرامة شديدة [٧٨] . كما عارضت قانون الحكومة التركية بذهاب جميع رعايا الدولة الى

---

(٧٤) الأخبار فى ١٩٣٨/٦/١٨ « فى الرابطة الشرقية » .

(٧٥) الرابطة الشرقية فى ١٩٢٨/١٠/١٨ « العدد الأول ص ١٤ » .

(٧٦) الرابطة الشرقية فى ١٩٢٨/١٠/١٨ «العدد الأول ص ٢٥،٣٤».

(٧٧) المقطم فى ١٩٢٩/١/١٠ .

(٧٨) المقطم فى ١٩٢٩/٢/١٧ .

مدارس تركية دون المدارس الأجنبية ، وقالت أن هذا الأمر سيلقى معارضة الأقليات المسيحية وغير المسلمين لأن حقوقهم فى التعليم مكفولة فى معاهدة لوزان ، وأن أغلب المدارس الأجنبية قائمة منذ ما قبل الحرب وأنه ينتظر اعتراض هذه الدول [٧٩] .

وعن تأثير تركيا الاجتماعى فى مصر كتبت « المقطم » أن صحف فرنسا قد قارنت الثورة التركية فى صداها فى الشرق بتأثير الثورة الفرنسية فى الغرب ، وأن الصحف التركية تذكر تأثير تركيا فى مصر حيث نزعت السيدات المصريات النقاب واقتدت بالسيدات التركيات رغم معارضة الأزهر [٨٠] .

وأشادت « الرابطة الشرقية » باصدار الحكومة التركية لقانون مكافحة البغاء والسير فى تنفيذه بمنتهى الصرامة واخراج محترفات المهنة الى خارج البلاد أو محاكمتهن ، وقالت أن ذلك يؤكد حرص الحكومة على الآداب العامة ويوقف قول المتقولين بتهاونها فى هذه الأمور ، وأن ذلك قدوة حسنة ينبغى أن تتبعها بلاد الشرق الأخرى [٨١] .

وشهد عام ١٩٣٢ معركة صحفية حول انتهاء الترك من ترجمة

---

(٧٩) المقطم فى ١ ، ١٩٣٠/١/١٥ . ، الرابطة الشرقية فى ١٥/١/١٩٣٠ العدد ٤ السنة ٢ ص ٤٠ ، السياسة فى ١٩٣٠/٢/٢٦ .

(٨٠) المقطم فى ١٩٣٠/١/٣ .

(٨١) الرابطة الشرقية : ١٩٣٠/٤/١٥ العدد ٧ السنة ٢ ص ٢٠ . ، وفى العدد ٥ السنة ٢ فى ١٩٣٠/٢/١٥ امتدحت الرابطة الشرقية اجراءات منع الرشوة والمحسوبية .

القــرآن وتلاوته فى المســاجد باللغة التركية لأول مــرة ، فنشرت « المقطم » مقالا هاجمت فيه جريدة « المخادنة » التركية التى بررت ترجمة القــرآن بأن قراءته بالعربيــة دون فهمه يقطع الصــلة بين المسلمين ، وأن سماحة الاسلام تستوجب مرونة خاصة تساعد على انتشاره والتخفيف من المركزية العربية التى كانت ضرورة لأسـباب سياسية فى بعض الفترات الزمنيــة ، كما دافع المقال عــن الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى شيخ الطريقة الغنيمية الصوفية الذى اعتبر الصلاة بالقرآن التركى كفرا ومروقا من الاسلام ، ورفضت اتهــام الجريدة التركيــة له بالنفاق حيث هاجم الغــازى الصحف ثم عــاد ليصيح « يحيى الغازى » فى لقاء له مع صاحب هذه الجريدة (٨٢) .

ثم سمحت بنشر مقال لصاحب « المخادنة » حسين بك رمزى يرد فيه على المقال السابق ذكر فيه أن المصريين والعــرب — وليس الغازى — هم الذين ثاروا على الاسلام حين أخفوا سلاح الخلفاء وحاربوا المسلمين ودولة الخلافة ابان الحرب العالمية الأولى ، واتهم التفتازانى بالسفسطة وعجب للدفاع عنه ثم ساق العديد من المبررات لترجمة القرآن وتلاوته بالتركية (٨٣) ، كما سمحت للتفتازانى بدفــع التهم عنه واعلان هجومه على كل مظاهر التغيير فى تركيــا (٨٤) .

ورد على ذلك صحفى تركى برفض ما ساقه التفتازانى من أن

---

(٨٢) المقطم فى ١٩٣٢/٢/٤ « تلاوة القــرآن بالتركيــة » بقــلم « الفاروقى » .

(٨٣) المقطم فى ١٩٣٢/٢/١٣ « للحقيقة والتاريخ » بقلم « حسين رمزى » .

(٨٤) المقطم فى ١٩٣٢/٢/١٦ .

الاسلام دين ودولة ، وأثنى على مصطفى كمال وقال أنه « أوجد الشفاء للترك ولولاه لهلكوا بطاعون الارتجاع والجهالة والجمود » ، كما أكد أن ترجمة القرآن للتركية تدعو الترك لقراءته بخشوع بدلا من قراءته بلغة لا يفهمونها ولا يهم الترك سماع أقوال فصيحة وانما يهمهم العلم التام بما قرره الله فى قرآنه » (٨٥) .

ونشرت مقالا آخر لمدرس مصرى أيد فيه اتجاه الأتراك لترجمة القرآن ، كما أثنى على الأستاذ محمد فريد وجدى الذى نشر عدة مقالات يدافع فيها عن ذلك ، ورأى الكاتب أن « الضرورة الاجتماعية قد اقتضت على الترك هذه التغييرات » (٨٦) .

وشارك أحد كبار مشايخ الأزهر وهو الشيخ محمد مصطفى المراغى بمقال أيد فيه ترجمة القرآن لأن مترجم القرآن « يعرف أنه يكتب ترجمته للأوربيين لا للعرب ولا للمسلمين لذلك فانه سيحاول وضع معانيه فى أحسن صورة حتى يكسب رضا الأوربى واجتذابه ، والذى يترجم انما يترجم فهمه للقرآن لا القرآن نفسه » (٨٧) .

---

(٨٥) المقطم فى ١٩٣٢/٢/١٨ « الترك والاسلام والقرآن » بقلم « محمد سعد » .

(٨٦) المقطم فى ١٩٣٢/٢/٢٤ « الآن حصحص الحق » بقلم « عبد الرحيم محمود — مدرس بالتوفيقية الثانوية بشبرا » ، وقد نشر مقالين تاليين ليؤكد وجهة نظره فى ٢٦ ، ١٩٣٢/٢/٢٨ ، وقد استمر ذلك التاثير فى مصر حيث تقدم عبد العزيز فهمى باشا اقتراحا لمجلس النواب فى ١٩٤٣/٥/٣ باتخاذ الحروف اللاتينية للكتابة العربية ، وقبل ذلك نشرت الهلال فى ١٩٣٦/٣/١ عن مدى صلاحية ذلك .

(٨٧) السياسة الأسبوعية : ١٩٣٢/٤/٨ ، الأهرام فى ١٩٣٢/٤/١١ .

أما جريدة « الاسلام » فقد عارضت هذا الاتجاه حيث اعتبرت أن « ترجمة القرآن تراجم مختلفة فى ألفاظها وأســاليبها ومعانيها وتحديد أغراض الأصل المترجم والاحاطة بمقاصده حتى كأنهـا لم تصدر عن أصل واحد ومورد واحد فالترجمة لا يمكن أن تماثل المترجم من كل الوجوه ولا تخلو من تصرف بالزيادة والنقص والتغيير والتبديل فلو ساغ ذلك فى القرآن لدخله التغيير وأصابه التبديل لأن القرآن خرج ببراعة أسلوبه وروعة وجزالة لفظه عن طوق البشر ، سبحانك هذا بهتان عظيم لا يرضى به مسلم ولا يسلم به مؤمن ولو ســاغت ترجمة القرآن والعمل بها فى العبادات لأدى ذلك الى محو القرآن لأن الناس تميل الى التقليد فينصرف العارف بلغة أجنبية الى قراءته بهذه اللغة فيأتى وقت تضيع فيه لغة القرآن وتلك مكيدة يجب على المسلمين التنبه لها والقضاء عليها (٨٨) • وردت فى مقال آخر على الأستاذ محمد فريد وجدى وهاجمت تأييده لترجمة القــرآن وأكدت عدم صلاحية اللغة اللاتينية للقرآن (٨٩) •

وظلت الصحف تتخــذ من مظاهر التحديث فى تركيا محــورا للهجوم أو التأييد وفقــا لموقفها من المظــاهر المماثلة فى الجــانب الاجتماعى فى مصر ، وحاول المهاجمون أن يربطوا فى تفسيرهم لهذه الظواهر بينها وبين الدين كأن يفسر المحافظون قرار منع اشــتغال المرأة فى تركيــا عودة من الحكومة فى قراراتها تجاه حــرية المرأة ومساواتها بالرجل (٩٠) ، وتحديد مجــال عملها على أنه عــودة الى

---

(٨٨) الاسلام فى ١٩٣٢/٤/١ ص ١٢ « حول ترجمة القرآن الكريم ».

(٨٩) الاسلام فى ١٩٣٢/٤/٨ ص ٥ « الترك والاسلام والقرآن » .

(٩٠) المقطم فى ١٩٣٤/١/٥ « الحكومة التركية تمنع النســاء » .

« حلية الدين »[٩١] ، ومنع التلاميذ من ارتياد المقاهى ودور الرقص على أنه استجابة لمطالب أتباع الاتجاه الدينى فى تركيا وغير ذلك[٩٢].

واذا كانت أغلب هذه الصحف قد توقفت عن الهجوم عند وفاة أتاتورك في العاشر من نوفمبر سنة ١٩٣٨ وتبارت فى ذكر محاسن عهده بما فيها تلك التغيرات الاجتماعية التى وقفت منها موقفا مغايرا بالأمس فان ذلك يرجع الى طبيعة الشعب المصرى العاطفية والتى تركز من الناحية الدينية على ذكر محاسن الموتى [٩٣] ، وقد أعقب ذلك قيام الحرب الثانية وتغير الظروف فى كل من مصر وتركيا .

ومن الواضح أن المصالح الاقتصادية قد تحكمت فى موقف القائمين علي الأحزاب المصرية من التجربة التركية حيث اقتصر موقفهم من الجوانب الاقتصادية علي ما يحققه التبادل التجارى مع تركيا على حين لم يتناولوا تطور هذه التجربة والقرارات التى اتخذتها لحماية الصناعات الناشئة وتفضيل مصلحة الدولة على مصلحة الأفراد .

وتحكمت هذه الأمور فى موقفهم من الجانب السياسى للتجربة بنفس قدر تحكمه فى موقف الأتراك من مصر حيث اضطرت الأمور

---

(٩١) المقطم فى ١٩٣٤/١/١٤ « المراة والعمل فى تركيا ومصر » بقلم « عطية احمد المنشاوى » وقد قامت جمعية الشبان المسلمين برحلات الى تركيا خلال هذا العام برئاسة وكيل الجمعية الشيخ عبد الوهاب النجار ، وقد اثارت مظاهر التغيير فى تركيا وبخاصة المراة اعجاب كبير من المصريين ، انظر : عبد العزيز على : الثائر الصامت ص ٢٢٣ .

(٩٢) المقطم فى ١/١٠ ، ١٩٣٤/٣/٨ .

(٩٣) المقطم فى ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦/١١/١٩٣٨ .

الاقتصادية حكومة تركيا للتغاضى عن نقد المصريين للكثير من مواقف السياسة التركية أملاً فى عودتهم لمساندة الاقتصـــاد التركى الذى تهاوى بفعل سحب رؤوس الأموال والسعى لاعادة أموال المصريين ، لارتياد تركيا كمصيف ومكان للاقامة وغير ذلك • واستغل المصريون ذلك وطالبوا الأتراك المعاملة بالمثل فى كافة المعـــاهدات التجارية ، ورفعوا التعريفة الجمركية على الصادرات التركية •

أما عن موقف الرأى العام المصرى من التغيرات التركية فقـــد ارتكز ـــ من خلال القـــدر الذى أتيح له فى التعبير ـــ على الجانب الاجتماعى فقه وذلك لصلته بادين وكذلك صلته بالمعركة الدائرة على الســـاحة الثقافية والاجتماعيـــة المصرية فى اصراع بين المجـــددين والمحافظين •

الخاتمة

[illegible]

أدى وجود الاحتلال البريطانى فى مصر الى اختلاف الموقف الرسمى عن الموقف الشعبى من تركيا ابان الحرب العالمية الأولى ، ففى الوقت الذى وقفت فيه الحكومة المصرية موقفا معاديا للأتراك ابان تلك الحرب وقف الحزب الوطنى المصرى الذى ظل متمسكا بسياسة الجامعة الاسلامية ونال تأييد كثير من المصريين لاتجاهه هذا ، يؤازر الأتراك ويشاركهم فى اعلان العداء للأحتلال البريطانى .

ولم تكن هزيمة تركيا فى الحرب هى التى أسهمت فى فشل سياسة الجامعة الاسلامية بل ان نمو الوعى القومى فيها ، كما كان فى مصر ، من العوامل الهامة التى أدت الى ذلك الفشل فتوارى دور الحزب الوطنى سياسيا وأفسح المجال للأحزاب القومية فى مصر ، فى نفس الوقت الذى تقلص فيه دور الحكومة الاسلامية فى تركيا بعد أن جرت تركيا الى الهزيمة وأفسحت المجال لدور الحركة الوطنية القومية فى الأناضول بزعامة مصطفى كمال . ولم يصبح للرباط الدينى نفس الدور الذى كان قبيل الحرب وأثناءها ، واتجهت الحكومة التركية الجديدة بعد أن تمكنت من أن تمحو عار الهزيمة وتستعيد مكانة بلادها الى الأخذ بالأسلوب الأوربى فى تحديث بلادها . ونظرت الى مصر والبلاد العربية بنفس المنظار الذى نظرت به الى الحكومة الاسلامية فيها حيث لم تغفر لحكومة مصر والبلاد العربية مساندتهم للاحتلال البريطانى واعلان العداء للأتراك ابان الحرب بنفس قدر ارتماء الحكومة الاسلامية فيها فى أحضان الحلفاء .

وبالنسبة لموقف الأحزاب السياسية فى مصر من التجربة التركية فقد تحفظت الأحزاب الليبرالية وعلى رأسها حزب الوفد من اعلان موقفها من خطوات هذه التجربة ، فعلى الرغم من اتفاق بعض جوانب هذه التجربة مع جوانب مماثلة تدعو لها فى اطار الدعوة الى التحديث فى مصر الا أن التجربة قد تضمنت جوانب تفرض حذرا شديدا فى تناولها كتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأرض على صغار الفلاحين وتحسين أحـوال الطبقات الكادحة وتنظيم بعض القوانين المتعلقـة بالعمال والى غير ذلك ، وهى قضايا تقود — اذا راجت فى مصر — الى اهتزاز النظام الاجتماعى الذى جاهدت هذه الأحزاب للحفاظ عليه واقراره • واقتصر تأييد حزب الأحرار الدستوريين على جوانب بعيدة عن هذه الأمور وتناولتها صحافته بحذر شديد •

أما عن موقف الأتجاه الدينى فلم يكن للأزهر موقفا محددا من جوانب التجربة حيث نالت تأييد البعض ورفض البعض الآخر كما حدث فى الموقف من قضية الغاء مصطفى كمال للخلافة حيث اسـتمر البعض فى مبايعة الخليفة التركى ، ورفض البعض ذلك داعيـا الى مؤتمر اسلامى لبحث القضية ، ولوح جناح ثالث لخلافة الملك فؤاد فى مصر ، وأيد جناح رابع خلافة الشريف حسين شريف مكة ، وأيد جناح خامس — محدود — اجراءات الحكومة التركية • واتسم موقفه — أى الأزهر — من التغيرات الاجتماعية التى صاحبت التجربة التركية بنفس السمة فيؤيدها شيخ ويرفضها شيخ آخر •

ولم تبد جماعة الاخوان المسلمين أى موقف تجاه خطوات هذه التجربة ، ويبدو أن ذلك راجع الى أنها كانت فى فترة التكوين وأن خروجها للمعترك السياسى سنة ١٩٣٨ يواكب نهاية هذا البحث •

أما جماعة الشبان المسلمين فمع أنها لم تبد أى موقف هى الأخرى وبخاصة تجاه التغيرات الاجتماعية ، وهى جماعة ركزت جهودها فى الميدان الاجتماعى ، الا أنها قد واظبت على ارسال العديد من الرحلات الى تركيا الأمر الذى يفسر اعجابها ببعض هذه الخطوات وما أصبحت عليه تركيا الحديثة .

وبرغم اقدام الأتراك على الغاء التكايا والزوايا والطرق الصوفية سنة ١٩٢٥ الا أن الطرق الصوفية فى مصر لم تبد أى موقف تجاه هذه الأمور .

أما القوى التى مالت الى النمط الفاشستى كجماعة مصر الفتاة فقد أبدت منذ بداية نشأتها اعجابا شديدا بشخص مصطفى كمـال أتاتورك وتجربته ، فحظى بمكانة عظيمة فى نفس أحمد حسين (١) ، كما كتب عنه فتحى رضوان — الرجل الثانى فى مصر الفتاة — كتابا خاصا مليئا بجوانب الاعجاب مثلما كتب عن ديفاليرا زعيم الثـورة الأيرلندية ، وغاندى الزعيم الهندى ، وموسولينى الزعيم الايطالى الفاشستى ، والزعيم الألمانى النازى أدولف هتلر (٢) .

وبشكل عام فان تجربة أتاتورك قد نالت اعجاب دعاة التحديث فى مصر فى حين أخذت تتقلص الآراء المعادية لها شيئا فشيئا بعد أن أدركوا ما حققه لبلاده ومدى اخلاصه فى بنائها ، وهو هدف تجتمع حوله كافة القول لتحقيقه فى مصر (٣) .

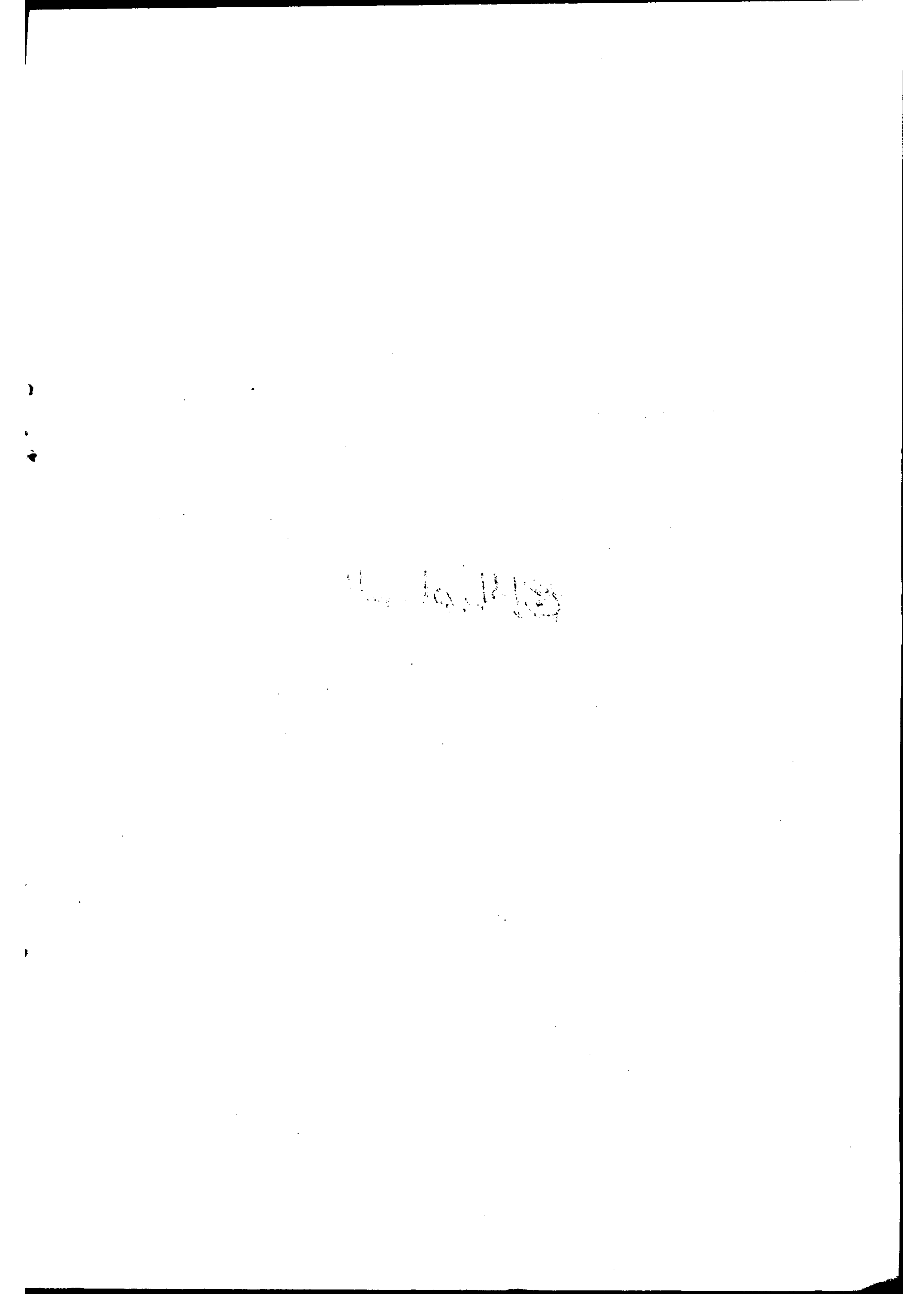
---

(١) د. على شلبى : مصر الفتاة ، القاهرة سنة ص ٢٣٤ .

(٢) فتحى رضوان : مصطفى كمال اتاتورك ، القاهرة سنة ١٩٨٣ .

(٣) المقطم فى ١٩٣٨/١١/١٦ ،مقال لقلينى فهمى باشـا بعنـوان « كمال اتاتورك مسمى تركيا الحديثة ».

المصادر والمراجع



اولا — وثائق غير منشورة :

— الوثائق العربية :

(أ) محافظ عابدين : وهى محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة وتم الاطلاع على المحافظ الآتية :

— محفظة رقم (١٣٣) نظارة الخارجية — تركيا

— محفظة رقم (٢١٤) الحزب الوطنى

— محفظة رقم (٣٦١) الخلافة الاسلامية

— محفظة رقم (٥٥١) التماسات الحج

(ب) محافظ مجلس الوزراء وهى محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة وتم الاطلاع على :

— محفظة رقم (٦) الخارجية — تركيا .

(جـ) محاضر مجلس النواب : ١٩٢٦ ، ١٩٣٦

(د) محاضر مجلس الشيوخ : ١٩٢٦ ، ١٩٣٤

الوثائق الأجنبيـــة :

— F. O. 407 / 176

407 / 199

407 / 202

الوثائق المنشـــورة :

— اوراق محمد فريد : مذكـــراتى بعد الهجرة ١٩٠٤ — ١٩١٩ — المجلد الأول — الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ١٩٧٨ ، وتـــم الاطلاع على أوراق فريد المودعة بدار الوثائق وتقع فى ٤٩ مظروف وهى عبارة عن مراسلات بين محمد فريد وآخرين .

— أوراق مصطفى كامل : المقالات ، ج ١ ، القاهرة سنة ١٩٩٦ تقديم د. يواقيم رزق مرقص .

ثانيا : المراجـــع :

— المـــراجع العربيـــة :

— د. احمد السعيد سليمان :

التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة — القاهرة سنة ١٩٦١ .

— احمد بهـــاء الدين :

أيـــام لها تاريخ — القاهرة سنة ١٩٥٤ .

— احمـــد شـــفيق :

مذكراتى فى نصف قرن ، هـ ٢ ، ج ١١ ، ١٩٠٣ — ١٩١٤ — القاهرة سنة ١٩٣٦ .

— احمـــد شـــفيق :

حوليات مصر السياسية — الحولية الأولى ، ط ١ ، القاهرة — ســـنة ١٩٢٨ .

— د. احمد عبد الرحيم مصطفى :

فى أصول التاريخ العثمانى — دار الشروق ، ســـنة ١٩٨٢ .

— القضية المصرية ١٨٨٣ — ١٩٥٤ :
جمهورية مصر العربية سنة ١٩٥١ .

— احمـد شـوقى :
الشـوقيات ، ج ١ ، ب ت .

— اميرة محمد كامل الخربوطلى :
الدور السياسى للعسكريين فى تركيا ، رسـالة ماجستير غير منشـورة ، كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٢ .

— انـور الجنـدى :
عبد العزيز جاويش — اعلام العرب (٤٤) القاهرة سنة ١٩٦٥ .

— توفيق عـلى بـرو :
العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى ١٩٠٨ — ١٩١٤ — القاهرة — سنة ١٩٦٠ .

— حـلمى مـراد :
مصطفى كمال اتاتورك — دار المعارف — القاهرة سنة ١٩٧٦ .

— د. جمال زكريا قاسم :
موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ — ١٩١٤ ، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسـات التاريخيـة سنة ١٩٦٧ .

— د. جمال محمد محمود حجر :
بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز ١٩٢٤ — ١٩٣٨ ، قطـر سـنة ١٩٨٨ .

— د. زكريا سليمان بيومى :

الحزب الوطنى ودوره فى السياســة المصرية ١٩٠٧ — ١٩٥٢ ، القاهرة سنة ١٩٨١ .

— سالم عبد النبى قنيبر :

عبد العزيز جاويش — حياته وفكره ، رسالة ماجستير غير منشورة — آدب اسكندرية سنة ١٩٦٦ .

— د. عاصم الدســوقى :

من أرشيف الحركة اليسارية فى مصر ١٩١٩ — ١٩٢٥ ، مجلة الجمعية التاريخية ، المجلدان ٢٨ ، ٢٩ فى ســنة ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

— عباس حلمى الثانى (الخديوى)

مذكراته — المصرى سنة ١٩٥١ .

— عبد الرحمن الرافعى :

فى أعقاب الثورة المصرية — ج ١ — ط ٢ القاهرة سنة ١٩٥٩ .

— د. عبد العزيز محمد الشناوى :

الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، ٣ اجزاء — القاهرة سنة ١٩٨٣ .

— عبد العزيز عــلى :

الثائر الصامت — دار المعارف — القاهرة سنة ١٩٧٦ .

— عبد العظيم محمد رمضان :

تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ — ١٩٣٦ — القاهرة — سنة ١٩٦٨ .

— د. عبد اللطيف حمزه :

مستقبل الصحافة فى مصر ، ج ١ ، ط ١ ، دار الفكر العربى — القاهرة سنة ١٩٦١ .

— عبد الله عبد الرحمن (ترجمة) :

الرجـــل الصنم ، بيروت سنة ١٩٧٧ .

— عزيز خانــكى بك :

ترك واتاتورك ، القاهرة سنة ١٩٣٨ .

— د. عـــلى شلش :

اليهود والماسونية فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٨٦ .

— د. فاضـــل حســـين :

محاضرات فى مؤتمر لوزان — القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— فتحى رضـــوان :

مصطفى كمال اتاتورك — القاهرة سنة ١٩٨٣ .

— كارل بروكلمان :

تاريخ الشعوب الاسلامية .

— د. لطيفة محمد ســـالم :

مصر فى الحرب العالمية الأولى ، القاهرة سنة ١٩٨٤ .

— د. لطيفة محمد ســـالم :

النظام القضـــائى المصرى الحديث ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، القاهرة سنة ١٩٨٦ .

— د. محمـــد انيس :

ازمة الحركة الوطنية ابان الحرب الأولى ، الاهرام فى ١٦ / ٦ / ١٩٧٢ .

— د. محمد حسين هيكل :

مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ — القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— محمد شـفيق غربــال :

تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، جـ ١ ، القاهرة سنة ١٩٥٢ .

— د. محمد محمد حسين :

الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، جـ ٢ ، ط ٣ ، دار النهضة العربية — بيروت سنة ١٩٧٢ .

المــراجع الافرنجيــة :

— Bernard Lewis : The emergence of modern Turkey, Royal institute of intrnational affairs, U. K. - U. S. 1968. and p. Oxford 1961 .

— Chirol Valentine : The Egyption Problem, London 1920.

— Grant, A. J. M, and Harold Temperely : Europe in the Nineteenth Century (1789 — 1914), London 1927 .

— Kemal Karpat, Turkey's Politics : The Transition to a Multi Party System, Prenceton University Press, N. J, 1969.

— Kushner, David : The Rise of Turkish Nationalism 1876 — 1908, London 1977 .

— L loyed, George : Egypt Since Cromer, 2 Vols, London 1933.

ثالثا الدوريات :

— العلم : ١٩١٢ .
— الأفكار : ١٩١٢ ، ١٣ ١٩ .
— المنار : ١٩١٣ ،١ ١٩٢٢ .
— الشعب : ١٩١٤ .
— العالم الاسلامى : ١١٩١٦ .
— الأخبار : ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤
١٩٢٨ .
— اللواء : ١٩٢٢ .
— المقطم : ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٦
١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .
— الأهرام : ١٩٢٢ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٢ .
— الأمة : ١٩٢٢ .
— السياسة : ١٩٣٢ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٣
— البلاغ : ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ .
— الاتحاد : ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ .
— الرابطة الشرقية : ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .
— الاسلام : ١٩٣٢ .
— حضارة الاسلام : ١٩٢٥ .
— السياسية الاسبوعية : ١٩٢٦ ، ١٩٣٢ .
— الهلال : ١٩٢٣ ، ١٩٢٦ ، ١٩٣٦ .
— المقتطف : ١٩٢٦ .

المحتويات

		صفحة
ـ الاهــداء		٣
ـ مقــدمة		٥
ـ تمهيــد	موقف مصر من المتغيرات فى تركيا قبيل الحرب واثنـــاءها	٩
الفصل الأول :	مصر والتطــورات الســياسية فى تركيــا بين أتاتورك وخصومه من نهاية الحرب حتى معاهدة لوزان	٣٥
الفصل الثانى :	مصر ومعاهدة لوزان [illegible]	٥٧
الفصل الثالث :	ردود فعل الغاء أتاتورك للخلافة فى مصر	٧٧
الفصل الرابع :	مصر والمتغيرات فى تركيا من الغاء الخلافة حتى وفاة أتاتورك	٩٩
ـ خاتمــة		١٣٥
ـ المصادر والمراجع		١٤١

مطبعة الجبلاوى

رقم الايداع بدار الكتب ٢٣٥٩/١٩٨٩